أوراق البدائل

العدد الأول (إبريل 2015)

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)

العنوان: شقة 4 ـ الطابق الرابع ـ 5 شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
Telefax: +202-37629937
Mail: info@afaegypt.org
Website: www.afaegypt.org
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives
http://www.facebook.com/groups/113792226817/
Skype: arab.forum.for.alternatives
Youtube: https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q

أوراق البدائل

هذا العدد

متابعات

- الفرنسيون من أصول عربية وأزمة الاندماج
(ورقة متابعات سياسية) 1
- مستقبل العلاقات المصرية السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية
(ورقة متابعات سياسية) 7

قضايا

- الأزهر والتحول الديمقراطي في مصر
د. جورج ثروت فهمي 12
- سوريا: زخم التفاعلات العسكرية على خريطة متحركة
أ/ رابحة سيف علام 18
- المرأة والمواطنة: قراءة في رأس المال الديني
د. سامح فوزي 29

كتاب العدد

- عرض كتاب: إعادة إنتاج الديمقراطية
أ/ شيماء الشرقاوي 34

مقال

- توصية سياسية للاتحاد الأوروبي نحو دور إيجابي لتحقيق العدالة الاجتماعية في العالم العربي (باللغة الإنجليزية)
أ/ هبة خليل 47

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):
مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى لتنفيذ تلك الآليات والأهداف شكلا قانونيا متمثل في شركة ذات مسئولية محدودة (س. ت 30743)

مادة الدورية هي تجميع لبعض الدراسات المنشورة بمنتدى البدائل العربي للدراسات خلال الثلاثة أشهر السابقة وهي نتاج سيمنارات داخلية وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المنتدى أو أي مؤسسة شريكة

الفرنسيون من أصول عربية وأزمة الاندماج

منتدى البدائل العربي

مارس 2015

تفصح الأزمة الأخيرة المتعلقة بحادث صحيفة شارلي أبدو الفرنسية، والهجمات الأخرى التي تبعتها، وما أعقبها من تشدد في خطابات قوى اليمين، وما ارتبط بها من هجمات مضادة لأهداف إسلامية وعربية في فرنسا، أن ثمة خلل في المواطنة الفرنسية كما في التعامل مع قضية دمج المهاجرين، إذ أن بعضا من منفذي الهجمات كانوا من الجيل الثاني الذي نشأ وتربى في فرنسا ولا يعرف كثيرا لا عن التراث العربي والإسلامي بشكل عام ولا عن التراث المغربي.

كما تمثل هذه الجريمة وفقا للبعض تعبيرا واضحا عن أزمة الهوية الفرنسية وما يرتبط بها من مفاهيم كالمواطنة والتعايش إذ في غضون ساعات من الهجوم على مجلة شارلي أبدو الساخرة في باريس، دأب العديد من رجال السياسة الفرنسيين والدوليين، والمعلقين، على تصوير الهجوم بأنه يستهدف "التاريخ التنويري والنهضوي المشرّف" للبلاد، وقد وصفه الرئيس فرنسوا هولاند بأنه اعتداء على الجمهورية وقيمها المتمثلة في "الحرية والإبداع والعدالة وحرية التعبير والتعددية"، لكن اختصار جريمة القتل التي طاولت صحافيي "شارلي أبدو" بكونها إما مع التنوير والحضارة أو ضدهما، يتجاهل التحديات العميقة التي تواجهها المجتمعات الأوروبية المعاصرة، فالهجمات المروعة التي شهدتها فرنسا، تعيد إلى الواجهة مسألة ما يعنيه أن يكون المرء مواطنا في أوروبا اليوم، وكيف تتقاطع هذه المواطنة مع المسائل الملحّة المتعلقة بالطبقية والهويات الثقافية المتعددة[1].

تحاول هذه الورقة التعرض لأزمة الاندماج التي يعاني منها هؤلاء المهاجرين وعلاقتها بأزمة الهوية والتكامل القومي، ومظاهر هذه الأزمة وأسبابها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وعلاقة ذلك بتطبيق نظرية المواطنة الفرنسية وتطبيقاتها وعلاقة السياسات بصعود اليمين الأوروبي، وهو ما نتناوله على النحو التالي:

أولا: أزمة الاندماج لدى الفرنسيين العرب

يمثل المنحدرون من أصول عربية في فرنسا في الوقت الحاضر أعلى نسبة من العرب المقيمين في أوروبا، بحيث تتجاوز نسبتهم الكثير من الدول الأخرى كبريطانيا وهولندا وبلجيكا وألمانيا، فهم من أصول عربية ولكنهم يختلفون كثيرا عن العرب المولودين في الوطن العربي، وفي نفس الوقت يختلفون كثيرا عن الأوروبيين الذين توارثوا الأصل والثقافة الأوروبية، هذه المشكلة ظهرت وانتقلت من جيل إلى جيل حيث ظهرت حالة من حالات الأزمات الثقافية التي عانت منها الأجيال الحديثة خصوصا الجيل الثالث، والذين ولدوا في فرنسا وفي نفس الوقت يتمتعون بالهوية العربية والتي لا يعلموا عنها الكثير، خلقت هذه الحالة أزمة المواطنة وإحساس فقدان الهوية[2]. فالجيل الأول من المهاجرين إلى فرنسا في الستينيات، جيل ذاب داخل المجتمع الفرنسي الذي جاء يبحث فيه عن لقمة العيش وجمع المال للعودة بعدها إلى وطنه الأم، لا يعبر عن اهتمامه الديني ولا تقاليده، يعيش في انكماش وانغلاق، في غياب إتقان للغة وجهل للثقافة الغربية. أما بالنسبة للجيل الثاني من المهاجرين فجاء خلال فترة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث بدأ يقرأ ويحاول أن يفهم هويته، وبدأ يطرح أسئلة حول هويته الحقيقة وكان منها هل هو فرنسي أم عربي؟، بدأت الأمور الدينية تطرح بالنسبة إليه كذلك، والدين صار يشكل بالنسبة إليه مشكلة اجتماعية، وللهروب من حالات عدم الاستقرار والتساؤلات الكثيرة التي لم تكن لديه إجابات عليها في غالب الأحيان، اتجه أكثر نحو الدين الذي صار بالنسبة إليه كملجأ. أما بالنسبة للجيل

الثالث وهو الجيل الحالي شكل الدين بالنسبة إليه أكثر من أي وقت مضى الملجأ والحل، وهذا الجيل يعاني من مشكلة هوية جوهرية، فكثير من أبناء هذا الجيل لا ركائز أسرية لديه، وعانى مشاكل عائلية كثيرة، وفقد معاني المواطنة والتعايش مع بقية فئات المجتمع لأنه يعتبر أن هذا المجتمع ظلمه وظلم قبله والديه لذلك يجب الثأر منه، عن طريق تجسيد أفكار متطرفة وجهادية[3]. ويؤدي التهميش والتميز بين المواطنين في فرنسا إلى انخراطهم في أعمال غير قانونية وتكوين العصابات والتفكير في الثأر من الدولة.

وتدفع وضعية الإقصاء بعض المنحدرين من أصول عربية إلى البحث عن هوية ومواطنة بديلة، يجدونها أحيانا في الدين، ويتحول الدين إلى تديُّن، أي إلى رغبة في إبراز الاختلاف من خلال بعض المظاهر مثل إطلاق اللحية، أو ارتداء اللباس الأفغاني أو النقاب، وبسبب غياب ثقافة دينية صحيحة، وبسبب تواضع مستواهم الثقافي، تسقط قلة منهم فيما تقدمه بعض القنوات الفضائية ذات التوجه الإسلامي الراديكالي، أو بعض المواقع الإلكترونية وهي مواقع تعتبر أوروبا دار كفر والتي تشجع على الإرهاب، وهكذا يتشبع هؤلاء الشباب العربي الأوروبي بالفكر الجهادي، ويتوجه بعضهم إلى أفغانستان أو باكستان أو العراق أو سوريا، بهدف الجهاد.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين العرب

بينما تشير الأبحاث والدراسات إلى تزايد حاجة المجتمع الأوروبي للمهاجرين لأسباب اقتصادية وديمجرافية تتعلق بظاهرة شيخوخة المجتمع الأوروبي إذ تتمثل مشكلة أوروبا الديمجرافية في تراجع معدلات النمو السكاني، وارتفاع نسبة كبار السن.[4] وبرغم أنه كان هناك إدراك أوروبي للحاجة للمهاجرين عقب الحرب العالمية الثانية وحتى ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن التمييز ضد الجيل الأول من المهاجرين أدى إلى ظاهرة توارث الفقر بشكل كبير كما أن التمييز في الحصول على فرص العمل بين الفرنسيين على أساس الأصل العرقي، سيما إثر صعود اليمين، أدى لتركز العمالة من المهاجرين في المناطق الأفقر، يعيش الفرنسيون من أصول عربية في معزل ويشكون من الإهمال وعدم الاكتراث بآمالهم وطموحاتهم من طرف المسئولين ويحتلون المراتب الأخيرة في مستوى المعيشة والتمرس، فلا أمل لأولئك الشباب لجرات الفرنسيين الأصليين

بسبب التهميش المحبط بهم من كل جانب، وانسداد الآفاق أمامهم ما يستتبع الانخراط في حياة الانحراف والتمرد على القانون وتكوين العصابات التي أرقت كثيرا الشرطة الفرنسية وأضنتها[5]، توضح ذلك بيانات الفقر والبطالة بحسب دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية –تقارن الدراسة بين أوضاع الأجانب المقيمين في دولها الأعضاء، حيث بلغت نسبة البطالة لديهم أربعة أضعافها لدى أكثرية السكان، فيما بلغت الضعفين كمعدل في دول المنظمة فنسبة البطالة في صفوف المهاجرين تبلغ 15.6% مقابل معدل 13.8% في دول منظمة التعاون والتنمية. وأشار التقرير إلى أن فرنسا هي البلد الذي يستقبل أكبر نسبة من الأفراد المولودين في إفريقيا بين مهاجريها. فثلاثة أرباعهم –ومن بينهم من تمت إعادته إلى بلاده– ولدوا في دول المغرب، وأكد التقرير أن عدد الأجانب المقيمين في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ارتفع بنسبة الثلث في عشر سنوات، ومع ارتفاع نسب الفقر والبطالة برزت فرنسا بين الدول الأسوأ أداءً في دمج مهاجريها وتحتل فرنسا موقعا وسطيا بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم 110 ملايين مهاجر يشكلون 9% من مجموع سكانها بحسب الدراسة، لكن نسبة الفقر في أوساط الأجانب المقيمين في فرنسا تبلغ 21.1% مقابل 17.3% لمهاجري دول المنظمة، كما بلغت نسبة البطالة لديهم 14.5% عام 2010 مقابل 11.9% في دول المنظمة[6].

كما يصبح المهاجرون أكثر عرضة للفقر من غيرهم وفقا لدراسات لمنظمة العمل الدولية إذ تقول إن احتمالية وقوع العاملين غير الأوروبيين في أوروبا للفقر 29%، بينما هي في أوساط الأوروبيين المولودين ببلدانها 15% فقط، وهو ما يعني استمرار نظرية توارث الفقر ما لم تراجع سياسات الدمج الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء المهاجرين.[7]

ثالثا: المشكلات السياسية للأجيال الفرنسية من أصول عربية

هناك استهداف مباشر لجمهور ناخبين مضاد لفكرة قبول المهاجرين في المجتمع الفرنسي أو حتى لفكرة الدمج وبالذات في فترات الانتخابات المختلفة[8]، سواء بالمغازلة لكسب أصواتهم من تيارات أو بالهجوم عليهم لكسب أصوات الجانب الأخر من تيارات أخرى. بينما يجرم القانون الفرنسي العنصرية ومعاداة السامية فإنه لا يهتم للأفعال العنصرية المرتبطة بالإسلاموفوبيا، وهو ما تستفيد منه الأحزاب اليمينية المتطرفة إذ صعد حزب الجبهة الوطنية إلى الحد الذي جعله يحصد خمس الأصوات في الجولة الأولى من رئاسيات 2012 والتي شارك بها أكثر من 80% من الفرنسيين[9]، ثم انتخاب أعضائه لابنة زعيمه جان ماري لوبان بنسبة 100% من الأصوات في العام 2014 والتي يتوقع وصولها للمرحلة الثانية من انتخابات 2017 المقبلة [10]، ثم من حيث تزايد عدد مقاعد اليمين في الجمعية الوطنية الفرنسية كما في البرلمان الأوروبي 2014 إذ حصل اليمين المتطرف على ما يزيد قليلا عن 25% من مقاعد البرلمان الأوروبي[11]، بينما لا يزال عدد الأجانب في الجمعية الوطنية الفرنسية ضعيف جدا ولا يتجاوز 10 أعضاء في انتخابات 2012.[12] وهو ما يعني ضعف تمثيل الفرنسيين من أصول غير فرنسية في ظل صعود

اليمين وما يمثله خطابه من عنصرية تجاه المهاجرين. كما أن ثمة اتهامات مباشرة للعرب المسلمين عقب أي عمل إرهابي من قبل وسائل الإعلام والأحزاب اليمينية وهو ما يزيد من حدة الإسلاموفوبيا والخلط بين الإسلام والإرهاب[13].

من يتابع برامج المواهب العربية يلاحظ الكم الكبير من الأوروبيين خاصة الفرنسيين من أصول عربية الذين يقدمون عروضهم في بلادهم، ولا يعرفون اللغة العربية لكنهم يشاركون في هذه البرامج معبرين عن رغبتهم في تقديم عروضهم أمام جمهور من ذات الأصول التي ينتمون لها، وهو ما يؤكد أنهم لا يشعرون بالاندماج الكامل في مجتمعاتهم، وينقلنا ذلك للعامل الثقافي والاجتماعي.

رابعا: المشكلات الاجتماعية والثقافية

ثمة إشكاليات تتعلق بنظرية المواطنة في فرنسا إذ تذهب إلى الدمج والصهر لا احترام التنوع والاختلاف، ووفقا لمضمون المواطنة الفرنسية الفردية القائمة على عدم الاعتراف بالتنوع أو الخصوصية الثقافية في المجال العام على أن تبقى حرة في المجال الخاص[14]، فإن هناك إشكالية تتعلق بفقدان الرابط بين مبدأ المساواة ومبدأ احترام التنوع والاختلاف إذ لا تعترف الدولة الفرنسية لمواطنيها بلغات أو مظاهر اجتماعية أو ثقافية غير الفرنسية، كما تتجلى هذه الأزمة في اضطرار بعض الفرنسيين من أصول عربية إلى تغير أسماءهم حتى يستطيعوا أن يندمجوا في فرنسا، كما أن بعضا من أبناء الجيل الثالث يحملون اسمين فهناك الأول عربي يتداوله أفراد العائلة، والأخر فرنسي يستخدم في المدرسة والدوائر الحكومية، وذلك لأن الشخص الفرنسي من أصول عربية يصبح أكثر عرضة لانتهاكات الشرطة الفرنسية من غيره كما تؤكد ذلك تقارير لصحفيين فرنسيين[15] أو لمؤسسات حقوقية دولية، ويلاحظ علماء اجتماع ومختصون فرنسيون بشؤون الهجرة الأجنبية أن سجلات الأحوال المدنية خصوصا في المناطق التي تتكون غالبيتها من أبناء المهاجرين العرب والمسلمين، بدأت تحتوي على أسماء غير عربية، يطلقها هؤلاء المهاجرون على أبنائهم، أو على الأقل أنهم يختارون أسماء "تزاوج بين الأسماء العربية والأسماء اللاتينية". ويرى هؤلاء المختصون أن هذه الظاهرة تعكس "رغبة المهاجرين الأجانب –خصوصا من الأجيال الشابة– في الاندماج بالمجتمع الفرنسي"، وتشير الأسماء المتداولة في المجتمع الفرنسي الآن إلى أن الأسماء العربية التقليدية مثل مصطفى وعبد الله والتي كانت مستخدمة بكثرة لدى عائلات المهاجرين العرب في سبعينيات القرن الماضي، بدأت تتراجع خلال السنوات الأخيرة. ومن الملاحظ أن العائلات العربية المهاجرين بدأت تميل في الفترة الأخيرة إلى منح أطفالها أسماءً عربية، ولكنها في الوقت نفسه سهلة على التلفظ عند الفرنسيين.[16]

تتمثل أهم مظاهر هذه الإشكاليات في أن مجتمعات المهاجرين العرب تبدو كما لو كانت كانتونات على أطراف المدن الفرنسية إذ أن فرنسا، كسائر البلدان الأوروبية التي استوطنها المهاجرون، أنشأت مناطق في محيط المدن الكبرى، صارت على مر السنين بؤرا لمشاكل حادة، كالسكن والتعليم والعمل والتعايش بين فئات من ملل وثقافات مختلفة، فضلا عن الجريمة وتجارة المخدرات، فهذه المناطق تضم أحياء لا يسهل فيها العيش، فهي أشبه بجيتو أو على الأقل فضاءات نفي وعزلة، خالية أو تكاد من مظاهر التقدم والحضارة التي تشهدها المدينة، وهنا يصبح العرب أكثر عرضة للانعزالية إذ أن الأفارقة الفرانكفونيين يسهل عليهم التعامل لغويا واجتماعيا مع الفرنسيين.[17]

يتقاطع مع هذه الوضعية ضعف وجود بيانات واضحة ودراسات حول إسهامات المهاجرين في المجتمع الفرنسي سواء في الاقتصاد أو السياسة أو غيرهما من المجالات. يعزز هذا تراكم الصور النمطية السلبية، تهميش مناطق الجنوب في السياسات، ومن ثم تحولها لكانتونات تعاني الاغتراب وتشدد السياسات الثقافية وتمسكها بالقومية الفرنسية كتعبير أحادي عن المجتمع والتقاليد الفرنسية.

خاتمة:

نظرية المواطنة الفرنسية الفردية والأحادية الاستيعابية تحتاج لإعادة نظر لكي تصبح تعددية بشكل كبير إن في تقبل المظهر أو الدمج للمهاجرين على اختلاف أصولهم وأديانهم، إذ أن شعور الأجيال الجديدة من المهاجرين بالاغتراب الثقافي والاجتماعي قد يصبح قنبلة موقوتة ما لم يتم التعامل معه بمنطق تعددي. فما صلح لإدماج القادمين من الريف من أكثر من نصف قرن، لا يصلح للتعامل مع القادمين من أصول أخرى في ظل الانفتاح الثقافي السائد في عالمنا اليوم. وهو ما يتطلب الاستفادة من العمالة المهاجرة في تحقيق رخاء أوروبا الاقتصادي أيضا خلق مجتمعات متعددة الثقافات، حيث يكون هناك قبول واحترام للثقافات المختلفة، وتقدير للمواهب والإمكانات، ويجب أن تشيع ثقافة التسامح، وأن يبدأ ذلك من السياسة التعليمية. ولا بد أن يواكب ذلك مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن الإشارة لها هنا:

- أهمية القيام بحركة ترجمة لتراث التنوير العربي الذي يجهله معظم الفرنسيين من أصول عربية، إذ تشير الاستطلاعات أن علاقتهم بالثقافة العربية خاصة من ابنا الجيل الثالث والمولدون في أوروبا تقتصر على البعد الديني والمشايخ الذين ينتمون الي التيار المحافظ على أفضل تقدير.
- حركة تبادل فني يستهدف وجود الفنانين خاصة المستقلين من الشباب العربي في مناطق تجمع الفرنسيين من أصول عربية واطلاعهم على ما يقدمه الشباب العربي من اسهامات وتطوير في مجال الموسيقي والسينما والفنون الأخرى.
- تبادل طلابي أعلى يركز على المجالات التي من شأنها تعريف الشباب العربي في المنطقة العربية والفرنسيين من أصول عربية على أنماط معيشة الشباب العربي الحديثة والمرتبطة بقيم الانفتاح والتسامح.
- مراجعة التشريعات التي تشعرهم بالعزلة والتهميش وعدم المساواة، من أجل نمط من التشريعات يحقق المواطنة بأبعادها المختلفة والقائمة على أساس العدالة وليس المساواة. وتوفر لهم حماية خاصة من التعسف الأمني وتحقق لهم قدر من التمكين الاقتصادي، وتحميهم من العنصرية على غرار القوانين الخاصة بالهولوكوست والتي تمثل للعرب نموذج للكيل بمكيالين.
- دعم حقهم في التنظيم والاندماج في المجتمع المدني الفرنسي عبر اشراكهم في عمليات الحوار المجتمعي حول القضايا الوطنية، وليس فقط القضايا التي تخصهم.
- اشعارهم بالفخر القومي، من خلال إبراز دورهم في المجتمع الفرنسي لكن بشكل لا يحمل مبالغات قد تفضي لفقدان المصداقية لديهم، وتستفز فئات أخرى في المجتمع، إنما من خلال وضعهم كمكون ضمن مكونات أخرى في التاريخ الفرنسي والإنجازات التي تحققها فرنسا. ولعل تجربة المنتخب الفائز بكأس العالم 1998 نموذج ناجح يمكن استلهامه.
- كما يجب على الأكاديميين والسياسيين الفرنسيين مواجهة نظرية صراع الحضارات التي بدأت تعود للساحة من جديد، وذلك بالتعامل مع فكرة الهوية باعتبارها أوسع من الديانة، وذلك بتطويرها لتشمل أبعادا مختلفة، وهو ما سيسهل عملية إخراج الفئات المنغلقة على ذاتها للمجتمع الأرحب، إذا شعروا أن دينهم يمثل جزءا من هويه أوسع يشاركون باقي المجتمع فيها.

متابعات

الهوامش:

[1] مهى يحيى، " بالعودة إلى "شارلي إيبدو" ومعنى الهجوم بالنسبة إلى أوروبا!، جريدة الحياة 6 فبراير 2015، http://is.gd/eNg18n

[2] عبد الواحد أكمير، العرب الأوروبيون: الهوية والتربية والمواطنة، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، 2012، http://goo.gl/FFtrgS

[3] لينا خالد، عرب فرنسا. تطرف وسط غيوم عنصرية، عالم واحد، http://goo.gl/IlFFa7

[4] أليساندرو فيجس، تحديات الديمجرافيا ومشاكل المهاجرين في أوروبا، مجلة السياسة الدولية، http://is.gd/t6Mrnu

[5] ميلود بن غربي، المهاجرون: تهميش أم أزمة هوية؟، شبكة فولتير، 2005 http://goo.gl/h8d6th

[6]"فرنسا تواجه مشاكل في دمج المهاجرين، العرب القطرية، http://goo.gl/ikEtdD

[7] Megan Benton and others, "moving up or standing still? Access to Middle- skilled Work for Newly Arrived Migrants in the European Union July 2014, P 7, available at: http://is.gd/ozmdok

[8] محمد شراق، المهاجرون الجزائريون "وقود" الحملة الانتخابية للرئاسيات في فرنسا، الخبر، 18 يوليو 2011، http://is.gd/j9nLdn

[9] فرانس 24، مارين لوبان. الوجه الجديد لليمين المتطرف في فرنسا، 25 أبريل 2012، http://is.gd/pFodBz

[10] قناة يورونيوز، مؤتمر حزب "الجبهة الوطنية" الفرنسي اليميني المتطرف يُكرِّس مارين لوبين رئيسة له، 30 نوفمبر 2014، http://is.gd/R3WyKp

[11]كوليت ديفيدسون، الأحزاب المتطرفة تحصل على ربع مقاعد البرلمان الأوروبي، فرنسا وزلزال اليمين المتطرف، الاتحاد، 29 مايو 2014، http://is.gd/085Pmj

[12] فرانس 24، نواب من أصول عربية وأجنبية يدخلون المجلس النيابي الفرنسي الجديد، 18 يونيه 2012، http://is.gd/wftvMs

[13] تقرير بعنوان: الإسلاموفوبيا..حديث الأوساط الإعلامية والسياسية الفرنسية، قناة فرانس 24 ، 27 فبراير 2015، http://is.gd/HUQZc1

[14] Local integration policies for migrants in Europe, European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, Luxemburg, 2007 P12.

[15] Etre français d'origine arabe en 2009, Le Monde 29/10/2009, http://goo.gl/FmHxNQ

[16] عرب فرنسا يغيرون أسماءهم عسى أن يوسع ذلك فرص الحياة أمامهم، الوسط البحرينية، العدد 61، 6 نوفمبر 2002، http://goo.gl/cyUHt2

[17] المهاجرون أسرى العزلة الثقافة المضادة في الضواحي الفرنسية، جريدة العرب اللندنية، 18 يوليو 2013، http://www.alarab.co.uk/?p=53285

مستقبل العلاقات المصرية السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية

منتدى البدائل العربي للدراسات

(مارس 2015)

لعبت السعودية ودول الخليج دورا حيويا في دعم أنظمة ما بعد الثورة في مصر أو الوقوف في وجهها، وإن كان بدرجات متفاوتة، كما كان هذا الدعم مختلفا من حيث خرائطه بما يعكس واقع العمل العربي والإقليمي بشكل كبير حيث انقسام حاد بين المحور السعودي–الإماراتي–البحريني–الكويتي من جهة والمحور القطري–التركي من جهة ثانية، ومن ثم يعطي الكثير من الباحثين أهمية لما يحدث في هذه الدول من تغيرات وما تمثله من احتمالية حدوث تغييرات مماثلة في المنطقة برمتها، لا سيما انعكاسات مثل هذه التغييرات على دول الربيع العربي.

وقد مثلت وفاة العاهل السعودي/ الملك عبد الله خسارة بالنسبة لبعض الأطراف الإقليمية، في حين اعتبرها آخرون مكسبا لما قد يترتب عليها من تغييرات في البيت الداخلي السعودي وما يمثله ذلك من احتمالية تغيير في توجهات السياسة الخارجية السعودية بما قد يعتبره البعض اتجاها للحياد أو على الأقل تخفيض مناصرة أطراف النظم الساقطة ضد أنصار التغيير، والحقيقة أن هذا الأمر يحتاج إلي بحث دقيق سيما أن العامل الشخصي في السياسة الخارجية العربية شديد الأهمية وهو في الحالة السعودية أشد أهمية، كما وأن الفترة الراهنة أيضا يتشابك فيها هذا العامل مع عوامل أخرى كالمتغيرات الدولية والإقليمية، وأهمها الثورات العربية وتعقيدات المشهدين السوري والعراقي منذ ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وسيطرته على أجزاء واسعة من العراق وسوريا، وغيرها من حركات الإسلام السياسي، واختلاف دول المنطقة في التعامل مع مثل هذه الحركات. وتتفاعل مع هذه التعقيدات تطورات المشهد اليمني وما تحمله من ازدياد النفوذ الإيراني وخطر الانحدار إلى حدود الحرب الأهلية في اليمن، وتحاول هذه الورقة دراسة الآثار المرتبطة بهذه العوامل على العلاقات المصرية الخليجية.

أثر العامل الشخصي على العلاقات المصرية السعودية:

مع تزايد الكتابات حول ما يسميه البعض انقلابا داخل الأسرة السعودية[1] بعد سلسلة القرارات والأوامر الملكية التي أصدرها الملك سلمان عقب توليه السلطة مباشرة وقبيل حتى متابعة مراسم دفن سلفه، وعلى رأسها إبعاد ما يمكن تسميته الجناح الأقوى داخل القصر الملكي السعودي بقيادة خالد التويجري رئيس الديوان الملكي الذي تم استبعاده من منصبه كرئيس للديوان بموجب المرسوم الملكي الصادر من العاهل السعودي الجديد في 23 يناير2015، وتعيين محمد بن سلمان (نجل الملك الحالي) خلفا له، وكان التويجري ذو نفوذ واسع في عهد الملك عبد الله الذي استحدث له هيئة البيعة وعينه أمينا عاما لها للحد الذي جعل البعض يلقبونه بملك الظل حيث لم تملك شخصية سعودية من خارج الأسرة الحاكمة المناصب والصلاحيات التي كان يحملها السيد "التويجري"، فقد كان رئيسا للديوان الملكي، ورئيسا لديوان مجلس الوزراء، والسكرتير الخاص ومستشار الملك، وأمين عام هيئة البيعة[2]، وكان يوصف جناح التويجري مع وزير الداخلية بندر بن سلطان ووزير الحرس الوطني متعب بن عبد الله نجل الملك الراحل بأنه مثلث الحكم، ويعني خروج هذا المثلث من دائرة الحكم إلى حد بعيد إعادة تشكيل خريطة تحالفات المملكة، وبالذات نحو انفتاح على المحور القطري التركي، حيث ركزت الصحافة ووسائل الإعلام القطرية على الأمر الملكي وبالذات تعيين الأمير محمد بن نايف وزيرا للداخلية، واحتفائها هذا دفع للاعتقاد بأن العلاقات مع دولة قطر قد تتحسن خصوصا وأنه في الاتجاه المضاد تماما للأمير بندر بن سلطان وأحد أبرز مهندسي الاتصالات التي انتهت بالمصالحة مع قطر ومقرب من المؤسسة الأمنية في دول الخليج وتحديدا في مسقط، وبما أن الهوة بين النظام المصري والتحالف القطري التركي شديدة[3] فإن أي تقارب سعودي قطري يعتبره النظام المصري خصما من علاقاته مع الرياض وهو ما يفسر هجوم بعض الإعلاميين المصريين المقربين من النظام على السعودية

في الآونة الأخيرة وبالذات الدفع باتجاه أن هناك تغيرا في السياسة الخارجية السعودية[4] دون مراعاة حجم العمالة المصرية هناك ودون حتى مراعاة للعلاقات الودية المتميزة التي جمعت بين النظامين المصري والسعودي فترة حكم الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز أو حتى تلك التي يتظاهر الطرفان بأنها لا تزال قوية، إلى الحد الذي حدا ببعض الإعلاميين للتمادي في شخصنة العلاقات لحد للقول بأن الأمير مقرن أفضل لمصر من سلمان[5].

لكن ينبغي أن تقرأ جملة التغييرات التي قام بها الملك سلمان بن عبد العزيز في ترتيب أوضاع الأسرة المالكة السعودية في سياقها فكل الملوك السابقين كانوا يقومون ببعض التغييرات الروتينية سواء في مجلس الوزراء أو الديوان الملكي، بحيث يقربون من هم أقرب لتنفيذ سياسات الملك سواء بالانتصار لجناحه العائلي بحيث أقصي الملك عبد الله السديريين ومن ثم كان متوقعا أن يقوم الملك سلمان بإعادة تمكينهم، إلا أن التغييرات الأهم بالنسبة لملفات السياسة الخارجية ترتبط بمواقع الأشخاص من خارج العائلة المالكة وشبكات تحالفاتهم وهي التي تكون محل تغير يؤثر في السياسة الخارجية جنبا إلى جنب مع توجهات الملك الجديد وفي إطار من التفاعل مع عدة عوامل إقليمية ودولية مهمة سوف نعرض لها في السطور التالية.

القضية السورية وتصاعد خطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش/ISIS):

خلف التراخي الدولي تجاه دعم الثورة السورية أو وضع حل لتطوراتها باعتبارها أزمة وإخضاعها لتوازنات قوى دولية متغيرة، توسع أمد الصراع ما بين النظام السوري وقوى الثورة التي تحول بعضها إلى العنف المفرط المصحوب بإيديولوجيا متطرفة تمثلت أهم مظاهرها في صعود نجم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتحويله للثورة السورية من ثورة ضد استبداد النظام إلى حرب أهلية شاملة يقاتل فيها التنظيم ضد كافة الفصائل المعارضة للنظام ويستبيح دماء السوريين من كافة الطوائف المذهبية والتيارات السياسية.

ولا ينفك تطور الثورة السورية عن كونه انعكاسا للواقع العربي والإقليمي المنقسم حول محورين أحدهما وقف خلف فتح الحدود السورية للمقاتلين المتشددين الذين انضووا تحت لواء جبهة النصرة التي اتجه الجناح الأكثر تشددا فيها للانضمام للدولة الإسلامية في العراق والآخر ساهم في تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة ودعم الجيش الحر دون قدرة على فرض حل دولي للأزمة السورية ووقف نزيف الدماء، وإذا كان ملك السعودية الراحل قد شجع في البداية فرضية إسقاط النظام السوري عن طريق المجتمع الدولي سواء بالضغط من خلال رفض السعودية لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة أو من خلال البيانات السعودية الداعية للمجتمع الدولي لتحمل مسئولياته تجاه الشعب السوري، إلا أن ثمة مستجدات أدت لتغير خريطة تلك التفاعلات الإقليمية إذ تحولت الساحة السورية إلى حرب أهلية تبدل الموقف، فصارت سوريا ساحة تتبارز فيها إرادات قوى دولية وإقليمية وتدور حولها مجموعة من الحروب الباردة والساخنة على حد سواء. يتواجه تحالفان رئيسيان على الأراضي السورية، الأول هو تحالف إيران ونظام الأسد وحزب الله والميليشيات الشيعية العراقية التي تخوض معركة بقاء الأسد برعاية روسية، والتحالف الثاني يتضمن الدول الغربية والسعودية وقطر وتركيا ويخوض معركة الإطاحة بالأسد، إلى جانب هذه المعركة الرئيسية نشأت معارك فرعية خاضها الأكراد لتعزيز وجودهم واستقلالهم وخاضها تنظيم الدولة الإسلامية الذي تمدد عبر الحدود السورية والعراقية ليهدد المنطقة برمتها[6].

وفي هذه الأزمة تتجلى بشكل كبير عملية تحويل الثورات لحروب طائفية تغذي ذلك التدخلات والتدخلات المضادة ما بين إيران وحلفائها المحليين من جهة كمشاركة لواء أبو الفضل العباس وفيلق القدس في حرب النظام السوري ضد الحراك الجماهيري السوري أو مشاركة هذه الألوية الإيرانية في قتال داعش في العراق، وعلى الجهة الأخرى السعودية وعملياتها العسكرية سواء في إطار جماعي رسمي كما في إرسال قوات درع الجزيرة لإخماد الحراك الجماهيري في البحرين أو تقوية جبهات مقاتلة في الأراضي السورية كجبهة النصرة وغيرها، وكل ذلك يؤدي إلى تأجيج صراع شيعي سني له جذوره في المنطقة ويضر أكثر ما يضر بدول الربيع العربي.

الأزمة اليمنية: ما بين ازدياد النفوذ الإيراني وخطر الحرب الأهلية الشاملة

سيطر الحوثيون في اليمن بقيادة حركة أنصار الله الحوثية على السلطة بشكل دراماتيكي منذ سبتمبر من العام الماضي، بتنظيمها مظاهرات حاشدة ضد ترتيبات السلطة التي بنيت على المبادرة الخليجية التي كان لملك السعودية الراحل الدور الأبرز في إقرارها إبان الثورة اليمنية في العام 2011، وصولا لسيطرة الحوثيون على مفاصل الدولة اليمنية ومحاصرتهم القصر الرئاسي وإعلانهم الدس1توري في السادس من فبراير 2015، والذي تضمن ترتيبات جديدة للسلطة[7]، سرعان ما أدت لازدياد تفاقم الصراع اليمني، حيث أعلنت الكثير من المحافظات اليمنية رفضها الإعلان الدستوري وخرجت المظاهرات فيها منددة به[8]، وفي رد فعل جماعي خليجي كان رفض مجلس التعاون لدول الخليج، لهذا الإعلان الدستوري وتمسكها بالرئيس عبد ربه منصور هادي، ودعوتها لمجلس الأمن الدولي لاتخاذ تدابير بشأن اليمن تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة باعتبار ما يجري في اليمن تهديد للأمن والسلم الدوليين[9]، وبينما تأخر الموقف الرسمي المصري مما جرى في اليمن[10] إلا أنه يدور في فلك البيانات الخليجية من حيث التأكيد على أهمية التزام جميع الأطراف بالمبادرة الخليجية كمرجعية للخروج من الأزمة الحالية وضرورة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، رغم عدم التنسيق الواضح سواء من حيث تأخر البيان المصري أو من حيث ما لحقه من ردود أفعال.

وإذا كان القلق المصري الخليجي مما يجري في اليمن ينصب حول توسع النفوذ الإيراني وتهديد أمن البحر الأحمر، فإن هذا الأمر ورغم أهميته لا ينفي خطورة انهيار الأوضاع في اليمن باتجاه حرب أهلية شاملة تعززها محاولات الحوثيين فرض السيطرة بالقوة على بقية المحافظات اليمنية التي تناهض إعلانهم الدستوري، سيما عقب سيطرة الحوثيين على طائرات حربية[11] واحتمالية استخدامهم لها بمساعدة إيرانية ضد مناهضيهم سواء من المتظاهرين السلميين أو اللجان الشعبية في محافظات الجنوب أو القبائل في المحافظات الرافضة للحوار تحت تهديد السلاح.

ويعزز سيناريو الحرب الأهلية الشاملة اتجاه الجنوب اليمني نحو تشكيل اللجان الشعبية المسلحة لأبناء الجنوب وسيطرتها على مواقع حساسة وإقامتها لنقاط تفتيش بين الشمال والجنوب ورفع أعلام الدولة الجنوبية السابقة[12]، يضاف إلى ذلك تزايد شرعية تنظيم القاعدة في اليمن والذي يعد الفرع الأخطر للتنظيم، وتزايد نفوذه والمناطق التي يسيطر عليها في ضوء انهيار الدولة اليمنية وانشغال القبائل والحكومة بالصراع مع الحوثيين أو حتى شرعنة تحالف هذه القبائل مع التنظيم في مواجهة الخطر الحوثي، ومن مظاهر ذلك محاولة جماعة أنصار الشريعة الموالية لتنظيم القاعدة السيطرة على قاعدة عسكرية جنوب شرقي اليمن[13]، ودخول التنظيم على خط المواجهة بقوة مع الحوثيين في عدة أماكن، وهنا تبدو إيران والحوثيين لدى القوى الدولية بديلا عن السعودية ومصر في مواجهة التطرف والإرهاب في المنطقة.

توازي الأزمات العربية مع أزمات دولية مشابهة:

ثمة تشابه كبير بين ما يجري في أوكرانيا وما يجري في كلا من اليمن وليبيا تحديدا، مع اختلاف في بنية الدولة وطبيعة القوى المجاورة لها، إذ ثمة احتجاجات واسعة تخرج ضد نظام حكم فتستطيع أن تغيره، ثم تحدث تعثرات في المسار الانتقالي فتظهر تيارات مسلحة تحاول فرض إرادتها على الأغلبية، وتقف أطراف إقليمية ودولية مع بعض هذه الحركات ضد الدولة، فيتحول الأمر برمته إلى إطار العنف الشامل الذي يكاد ينهي فرضية وجود الدولة ذاتها أو يهدد وحدتها وسلامة أراضيها.

هذا التزامن بين تلك الأزمات وتسارع وتيرة أحداثها يربك المجتمع الدولي ككل، ويجعل هناك عملية لإعادة ترتيب الأولويات بشكل مستمر، كما يجعل المجتمعات تدخل في عملية تقييم القرارات بقوة ويزيد من تردد المجتمع الدولي في عملية استخدام القوة في حال تواجد تهديدات حقيقية للسلم والأمن الدوليين، يفسر هذا التردد الشديد ورفض التدخل العسكري الدولي في ليبيا، رغم مطالبة بعض الأطراف المحلية الليبية والإقليمية بهذا التدخل، وما بذلته مصر والمجموعة العربية بمجلس الأمن في هذا الصدد[14]، إذ تتحسب القوى الكبرى لمساءلة شعوبها حول لماذا تدعوا للتدخل العسكري في ليبيا دون أن تقر تدخلا في أوكرانيا واليمن، يضاف إلى هذا التخوفات الأوروبية من أن فرض مزيد من العقوبات على روسيا سوف يستتبع خسارة المزيد من السياحة القادمة من روسيا

وتأثير مثل هذه العقوبات على التجارة بين روسيا ودول الاتحاد، وربما يفسر هذا التزامن استمرار تمسك المجتمع الدولي بالحل السلمي والحوار للأزمتين اليمنية والليبية مع التركيز على محاربة تنظيم داعش أو التطرف والإرهاب في العموم وهو ما يفسر انعقاد مؤتمر واشنطن لمكافحة التطرف والإرهاب في العالم، بحضور ممثلين عن حوالي سبعين دولة ومسئولين أمنيين وممثلين عن هيئات القطاع العام والمنظمات غير الحكومية[15] بالتوازي مع اجتماعات رؤساء أركان دول التحالف ضد داعش في الرياض.

في هذا الإطار فإن عملية إعادة تقيم العلاقات وترتيب الأولويات في الإطار العربي والإقليمي تبدو من واجبات الوقت حيث تتسارع الأحداث وتتفاقم التحديات، ومن ثم تتزايد الحاجة لمبادرات إقليمية قوية للتعامل مع مثل هذه الأزمات، إلا أن إعادة التقييم هذه وإن أخذت طريقها على المستوى الدولي يبدو أنها غائبة على المستوى العربي إذ أن ثمة صراع تركي إيراني واضح حول من يحتوى تطلعات الأكراد ومن يقود لحل المسألة السورية، فتركيا نجحت في إقناع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل كبير بأهمية العمل على إسقاط النظام السوري بالتوازي مع القضاء على داعش، وإذا كانت تركيا ساعدت في طرد داعش من كوباني سواء عن طريق إدخال أكراد العراق في المعركة أو إدخال البيشمركة إلى كوباني عن طريق الأراضي التركية وهو ما يوضحه شكر البرزاني للدولة التركية على هذا[16]، لكن إدخالهم تم تقريبا بعد أن هزمت داعش أكراد كوباني المعادين لتركيا، إلا أنها تتحسب لتزايد نفوذ الأكراد نتيجة تزايد دورهم في الحرب على داعش وهو ما يدفعها للاهتمام بتسليح المعارضة السورية التي تصفها بالمعتدلة، و يبدو أن الولايات المتحدة ترتاح لنموذج التعاون الذي قاد لتحرير كوباني وهو ما دفعها للموافقة على تسليح المعارضة السورية وقد أبدت السعودية وقطر موافقتها على استضافة عملية التدريب هذه[17].

خاتمة:

يعد تغليب العامل الشخصي في العلاقات الدولية –رغم أهميته– أمر مخل بالتوجهات الاستراتيجية للعلاقات وبالذات في حالة تغير الأشخاص وتركيبة النظام في الداخل في أي دولتين، ومن ثم يمكن إعادة ترتيب الأولويات بحسب القضايا والتهديدات لا بحسب التوجهات الشخصية. إذ يبدو للمتابع للشأن الخليجي في الشهور الأخيرة أن ثمة تحرك جماعي تجاه الأزمات المشتركة خصوصا الحرب على داعش والأزمة اليمنية منذ الإعلان الدستوري الأخير الذي أطلقه الحوثيون ورفضته دول مجلس التعاون الخليجي بالكامل، ومن ثم يمكن إقران أي تعاون بتمديده ليشمل مواجهة تنظيم داعش أينما وجد وليس فقط في دول الخليج وسوريا فقط، مثل هذا التعاون قد يكون متميزا في دعم مواجهة مصر للتنظيم في ليبيا مقابل انخراطها أيضا في مواجهته على الجبهات السورية والعراقية، ومن ثم فترك دول الخليج منفردة في مواجهة التنظيم في العراق وسوريا قد يدفعها باتجاه تعاون أكبر مع تركيا في مواجهة داعش وحل الأزمة السورية، بل ومواجهة النفوذ الإيراني في اليمن، وهو ما يعني مزيد من الخسارة لأوراق الضغط المصرية سواء فيما يتعلق بليبيا أو أمن البحر الأحمر.

ثمة تحويل لمسار الثورات العربية من ثورات ضد أنظمة استبدادية ومن رغبة للتغيير والتنمية إلى إعادة إحياء لسياسة المحاور وتحويرها من محوري ممانعة واعتدال إلى محور سني وآخر شيعي، وبرغم وجود الأخير في المنطقة منذ ما قبل الثورات وتحديدا منذ احتلال العراق 2003 ثم الحرب اللبنانية الإسرائيلية صيف 2006، إلا أن الحراك الجماهيري العربي قد أربك سياسة المحاور هذه حيث تم إسقاط رأس النظام في أكثر من دولة وانفجرت الصراعات في دول أخرى عبر هذه المحاور، ويشي بمحاولة إعادة خلق هذا المحور السني في مواجهة المحور الشيعي تباين موقف السعودية ودول الخليج من حزب الله وحركة حماس، إذ بينما كان النظام السعودي السابق يتفق مع الموقف المصري من اعتبار حزب الله وجماعة الإخوان المسلمين وكل امتداداتها بما فيها حركة حماس جماعات إرهابية أو على الأقل جماعات تورط الدول العربية في مغامرات غير محسوبة، إلى توجه جديد يتعامل مع حركة حماس والإخوان باعتبارهما جزءا من المحور السني فيما يقف موقف العداء من حزب الله باعتباره جزءا من المحور الشيعي المضاد لأمن الخليج والمنطقة برمتها، بينما يعاني الموقف المصري تذبذبات من هذه الحركات إذ نلاحظ صدور أحكام باعتبارها جماعات إرهابية ثم التراجع عن ذلك، وهو ما يفقد مصر أوراقا في القضية الفلسطينية والسورية إلى حد بعيد.

الهوامش:

[1] David Hearst, The Slaying of the Saudi Spider, Huffington post,30th Jan 2015, at:http://is.gd/hSVv9k

[2] خالد التويجري رئيس "حكومة الظل" والرجل الغامض الذي اختفى في لمح البصر.. وكان فصله من مناصبه "الستة" أول مرسوم يصدره العاهل السعودي الجديد الملك سلمان بعد تثبيت ولي العهد وتعيين ولي ولي العهد.. فلماذا هذا الفصل السريع؟ وأين اختفى الرجل؟ وهل غادر المملكة فعلا؟، صحيفة رأي اليوم، 25 يناير 2015، http://is.gd/qgWRzg

[3] اتضحت هذه الهوة بشدة في رفض مصر لحضور قطر وتركيا اجتماعات لجنة الاتصال الدولية بشأن ليبيا في إطار القمة الأفريقية الرابعة والعشرين في أديس أبابا وما قدمته مصر من تبريرات لذلك رغم ما قد تبدو عليه من عدم منطقية. للمزيد من التفاصيل حول الموقف المصري يمكن مشاهدة مداخلة وزير الخارجية المصري على موقع سكاى نيوز عربية، شكري: قاطعنا اجتماع "مجموعة الاتصال، 28 يناير 2015: http://is.gd/CAF2D2

[4] حلقة إبراهيم عيسى على قناة أون تي في، خطير جدا.. إبراهيم عيسى يفتح النار على السعودية بعد تغير سياسات الملك سلمان عن الملك عبد الله، يوتيوب، 3 فبراير 2015 http://is.gd/M8YKVT

[5] الإعلام المصري يهاجم السعودية، موقع ساسة بوست، 6 فبراير 2015، http://is.gd/uDBOpK

[6] رائحة سيف علام، سوريا: زخم التفاعلات العسكرية على خريطة متحركة، منتدى البدائل العربي للدراسات، http://is.gd/S5ImIA

[7] تضمنت هذه الترتيبات تشكيل مجلس رئاسي من 5 أعضاء، وتشكيل مجلس وطني انتقالي من 551 عضوا يحل محل البرلمان المنحل.

[8] حيث تم رفض الإعلان من قبل قبائل مأرب والقوى السياسية المتمثلة بالحراك الجنوبي وأحزاب اللقاء المشترك، وخرجت مظاهرات عدة في معظم المدن اليمنية، سكاي نيوز عربية، 7فبراير 2015، بعنوان اليمن. تظاهرات رافضة لـ "إعلان" الحوثيين، http://is.gd/G2AGWz

[9] دعوة خليجية لقرار تحت الفصل السابع في مجلس الأمن بشأن اليمن، قناة روسيا اليوم، 14 فبراير 2015، http://is.gd/VYpQuo

[10] بيان المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، مصر تتابع بقلق شديد التطورات الأخيرة المتلاحقة في اليمن، وزارة الخارجية المصرية، 12 فبراير 2015،http://is.gd/y1ED79

[11] حيث استولى الحوثيون على عدد من الطائرات في ميناء الحديدة ونقلوها غلي صنعاء يوم الثلاثاء 17 فبراير 2014 وفقا للجزيرة نت،http://is.gd/JkZoux

[12] اليمن: "اللجان الشعبية" الجنوبية تسيطر على مواقع حساسة، بي بي سي بالعربية، 23 يناير 2015، http://is.gd/jzYKCD

[13] أنباء عن استيلاء جماعة "أنصار الشريعة" على قاعدة عسكرية جنوبي اليمن، بي بي سي العربية، بتاريخ 12 فبراير 2015: http://is.gd/z4kN61

[14] ليبيا: ما خيارات مصر بعد رفض الغرب التدخل العسكري؟، بي بي سي بالعربية، 19 فبراير 2015، http://is.gd/ntRe7G

[15] ، مؤتمر واشنطن يبحث محاربة الإرهاب من جذوره بحضور 70 دولة من بينها مصر، الأهرام اليومي، 19 فبراير 2015، http://is.gd/PaMvSq

[16] ، البارزاني يهنئ الأكراد بطرد "داعش" من كوباني، شبكة محيط نقلا عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، 27 يناير 2015، http://is.gd/WDUuln

[17] واشنطن تعلن التوافق مع أنقرة على تدريب وتسليح معارضين سوريين، قناة فرانس 24 بالعربية، 18 فبراير 2015، http://is.gd/Z6WriT

الأزهر والتحول الديمقراطي في مصر

د. جورج ثروت فهمي

باحث بمنتدى البدائل العربي للدراسات

فبراير 2015

هذه الورقة هي نتاج مجموع من ورش العمل شارك فيها:

أحمد عبد الحميد – دينا يوسف – سيف الله الخوانكي – عمرو صلاح – مصطفى خطاب – هبة ياسين

ظلت علاقة الأزهر بالمجال السياسي في المرحلة التي تلت إسقاط نظام مبارك محل جدل: فبينما رأى بعضهم أن هذا الدور يشكل انتهاكا لمبدأ الفصل بين الدين والدولة، فإن أخرين رأوا فيه جهدا محمودا من أجل رأب الصدع ما بين القوى السياسية والفكرية المختلفة خلال المرحلة الانتقالية. تسعى هذه الورقة إلى تقييم دور الأزهر منذ الاطاحة بنظام حسني مبارك في فبراير 2011 وحتى تدخل القوات المسلحة لعزل محمد مرسي في يوليو 2013 وإلى أي مدى ساهم الأزهر في الدفع بعملية التحول الديمقراطي، أو شكل تدخله في السياسة عائقا في سبيل هذا التحول وذلك بهدف تقديم مجموعة من التوصيات حول مستقبل علاقة الأزهر بكل من الدولة والسياسة والمجتمع في مصر.

أولا: الأزهر والسياسة بعد 25 يناير 2011

سعى الأزهر خلال الأيام الأولى لثورة 25 يناير 2011 أن يوازن ما بين الدعم لمطالب المتظاهرين السلميين المطالبين بالحرية والعدالة والكرامة وبين الخوف من انفراط عقد المجتمع والفوضى، فجاء في بيان مجمع البحوث الإسلامية في 2 فبراير 2011 أن "الإسلام يقرر الحقوق ويحمي الحريات ويرفض الظلم ويقف إلى جانب الشعوب في مطالبها المشروعة في العدل والحرية والعيش الكريم" إلا أن البيان أكد في ذات الوقت أن "المصلحة الوطنية والحفاظ على أمن الوطن وسلامته مقصدا أساسيا من مقاصد الشريعة يقدم على ما سواه".

وبعد تنحى مبارك عن السلطة وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة قيادة المرحلة الانتقالية، بدأ شيخ الأزهر أحمد الطيب في عقد جلسات للحوار والنقاش بين كبار علماء الأزهر ومجموعة من المثقفين المصريين من مختلف الانتماءات الفكرية والدينية في ظل حالة من الاستقطاب السياسي والفكري الحاد خلال المرحلة الانتقالية بين القوى الإسلامية والقوى المدنية. وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن مجموعة من الوثائق التي سعت إلى ايجاد مساحة

توافق بين مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم الحرية وحقوق الإنسان، وعلى رأسها وثيقتي مستقبل مصر ووثيقة الحريات الأساسية.

في يونيه 2011، أعلن الطيب "وثيقة الأزهر لمستقبل مصر" بعد جلسات حوار شارك فيها كبار علماء الأزهر مع مجموعة من المفكرين من انتماءات فكرية ودينية مختلفة. أكدت الوثيقة في مادتها الأولى: "دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة. ويحدد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها علي قدم المساواة، بحيث تكون سلطة التشريع فيه النواب الشعب، بما يتوافق مع المفهوم الإسلامي الصحيح حيث لم يعرف الإسلام لا في تشريعاته ولا حضارته ولا تاريخه ما يعرف في الثقافات الأخرى بالدولة الدينية الكهنوتية التي تسلطت على الناس، وعانت منها البشرية في بعض مراحل التاريخ، بل ترك للناس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليات والمؤسسات المحققة لمصالحهم، شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، وبما يضمن لأتباع الديانات السماوية الأخرى الاحتكام إلي شرائعهم الدينية في قضايا الأحوال الشخصية". وفي مادتها الثانية على "اعتماد النظام الديمقراطي، القائم على الانتخاب الحر المباشر، الذي هو الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية، بما يضمنه من تعددية ومن تداول سلمي للسلطة، وتحديد للاختصاصات ومراقبة للأداء ومحاسبة للمسئولين أمام ممثلي الشعب، وتوخي مصالح الناس العامة ومنافعهم المرسلة في جميع التشريعات والقرارات، وإدارة شئون الدولة بالقانون والقانون وحده وملاحقة الفساد وتحقيق الشفافية التامة وحرية الحصول على المعلومات وتداولها".

وعاد الأزهر في يناير 2012 ليصدر وثيقة الحريات العامة. وتضمنت الوثيقة أربعة حريات:

1. حرية العقيدة: التي أكدت الوثيقة أنها "حجرَ الزَّاوية في البناء المجتمعي الحديث، وهي مكفولةٌ بثوابت النصوص الدِّينية القطعيَّة، وصريح الأصول الدستوريَّة والقانونيَّة؛ فلكلِّ فردٍ في المجتمع أنْ يعتنقَ من الأفكار ما يشاء، دون أنْ يمسَّ حقِّ المجتمع في الحفاظ على العقائد السماويَّة؛ فللأديان الإلهيَّة الثلاثة قداستها، وللأفراد حريَّة إقامة شعائرها دون عُدوان على مشاعرِ بعضهم أو مَسلسٍ بحرمتها قولاً أو فعلاً، ودون إخلالٍ بالنظام العام".
2. حريَّة الرأي والتعبير، وصفتها الوثيقة بأنها "أمُّ الحريَّات كلها، وتتجلَّى في التعبير عن الرأي تعبيرًا حرًّا بمختلف وسائل التعبير؛ من كتابةٍ وخطابة وإنتاج فني وتواصُل رقمي، وهي مظهر الحريَّات الاجتماعيَّة التي تتجاوز الأفراد لتشمل غيرَهم؛ مثل تكوين الأحزاب ومنظَّمات المجتمع المدني، كما تشمل حريَّة الصحافة والإعلام المسموع والمرئي والرقمي، وحريَّة الحصول على المعلومات اللازمة لإبداء الرأي".
3. حريَّة البحث العلمي، وأكدت الوثيقة على أن "البحث العلمي الجادُّ في العلوم الإنسانيَّة والطبيعيَّة والرياضيَّة وغيرها، قاطرةَ التقدُّم البشري، ووسيلةَ اكتشافِ سنن الكون ومعرفة قوانينه؛ لتسخيرِها لخير الإنسانيَّة، ولا يمكن لهذا البحث أنْ يتمَّ ويؤتي ثماره النظريَّة والتطبيقيَّة دون تكريس طاقةِ الأمَّة له، وحشد إمكاناتها من أجله".
4. حريَّة الإبداع الأدبي والفني، وأكدت الوثيقة أن "الآداب والفنون في جملتها تستهدفُ تنمية الوعي بالواقع، وتنشيط الخيال، وترقية الإحساس الجمالي، وتثقيف الحواس الإنسانيَّة وتوسيع مَداركها، وتعميق خِبرة الإنسان بالحياة والمجتمع، كما تقومُ بنقد المجتمع أحيانًا، والاستشراف لما هو أرقى وأفضل منه".

مع انتخاب محمد مرسي رئيسا لمصر في يونيه 2012، عرفت العلاقة ما بين الرئاسة ومؤسسة الأزهر توترا مكتوما بدا في عدة مواقف سعت فيها الرئاسة لتجاهل الأزهر أو التقليل من شأن إمامه الاكبر. وقد ادت تلك العلاقة المتوترة بالأزهر إلى التراجع عن دوره السابق في محاولة التقريب بين وجهات نظر الاطراف السياسية المختلفة. وفي ظل غياب أية محاولات للتواصل، عرفت مصر خلال فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي حالة متزايدة من الاستقطاب السياسي والمجتمعي ما بين جماعة الإخوان المسلمين والمؤيدين لها في جانب، والمعارضة على الجانب الاخر. حيث اتهمت المعارضة جماعة الإخوان المسلمين ببسط نفوذها على مؤسسات

الدولة المصرية لترسيخ نظام سلطوي، بينما اتهمت جماعة الإخوان المسلمين المعارضة بالسعي للانقلاب على نتيجة الانتخابات الرئاسية. تطور الاستقطاب ليصل إلى مصادمات دامية بين القوى المعارضة والثورية وأنصار جماعة الإخوان المسلمين. فدعا الأزهر الحركات الثورية والقوى السياسية لاجتماع بمشيخة الأزهر للنقاش حول قضية استخدام العنف في العمل السياسي. وأسفر النقاش عن وثيقة نبذ العنف (يناير 2013) والتي أكدت على "حُرمَةِ الدِّماءِ والممتَلكاتِ الوَطَنيَّةِ العامَّةِ والخاصَّةِ، والتَّفرِقةُ الحاسمةُ بين العمَلِ السِّياسيِّ والعملِ التخريبيِّ." كما طالبت الوثيقة بالالتزام "بالوسائلِ السِّياسيَّةِ السِّلميَّةِ في العمَلِ الوطنيِّ العامِّ، وتربيةُ الكوادرِ الناشطةِ على هذه المبادئِ، وترسيخُ هذه الثَّقافةِ ونشرِه"، مطالبة بـ"حمايةُ النَّسيجِ الوَطَنِيِّ الواحدِ من الفِتَنِ الطائفيَّةِ المصنوعةِ والحقيقيَّةِ، ومن الدَّعواتِ العُنصُريَّةِ، ومن المجموعاتِ المسَلَّحةِ الخارجةِ على القانونِ، ومن الاختِراقِ الأجنبيِّ غيرِ القانونيِّ، ومن كُلِّ ما يُهدِّدُ سَلامةَ الوطَنِ، وتضامُنَ أبنائِه، ووحدةَ تُرابِه".

اشتدت حدة الاستقطاب مع دعوة حركات سياسية إلى انتخابات رئاسية مبكرة، وهو ما رفضه محمد مرسي الذي أصر على استكمال مدته الرئاسية. فشهدت عدة محافظات مصرية مظاهرات حاشدة يوم 30 يونيه 2013 ضد نظام محمد مرسي للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة. رفضت مؤسسة الرئاسة الاستجابة لمطالب المتظاهرين، فأصدرت القوات المسلحة بيانا يطالب بضرورة الاستجابة للشعب المصري في الأول من يوليو 2013 قبل أن تتدخل في الثالث من يوليو لعزل محمد مرسي وطرح خارطة طريق سياسية جديدة تتضمن إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وتعطيل العمل بالدستور وتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيسا انتقاليا. إلا أن محمد مرسي رفض القبول بهذا الإجراء وأصر على أنه لا يزال هو الرئيس الشرعي للبلاد ودعا المؤيدين له إلى رفض تلك الإجراءات. فاعتصمت جماعة الإخوان والمؤيدين لها في ميداني رابعة العدوية ونهضة معلنين رفضهم للتدخل العسكري ومطالبين بعودة محمد مرسي للرئاسة. امتد اعتصام جماعة الإخوان المسلمين والمؤيدين لها لأكثر من 40 يوما، شهد خلالها الاعتصام مصادمات عنيفة بين قوات الشرطة والجيش والمتظاهرين قبل أن تتدخل قوات الشرطة لفض الاعتصام بشكل نهائي يوم 14 أغسطس 2013.

وقد سعى الأزهر الشريف خلال تلك الفترة إلى استعادة دوره كوسيط ما بين الأطراف السياسية المختلفة، فدعا إلى الحوار ما بين الفرقاء السياسيين والابتعاد عن لغة التحريض واستخدام العنف، ومن ثم أصدر بيانا في 6 يوليو 2013 وجه فيها 10 نصائح للدولة والمجتمع، كان من ضمنها: ضرورة ألا تزيد "الفترة الانتقالية عن الحد اللازم لتعديل الدستور وإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية للإسراع في العودة إلى الحالة الطبيعة الديمقراطية الدستورية التي ارتضاها الشعب"، كما طالب البيان "بالإفراج الفوري عن كل معتقلي الرأي والناشطين السياسيين والقيادات الحزبية غير المطلوبة في قضايا جنائية، وبمصالحة وطنية حقيقية بين الأطياف السياسية والفكرية دون إقصاء أو استبعاد". وعاد الأزهر للتأكيد على قضية المصالحة الوطنية في بيان أخر في 23 يوليو 2013 طالب فيه كلَّ المصريين "أن يُساهموا ويُشاركوا جميعًا؛ أحزابًا وقوًى وتيارات سياسية ومجتمعية ومؤسَّسات، في إنجاح هذه المصالحة الوطنية المرجوَّة، والإقبال عليها بروح الصِّدق والإخلاص والشفافية والتجرُّد؛ لأجل تحقيق وحدة الشعب وأمنه وسلامته".

عقب المصادمات التي شهدتها منطقة المنصة بين المتظاهرين ورجال الأمن في 27 يوليو 2013، أصدر الأزهر بيانا أدان فيه تلك الأحداث، معلنا أن "هذه التصرفات الدموية ستفسد على عقلاء المصريين وحكمائهم كل جهود المصالحة ومحاولات رأب الصَّدع ولم الشمل، وعودة المصريين إلي توحدهم كشعب راق متحضر". وأن الأزهر لا يزال متمسكا بمبدأ "أن مقاومة العُنف والخروج على القانون لا يكون إلا في حُدود القانون، وباحترام حقوق الإنسان، وأخصها الحق في الحياة"، وطالب الأزهر الحكومةَ الانتقالية بالكشف عن حقيقة الحادَث، مطالبا القوى السياسية دون إقصاء بالمبادرة إلى "الجلوس على مائدة حوار جادة مخلصة ذات مسؤولية وضمير للخروج من هذه الأزمة ومن هذه التداعيات الدموية ومن هذه الأجواء التي تفوح منها رائحة الدماء".

كما أصدر الأزهر بيانا يوم فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس 2013، حذر فيه من

استخدام العنف وإسالة الدماء، مؤكدا أن استخدام العنف لا يمكن أن يكون بديلاً عن الحلول السياسية، وأنَّ الحوار العاجل والجاد هو الحل الوحيد للخروج من الأزمة، داعيا جميع الأطراف إلى ضبط النفس، والاستجابة إلى الجهود الوطنية للحوار والمصالحة الشاملة، مؤكدا أنه لم يعلم بإجراءات فض الاعتصام إلا عن طريق وسائل الإعلام. إلا أنه على الرغم من كل تلك الجهود التي بذلها الأزهر وإمامه الأكبر للوصول إلى مصالحة وطنية، فإن تلك الجهود لم تكلل بالنجاح، حيث أصر كل طرف على موقفه الرافض للحوار لتستمر حالة الاستقطاب السياسي والمجتمعي.

ثانيا: محددات سلوك الأزهر الشريف

يشير تحليل مواقف وخطاب الأزهر خلال المرحلة الانتقالية إلى أنه يسعى للدفاع عن مجموعتين من المصالح: المصالح الفكرية والمصالح المعنوية. تتمثل المصالح الفكرية في إقامة المجتمع الإسلامي، أما المصالح المادية فتدور حول زيادة حصة الأزهر داخل المجال الديني بهدف السيطرة على المجال الديني. إلا أن المنفعة التي تجلبها تلك المصالح، تحدها أيضا مفسدة يسعى الأزهر إلى اجتنابها، استنادا إلى فقه الموازنات والأولويات. فالمصلحة الفكرية المتمثلة في إقامة المجتمع الإسلامي، تحد منها مفسدة الفتنة أو الفوضى التي قد تصيب المجتمع فينهار أو يقتتل أفراده فيما بينهم. فبينما يسعى الأزهر إلى تحقيق منفعة إعادة الإسلام إلى صدارة حياة المسلمين، فانه طالما حذر من استخدام العنف في سبيل تحقيق هذا الهدف، حتى لا تكون فتنة أكثر شرا من المنفعة المبتغاة. وبذات المنطق، فان سعى الأزهر إلى زيادة حصته من المجال الديني، يحد منها مفسدة، وهي أن يتم منع الأزهر من الدخول إلى المجال الديني أو أن يتم اختراق الأزهر من قبل جماعات دينية أخرى. وقد حكم سلوك ومواقف الأزهر خلال المرحلة الانتقالية عملية الموازنة المستمرة بين المنافع والمفاسد، سواء على صعيد المصالح الفكرية أو المصالح المادية.

المصالح	منفعة	مفسدة
المصالح الفكرية	إقامة المجتمع الإسلامي	الفتنة أو الفوضى
المصالح المادية	السيطرة على المجال الديني	الخروج من المجال الديني أو فقدان الاستقلال المؤسسي

حاول الأزهر في الأيام الأولى للثورة أن يتبنى موقفا وسطا، يوازن ما بين الدعم لمطالب المتظاهرين السلميين في التحرير وبين الخوف من انفراط عقد المجتمع والفوضى. حيث اجتمع مجمع البحوث الإسلامية في جلسة طارئة يوم 2 فبراير 2011، وجاء موقفه أن "الإسلام يقرر الحقوق ويحمي الحريات ويرفض الظلم ويقف إلى جانب الشعوب في مطالبها المشروعة في العدل والحرية والعيش الكريم" إلا أن المجمع أكد أيضا أن "المصلحة الوطنية والحفاظ على أمن الوطن وسلامته مقصدا أساسيا من مقاصد الشريعة يقدم على ما سواه. ومن هنا فان التعبير عن الرأي يجب أن يظل محكوما بالمصالح العليا للوطن وفي مقدمتها الأمن". وطالب مجمع البحوث المواطنين "بأن يلتزم الجميع بالتعقل والهدوء والبعد عن أي صدام أو عنف، وبخاصة في هذا الظرف الذي تمر به الأمة"، كما طالب "باجتماع سائر القوى السياسية دون إقصاء لأحد لحوار فوري يهدف إلى احتواء الأزمة ورأب الصدع والحفاظ على الأمن".

وبعد تخلي مبارك عن السلطة، بدأ موقف الأزهر في التحول. فقد تغير المناخ السياسي ومعه تغير تقييم الأزهر للمنافع والمفاسد المصاحبة لمصالحه الفكرية والمادية. فمع سقوط مبارك والصعود السياسي السريع لجماعات دينية كالإخوان المسلمين والسلفيين، أدرك الأزهر وقيادته الحالية، أن من مصلحة الأزهر أن يكون في مصر دولة يطبق فيها القانون، ونظاما سياسيا يحترم الحقوق والحريات، حتى يستطيع الأزهر

الحفاظ على مكانته واستقلاله داخل المجال الديني خوفا من أن تسعى التيارات الدينية إلى السيطرة على الأزهر في حال وصولها للسلطة دون دستور يضع الحدود الفاصلة بين الدولة والنظام السياسي ويحفظ للأزهر استقلاله.

ومع وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة خلال الانتخابات البرلمانية في نوفمبر وديسمبر 2011 والانتخابات الرئاسية في يونيه 2012، تراجعت أهمية المصالح الفكرية للأزهر، فقد صارت مسئولية النظام الحاكم، وصارت مصالح الأزهر المادية هي الأكثر إلحاحا، فوصول الإخوان المسلمين للحكم صار يهدد استقلالية الأزهر ودوره في المجال الديني، خاصة إذا ما نجح الإخوان في إعادة إنتاج نظام مبارك، ليصبح الرئيس فوق الدولة والدستور. من جانب آخر، فإن حالة الاستقطاب الحاد التي شهدها المجتمع المصري، سواء السياسي بين القوى المدنية والدينية أو الديني بين المسلمين والأقباط، إضافة إلى تزايد المظاهرات والاضطرابات قد دفعت الأزهر أيضا إلى محاولة تبني حلا وسطا يرضي الأطراف المختلفة بهدف إبعاد شبح الفتنة والفوضى عن المجتمع المصري. فجاءت مشاركة الأزهر في 3 يوليو 2013 بهدف اعفاء محمد مرسي من منصبه والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة لتجنيب مصر حالة من الفوضى في ظل استمرار الاستقطاب السياسي. الا أن جماعة الإخوان المسلمين رفضت المشاركة في العملية السياسية الجديدة وتمسكت بمحمد مرسي كرئيس للبلاد. سعى الأزهر خلال تلك الفترة إلى محاولة الوساطة بين السلطة الانتقالية وجماعة الإخوان المسلمين في محاولة لتجنيب مصر حالة الفوضى والعنف. إلا أن محاولاته قوبلت بالرفض من قبل السلطة الانتقالية وجماعة الإخوان على حد سواء.

ثالثا: الأزهر ومستقبل العملية السياسية في مصر

يشير أداء الأزهر خلال المرحلة الانتقالية إلى أن المؤسسة الدينية في سعيها إلى تجنيب البلاد مخاطر الفوضى قد تلعب دورا هاما في الوساطة بين الأطراف السياسية المختلفة وفي العمل على إيجاد حلا وسطا. وعلى الرغم من صعوبة الوضع السياسي والاجتماعي في ظل حالة الاستقطاب السياسي والمجتمعي

فإن الأزهر قد يستطيع لعب دورا فعالا خلال الفترة القادمة إذا ما نجح في إدارة علاقته بكل من الدولة والسياسة والمجتمع المصري بشكل أكثر فعالية.

1- علاقة الأزهر بالدولة المصرية:

غاب على مدار زمن طويل أي تمايز ما بين النظام الحاكم ومؤسسات الدولة في مصر نتيجة للعقود المتعاقبة من النظم السلطوية. فقد نجحت النظم السلطوية المتعاقبة في تطويع مؤسسات الدولة لتعمل لصالحها، فغاب أي استقلال للدولة عن النظام الحاكم وصرنا نتحدث عن دولة ناصر، ودولة السادات، ودولة مبارك. ونتيجة لهذا التماهي بين النظام والدولة، فإن على الأزهر في تلك المرحلة الجديدة من عمر مصر أن يحاول أن يضع خطا فاصلا بين علاقاته المؤسسية بالدولة، بحكم هيكله التنظيمي ومصادر تمويله، وبين سعى النظام الحاكم إلى السيطرة عليه ومحاولة استغلاله لتحقيق أهداف النظام كما جرت العادة في العهود السابقة. وبينما تشير وثيقة الأزهر الأولى حول مستقبل مصر إلى وعي لدى الأزهر وإمامه الأكبر بهذا التمايز بين الدولة والنظام، فإن التحدي الذي يواجه الأزهر هو إلى أي مدى ستقبل السلطة السياسية بهذا التمايز؟.

2- علاقة الأزهر بالسياسة:

نجح الأزهر خلال المرحلة الانتقالية في وضع حد فاصل بين انخراطه بالسياسة بمعنى المشاركة في الشأن العام وبين السياسة بمعناها الحزبي، فبدا أن قيادته واعية لهذا الفارق ما بين الشأن العام والعمل الحزبي، ودارت كل مبادراته خلال المرحلة الانتقالية حول جهود للوساطة ما بين الأطراف السياسية المختلفة دون أن ينزلق لدعم طرف سياسي على حساب أخر. فالأزهر شأنه كشأن أي فاعل اجتماعي له الحق في الاشتراك في الجدل العام والإدلاء برأيه دون أن يعد ذلك انتهاكا لمبادئ الديمقراطية طالما ظل هذا الرأي قابلا للنقاش والرفض وليس حكما يجب اتباعه. فما بين وصاية الأزهر على المجال العام واقصاءه تماما عنه مساحة يحق للأزهر فيها أن يعبر عن مواقفه وآرائه دون حساسية زائدة من بعض القوى العلمانية.

3- علاقة الأزهر بالمجتمع المصري:

منذ أن قام النظام الناصري بمصادرة الأوقاف الدينية والأهلية، وسعى إلى إحكام سيطرة الدولة على مؤسسة الأزهر، فقد الأزهر معظم قنوات الاتصال بالمجتمع المصري، اللهم إلا من خلال مؤسساته التعليمية ومؤسسات الدولة كالإعلام. إلا أن الملفت في تاريخ الأزهر خلال الأربعة عقود الأخيرة، انه لم يسع إلى استغلال المناخ الأكثر انفتاحا خلال عهد السادات ومبارك لمحاولة مد جسور التواصل مرة أخرى مع المجتمع. حيث ظل الأزهر حبيسا في استراتيجياته للتغيير من أعلى، ولم يسع إلى استكشاف فرصا للتغيير من أسفل من خلال المجتمع. وما زاد الأمر صعوبة على الأزهر، هو أن المساجد في مصر تخضع إلى رقابة وإشراف وزارة الأوقاف، فلا يملك الأزهر حتى فرصة التواصل مع المجتمع من خلال المساجد. على العكس من الحالة التركية، حيث تملك رئاسة الشئون الدينية حق الإشراف على جميع المساجد في تركيا، وهو ما يسمح لها بقدر كبير من التواصل مع المجتمع، على الأقل من خلال خطب الجمعة.

من المهم أن تعيد قيادة الأزهر تقييم استراتيجيتها التي تتمحور دائما حول الدولة والسلطة السياسية، لتتجه صوب المجتمع وفئاته المختلفة. وتشير التجربة التركية إلى نجاح كبير في هذا الشأن، حيث نجحت رئاسة الشئون التركية في بناء جسور لها مع المجتمع التركي رغم كونها مؤسسة عامة. فلم تكتف بالمساجد، بل قام بعض من العاملين بها بإنشاء مؤسسة مجتمع مدني بهدف القيام بالمهام التي لا تستطيع المؤسسة الرسمية القيام بها، وصارت تلك المؤسسة الأهلية، مؤسسة ديانات، أحد أكبر منظمات المجتمع المدني التركي وأكثرها نشاطا.

سوريا: زخم التفاعلات العسكرية على خريطة متحركة

رابحة سيف علام

باحثة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

(يناير 2015)

تربعت سوريا على عرش الإقليم منذ عقود كلاعب رئيسي في المنطقة يمسك أوراقا وملفات كثيرة تبدأ من فلسطين ولا تنتهي عند لبنان. وفي سبيل هذه السياسة الخارجية النشطة شهدت الجبهة الداخلية السورية هدوءا قسريا رعته الأجهزة الأمنية المتعددة التي صادرت الحياة العامة وراقبت كافة أوجه النشاط وجرفت أي محاولة للتغيير الداخلي أولا بأول. لكن منذ اندلا ع الثورة السورية في مارس 2011 ثم تحولها سريعا إلى حرب أهلية تبدل الموقف، فصارت سوريا ساحة تتبارز فيها إرادات قوى دولية وإقليمية وتدور حولها مجموعة من الحروب الباردة والساخنة على حد سواء. يتواجه تحالفان رئيسيان على الأراضي السورية، الأول هو تحالف إيران ونظام الأسد وحزب الله والميليشيات الشيعية العراقية التي تخوض معركة بقاء الأسد برعاية روسية، والتحالف الثاني يتضمن الدول الغربية والسعودية وقطر وتركيا ويخوض معركة الإطاحة بالأسد. وإلى جانب هذه المعركة الرئيسية نشأت معارك فرعية خاضها الأكراد لتعزيز وجودهم واستقلالهم وخاضها تنظيم الدولة الإسلامية الذي تمدد عبر الحدود السورية والعراقية ليهدد المنطقة برمتها.

كانت الثورة السورية في جوهرها صرخة سلمية تنادي بالحرية في بلد حكمه العسكريون بالقمع منذ نحو ستة عقود، لكن طبيعة النظام الطائفية التي مكنت العلويين من احتكار مواقع القرار منذ مطلع السبعينيات جعلت للثورة بعدا طائفيا لا يمكن تجاهله. فمن جهة رأت فيها إيران تهديدا وجوديا لأهم حلفائها في المنطقة، والذي يمثل بوابة عبورها للعالم العربي، لا سيما حزب الله في لبنان. ولذا خاضت إيران حربا حقيقية في سوريا لتدعيم عرش الأسد وقتال خصومه بكل الوسائل وخاصة العسكرية. على الجانب الآخر اعتبرت السعودية ومن ورائها المعسكر الخليجي أن الثورة السورية بمثابة تهديد ضمني لنموذج حكمها ولكنها في المقابل قدمت الدعم لرموزها وقيادتها من باب التضامن السُني–السُني في مواجهة التحالف الشيعي العلوي المقابل. دعم إيران للأسد من جانب ودعم الخليج وتركيا لرموز المعارضة السورية من جانب آخر غيّر وجهة وطبيعة الثورة السورية من ثورة سلمية تنادي بالحرية وتحلم ببناء نظام ديمقراطي الى حرب أهلية بالوكالة تستعر على وقع الاستقطاب الطائفي وتعكس التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران.

التحالف الأول: معركة البقاء

منذ اليوم الأول للثورة التزمت إيران بدعم الأسد وأيدته في خيار مواجهة المظاهرات الناشئة. وعلى عكس سيناريو الربيع العربي في مصر وتونس، كان سيناريو سحق التظاهرات الذي نفذته إيران إبان الانتخابات الرئاسية عام 2009 هو النموذج الذي يسعى الأسد إلى تطبيقه. فقد أدرك أن تقديم أي تنازل سيؤدي إلى إضعاف موقفه وقد تكر مسبحة التنازلات فيخسر المعركة سريعا. ولذا التزم الأسد نهجا مركبا يقضي أولا بقمع التظاهرات بمنتهى الحسم، وثانيا بالدفع بإصلاحات واهية ليماطل بها دبلوماسيا ضد محاولات التدخل الخارجي في الأزمة، وثالثا باختراق الجسم الفضفاض للمعارضة لإحباط محاولتها للتوحد لتكون بديلا له[1]. وفي سبيل تنفيذ النموذج الإيراني في سحق التظاهرات الشعبية، ابتعثت طهران بعثة خاصة إلى دمشق لتقديم الدعم الفني والمشورة الأمنية لنظام الأسد. ورغم أن اعتراف قائد

الحرس الثوري بوجود قوات إيرانية بسوريا قد جاء متأخرا بعد اندلا ع الثورة بحوالي عام ونصف، فإن المرجح أن الدعم الإيراني قد بدأ منذ اليوم الأول ثم تعمق مع تطور الأحداث. ففي البداية لم يتجاوز الأمر التنسيق الأمني وتوجيه النصح للأمن السوري حول تتبع النشطاء الإعلاميين الذين تولوا بث صور التظاهرات عبر الإنترنت لتوسيع نطاق تأثيرها. ولكن مع تواصل الحراك الشعبي، توسع الأسد في قمع القرى والمدن الثائرة فازداد احتياجه للدعم العسكري الإيراني كالذخيرة والسلاح انتهاء بقيادة العمليات والعناصر التي تنفذها على الأرض. فبعثة إيران لمؤازرة الأسد تضم قيادات عليا من الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس من الضباط الناشطين في العمليات العسكرية الخارجية وخاصة في العراق عقب الغزو الأمريكي ولبنان بعد حرب 2006، وقيادات من الشرطة وأخرى مخابراتية على دراية بالتتبع والمراقبة عبر الانترنت والاتصالات الحديثة[2]. وإذ يصعب تحديد عدد القوات الإيرانية المشاركة في سوريا بدقة فقد تم توثيق مقتل 60 ضابطا إيرانيا رفيع المستوي في سوريا حتى منتصف 2014[3].

في الفترة بين مارس ويونيه 2011 كانت مهمة القمع تقع بالأساس على عاتق الأمن يسانده مسلحين من الطائفة العلوية "الشبيحة" حيث تولوا تعقب النشطاء وعقاب المناطق التي تخرج بتظاهرات مطالبة بالحرية. وحينئذ اقتصرت مهمة الجيش على محاصرة المناطق المراد عقابها فيما ينفذ الأمن مهمات القتل والاعتقال داخل هذه المناطق. وكان ذلك لتفادي احتكاك الجيش بالتظاهرات السلمية خشية أن يتعاطف معها خاصة أنه مكون في أغلبه من المسلمين السنة على أساس الخدمة العسكرية الإلزامية. أما القوى الأمنية فتتكون بالأساس من العلويين ولذا يسهل أن تنفذ أوامر القمع دون اعتراض أو انشقاق. وحتى عندما دخل الجيش في المناطق الثائرة كدرعا في إبريل 2011، كانت تلك قوات الفرقة الرابعة التي تتكون من نخبة المقاتلين العلويين بالجيش ويتولى قيادتها شقيق الرئيس ماهر الأسد. لكن مع اتساع نطاق التظاهرات في

عدة محافظات سورية تعدت درعا وحمص، اضطر النظام إلى الدفع بالجيش جنبا إلى جنب مع القوى الأمنية لتنفيذ حملات قمع على التوازي في أكثر من محافظة بعد أن كان ينفذ هذه العمليات على التوالي في محافظة تلو الأخرى. هذا التغير في الاستراتيجية التي أملته الحاجة أدى إلى تسارع وتيرة الانشقاقات في الجيش عندما وجد الضباط والجنود أنها مطالبون بإطلاق النار على تظاهرات سلمية عكس الرواية الرسمية التي تروّج لوجود مسلحين إرهابيين.

اتساع نطاق التظاهرات أدى بالأسد إلى تغيير تكتيك حملات القمع حفاظا على تماسك جيش، وبالتالي فقد تم تحييد ألوية بالكامل من المشاركة في القمع. إذ يُرجح أن الأسد قد اعتمد على ثلث جيشه فقط في حملات قمع الثوار[4]، بينما احتفظ بثلثي الجيش في المعسكرات في عزلة شبه تامة كي لا ينفرط عقده. كما اعتمد سياسة ولاء حاسمة سمحت له بالحفاظ على الجيش من الانشقاق الهيكلي، فالضباط والجنود كانوا ينشقون فرادى ولكن الفرق والألوية بقت متماسكة ولم تنشق بكامل عتادها وجنودها وتراتبيتها. ولكن هذه السياسة أثرت بكل تأكيد على كفاءة قمعه للتظاهرات فكان الحل البديل أن يتم استقدام جنود أجانب من الطائفة الشيعية كي يضمن ولائهم لسياسته القمعية. قادت إيران عبر بعثة مستشاريها إلى دمشق مهمة تنسيق الجهود العسكرية بالمزاوجة بين ضباط إيرانيين وسوريين وبين جنود من حزب الله اللبناني وتحالف عسكري شيعي يضم عصائب أهل الحق وجيش المهدي وحزب الله العراقي قبل أن يعلن رسميا في مطلع 2013 تحت اسم لواء أبي الفضل العباس[5]. النقطة الفاصلة في تحول طبيعة عمليات القمع التي يقودها نظام الأسد كان تفجير خلية الأزمة في يوليو 2012 حيث أطاح الانفجار بقيادات عسكرية بارزة[6] كان يعتمد عليها الأسد بشكل حاسم في إدارة معركته ومنها آصف شوكت وعماد راجحة وحسن تركماني، ويعتقد أن ماهر الأسد قد أصيب إصابة بالغة أخرجته مؤقتا من المعادلة قبل أن يعاود نشاطه في القيادة الفرقة الرابعة فيما بعد. ومن هنا تغيرت استراتيجية القمع مرة أخرى من القمع عبر القوات البرية التي تحاصر وتنفذ اعتقالات ومذابح بالمناطق الثائرة إلى استخدام المدفعية الثقيلة بشكل متصاعد وصولا إلى التوسع في استخدام الطيران الحربي في القصف الجوي الذي بدأ بصواريخ ثم انتهى بالبراميل المتفجرة الملقاة من الطائرات فوق المناطق الثائرة. فالمعارضة المسلحة نجحت منذ صيف 2012 في السيطرة على مناطق واسعة من ريف المحافظات الكبرى كحمص وحلب وإدلب بما قطع خطوط الإمداد العسكرية بين النظام في دمشق وجنوده المنتشرين في البلاد. ولذا صار الإمداد يتم جوا عبر المطارات العسكرية التي تنتشر على مشارف معظم المدن السورية الكبرى كحلب وحماة وإدلب وغيرها. هذا الواقع الجديد رفع من كلفة الدعم العسكري الذي تقدمه إيران وحلفاؤها للأسد مما حدا بهم إلى تنسيق الجهود بشكل أكبر من أجل دعم الأسد بقوات برية تفتح طرق الإمداد المقطوعة وتغنيه عن الطيران الحربي توفيرا للنفقات. تزامن مع ذلك أيضا تنامي القدرات العسكرية للكتائب المعارضة وتسلحها بأسلحة متطورة سمحت لها بإسقاط ما لا يقل عن 144 طائرة للأسد خلال النصف الثاني من 2012 منها 41 طائرة في شهر ديسمبر فقط[7].

رعت إيران تكوين ما يعرف بجيش الدفاع الشعبي من العلويين بقوام يتراوح بين 100 و150 ألف مقاتل، تمولهم إيران ويتولى حزب الله تدريبهم. إلى جانب ذلك تم التوسع في استقدام المقاتلين الشيعة من العراق وأفغانستان وباكستان إلى جانب الإيرانيين واللبنانيين لدعم القوات البرية والقوات الخاصة العاملة في سوريا مقابل أجر شهري لكل منهم قد يتراوح ما بين 500 وألف دولار بحسب الكفاءة والخبرة والمهام القتالية[8]. وكان هدف إيران من ذلك إعداد وتدريب قوات شيعية موالية لها وخبيرة بالوضع الجغرافي السوري ليكون لها موطأ قدم دائم ضمن الفوضى العسكرية السورية فتساند بها الأسد ليبقى أو تضمن بها مصالحها في سوريا إذا سقط. ذلك بالإضافة الى تكوين لواء أبي الفضل العباس من الشيعة العراقيين واللبنانيين

والسوريين تحت ذريعة حماية المراقد الشيعية في سوريا ولكن سُجل تدخله العسكري في عدة مناطق بعيدة جغرافيا عن هذه المراقد. وتتعدد الألوية والميليشيات الشيعية الأجنبية العاملة في سورية ومنها مثلا كتائب حزب الله العراقي وفيلق الوعد الصادق وسرية عمار بن ياسر ولواء ذو الفقار وغيرها. حيث يُعتقد أن هذه الألوية تتوزع على أغلب الجبهات الساخنة فيما يتم يتوزع جيش الدفاع الوطني في المناطق الهادئة نسبيا أو يضطلع بحراسة المناطق ذات الأغلبية العلوية.

وبصفة عامة، كانت إيران وحزب الله ينفون باستمرار وجود جنود لهم في سوريا منذ بدء الثورة لكن مع تتابع الأحداث وخاصة أسر الكتائب المعارضة 48 جنديا إيرانيا في أغسطس 2012 صار تورط إيران وحزب الله أكثر وضوحا. بدوره اعترف حسن نصر الله في مايو 2013 بانخراطه في القتال في سوريا تحت ذريعة حماية النظام الذي يناصر المقاومة[9]. وهو الإعلان الذي كلفه الكثير سواء على مستوى شعبيته في العالم العربي أو في السياسة الداخلية في لبنان. وكانت قد تكاثرت الدلائل على مشاركة حزب الله في القتال في سوريا عبر توالي جنازات جنوده في مختلف البلدات اللبنانية دون أن يفصح عن مكان مقتلهم ويكتفي بالتصريح بأنهم قد قُتلوا أثناء أدائهم "لواجبهم الجهادي". إذ ترجح التقديرات المخابراتية أن حزب الله قد شارك بقوات تتراوح بين 2500 و4000 مقاتل في معركة القصير وحدها في مايو 2013[10]. بينما قد يبلغ حجم مشاركته الإجمالية في سوريا حوالي 10 آلاف مقاتل فيما سقط له في هذه المعارك حوالي 1500 مقاتلا[11]. وقد بدا ان الهدف من معارك القصير ويبرود والقلمون كان فتح ممر أرضي آمن بين دمشق والساحل السوري وحمص والحدود اللبنانية ليسهل إمداد المعارك برا وبحرا مما يخفض من كلفة دعم الأسد على المدى الطويل. فضلا عن ضمان بقاء هذه الطرق مفتوحة باعتبارها الطرق الأساسية لإمداد حزب الله نفسه بالسلاح والعتاد الإيراني عبر دمشق. وقد برر حزب الله معركته تلك بأنه يخوض حربا وقائية لصالح لبنان ضد الإرهاب التكفيري قبل أن يتسلل اليه من سوريا، لكن في حقيقة الأمر فإن تورط حزب الله في سوريا قد استجلب الإرهاب إلى لبنان. حيث تسارعت التفجيرات في معاقل حزب الله في الضاحية الجنوبية وبعلبك والهرمل التي نفذتها مجموعات تكفيرية متشددة ومجموعات أخرى أكثر اعتدالا تابعة للجيش الحر. وصولا إلى اندلاع معارك عرسال بين جبهة النصرة من جهة والجيش اللبناني من جهة أخرى ترتب عليها أسر عدد من العسكريين اللبنانيين لدى كل من جبهة النصرة وداعش دون أن تتمكن الدولة اللبنانية من استعادتهم حتى اليوم.

انتصار تحالف إيران–الأسد–حزب الله في القُصير كان أول نصر استراتيجي يحققه الأسد منذ تفجير خلية الأزمة وعكس نجاح وسائل الدفاع الجديدة التي استحدثتها إيران لدعم موقف الأسد العسكري. الأمر الذي فتح شهية هذا التحالف لتنفيذ عمليات مماثلة بحمص وحلب وريفهما وريف دمشق لاستعادة بعضا من الأرض التي كان قد فقدها وفتح طرق الإمداد التي كان قد خسرها، إلى جانب بناء وتأمين طرق بديلة لاستخدامها حصرا للأغراض العسكرية. وبالتالي خاض تحالف النظام معارك طاحنة مع الكتائب المعارضة منذ صيف 2013 مكنته من إحكام سيطرته على مناطقه والتوسع على حساب مناطق المعارضة، لكنه بقي غير قادر على استعادتها كافة مكتفيا ببسط سيطرته على نحو 40% فقط من مساحة سوريا تتوزع بين دمشق والساحل السوري وبعض أجزاء من درعا والسويداء وحمص وحلب فضلا عن حماة.

التحالف الثاني: التنافس على قيادة معركة التغيير

عندما بدأت الثورة تبنت دول الخليج بقيادة السعودية خطابا استيعابيا يزاوج بين الدبلوماسية والاعتراف بحق الشعب السوري. وكان في ذلك موقف متقدم من جانب دول تعرف سياستها عادة بالتقليدية ودعم الوضع القائم، لكن ربما لأن المسألة تمس أغلبية سُنية تُحكم من جانب أقلية علوية متحالفة مع إيران كان للأمر اعتبارات أخرى. فضلا عن

ذلك، رأت دول الخليج في الثورة السورية موضوعا للحشد الشعبي في مجتمعاتها يلفت الأنظار عن مشكلاتها الداخلية ويوفر لقادتها ملعبا خارجيا يكسبهم شعبية داخل دولهم. امتدت الجهود الدبلوماسية الخليجية المباشرة مع الأسد حتى أغسطس 2011 حينما ألقى الملك السعودي خطابا يشجب فيه إراقة دماء الأبرياء ويحث القيادة السورية على المضي في إصلاحات شاملة حكيمة أو مواجهة فوضى حقيقية[12]. وهو الخطاب الذي اعتبر رسالة تهديد وإشارة جادة على تغير الموقف السعودي إذ تزامن مع سحب السفير السعودي للتشاور، قبل أن تتبعه بقية الدول الخليجية بسحب سفرائها من دمشق.

بالمثل اتبعت تركيا سياسة مشابهة إذ بعثت بوزير خارجيتها إلى دمشق في زيارات متتالية للتوصل لاتفاق يوقف البطش الأمني ضد التظاهرات، غير أن الأسد قد استهلك المهلة تلو الأخرى دون أن يتعاطى جديا مع جهود الوساطة الإقليمية. فما كان من تركيا إلا أن فكت تحالفها القوي مع دمشق والذي امتد زهاء السنوات العشرة منذ بداية حكم العدالة والتنمية التركي. فهذا الأخير لم يكن ليتحمل تهديد شعبيته داخليا بفعل تحالفه مع نظام يقتل المسلمين السنة بدم بارد، خاصة بالنظر إلى التداخل الكبير بين الشعبين السوري والتركي ولجوء الفارين من جحيم البطش إلى جنوب تركيا.

استنفاد الوسائل الدبلوماسية من الجانب العربي والتركي تكلل بإقرار عقوبات اقتصادية على نظام الأسد في خريف 2011، وصولا إلى تقديم الدعم للمعارضة السورية التي بدأت تتكون بشِق الأنفس في إطار موحد هو المجلس الوطني السوري ثم لاحقا الائتلاف السوري لقوى المعارضة. تزامن ذلك مع ارسال بعثة لتقصي الحقائق تحت مظلة عربية ثم ابتعاث كوفي عنان ومن بعده الأخضر الإبراهيمي بمظلة عربية أممية لبحث تنفيذ هدنة توقف القتال وتسهل ممرات إنسانية لفك الحصار عن المناطق الثائرة. وبفضل حماية الفيتو الروسي والصيني فشل مجلس الأمن في استصدار قرارات دولية عدة تمهد للتدخل لحماية المدنيين على غرار النموذج الليبي.

بصفة عامة كانت التطورات على الأرض أسبق من الجهود الدبلوماسية المتعثرة، فالانشقاق المتوالي عن الجيش السوري أوجد نواة للجيش السوري الحر الذي حاز دعما عسكريا ولوجستيا من الأتراك والقطريين. وهنا بدأت استراتيجية التغيير التي قادتها تركيا وقطر تتناقض مع أهداف السياسة السعودية آنذاك. فالسعودية لم تكن تستهدف الإطاحة الفورية بالأسد بل أرادت حلا تدريجيا يتجاوب مع بعض مطالب المعارضة ولا ينفذها كلها، أولا كي لا توّطن لمكاسب الثورات في المنطقة، وثانيا لأنها تريد استدراج إيران إلى حرب استنزاف طويلة الأجل على الأراضي السورية ليقينها بأن إيران لن تترك حليفها في دمشق. ولذا دفعت قطر وتركيا باتجاه تنظيم المعارضة السورية في كيانات سياسية وعسكرية لتقدم بديلا قادرا على استلام الحكم فور سقوط الأسد، بينما رأت السعودية أن إطالة أمد الحرب يحقق المزيد من المكاسب في حربها ضد إيران. ولذا بدا أن قطر وتركيا يحاولان الدفع باتجاه الحسم بينما السعودية تماطل وتوسع من دائرة المعارضة بدعم وتمويل جماعات جديدة تزيد من صعوبة توحيد المعارضة.

التنافس السعودي من جانب والتركي–القطري من جانب آخر عطل مسار التحالف الأوسع الذي يحاول تنحية الأسد. فتنسيق الدعم صار مستحيلا، بل أصبح الدعم في ذاته وسيلة لشرذمة المعارضة وتفتيتها بدلا من توحيدها. وهو ما انطبق على المعارضة السياسية والعسكرية على حد سواء، ففي ظل تزايد البطش الذي اعتمده الأسد ضد المناطق الثائرة وضعف إمداد السلاح لكتائب الجيش الحر، تكونت كتائب مستقلة بمرجعية إسلامية اعتمدت جمع التبرعات من شبكات إسلامية غير رسمية خاصة في دول الخليج، الأمر الذي خلق تنافسا حقيقيا بين الجيش الحر وتشكيلاته العسكرية المدعومة من قطر وتركيا من جانب، والكتائب الإسلامية المستقلة التي تتمول وتتسلح بشكل لا مركزي من مجموعة من الممولين الأهليين خارج وداخل سوريا. وبين هذا وذاك تقاطر

الآلاف من المتطوعين العرب والأجانب للالتحاق بالقتال ضد الأسد، وفيما ظل قوام الجيش الحر والكتائب الإسلامية المستقلة سوريا مئة بالمئة، التحق هؤلاء الجهاديين الأجانب بجبهة النصرة على الأرضية المتشددة لفكر القاعدة.

كانت العلاقة بين الجيش الحر والكتائب الإسلامية مدعاة للشد والجذب، فالجيش الحر يريد فرض سيطرته وقيادته على الكتائب الإسلامية دون أن يمدها بالسلاح لأنه ببساطة لا يملكه، فالدول الغربية قد خشيت أن تدعمه بالسلاح فيتسرب منه الى المتشددين[13]. فيما حاولت هذه الكتائب تحقيق انتصارات في الشمال السوري بمحاذاة الحدود التركية لكي تضمن طريقا آمنا لشراء وتهريب السلاح بعيدا عن قيادة الجيش الحر. وبجانب خلافات كثيرة بين الطرفين نشأت معضلة العلاقة مع جبهة النصرة، حيث رفض الجيش الحر التعاطي مع النصرة لكونه شريك لدول الجوار وخاصة تركيا ومن ورائها الغرب، بينما رأت الكتائب الإسلامية التنسيق مع النصرة في عمليات مشتركة ضد النظام خاصة أن النصرة كانت ذات خبرة عالية في القتال وحازت عبر الدولة الإسلامية بالعراق –آنذاك– عتادا وسلاحا لم تكن الكتائب الأخرى تملكه. غير أن الصراع الذي اندلع بين الدولة الإسلامية بالعراق والشام وجبهة النصرة في ربيع 2013 قد دفع بالكتائب الإسلامية المستقلة إلى محاولة التمايز عن فرعيّ القاعدة المتنازعين. وقد اشتد الجدل بين قادة الكتائب الإسلامية حول هذا الأمر حتى حسمته داعش باستهدافها المتكرر لقادة وجنود الجيش الحر والكتائب الإسلامية على حد سواء مما دفع إلى نوع من التقارب بين الجانبين في مقابل تباعد فيما بينهما وبين النصرة وعدائهما الشديد لداعش.

في خريف 2013 خاب رهان تحالف التغيير على تدخل عسكري خارجي يحسم المعركة، عندما عدلت واشنطن عن توجيه ضربة عقابية للأسد لاستخدامه الأسلحة الكيماوية واستبدلتها بصفقة برعاية روسية للتخلص من ترسانة سوريا الكيماوية. حيث عكست هذه الصفقة توجها أمريكيا للتفاهم مع الروس بعد أن كانت الأزمة السورية محلا لتصاعد حرب باردة جديدة بينهما. ولكنها بينت في الوقت ذاته أن اهتمام الغرب بأزمة سوريا لم يكن بغرض حلها بقدر ما هو محاولة لتحجيم تداعياتها كي لا تصيب بلدان أخرى في المنطقة.

وقد تزامن ذلك مع تبلور تحالفات جديدة بين الكتائب الإسلامية لتصبح على أساس العداء الصريح لكل من النظام وداعش على حد سواء. وذلك في محاولة لتكوين كيان عسكري متجانس بعيدا عن فوضى المجموعات المتشددة كي يتلقى السلاح والدعم من المعسكر الغربي برعاية سعودية. إذ تكون في خريف 2013 جيش الإسلام ثم الجبهة الإسلامية تلاها تكوين حركة حزم التابعة للجيش الحر وجيش المجاهدين ثم فيلق الشام في يناير ومارس 2014 على التوالي. شكلت هذه التحالفات الجديدة إعادة هيكلة المعارضة المسلحة من أجل تصحيح بوصلة الثورة ضد تمدد داعش على حساب الأراضي المحررة. ولذا شرعت هذه الكتائب في حرب ضروس ضد داعش منذ مطلع 2014 سقط فيها نحو 7 آلاف مقاتل من الجانبين[14]. ثم تم الإعلان عن الجبهة الشامية في ديسمبر 2014 لتضم كتائب الجبهة الإسلامية وجيش المجاهدين والتي نشطت بشكل ملحوظ جبهة القتال مع قوات الأسد في إدلب وحلب[15].

ترافقت هذه الجهود أو ربما تحفزت بفعل تزايد المخاوف الدولية من هجرة الجهاديين من عدة دول غربية وخليجية للقتال في سوريا ضمن صفوف القاعدة بفرعيها المتنازعين وما يترتب على ذلك من مخاطر أمنية لدى عودتهم إلى بلادهم. وهو ما حدا بالسعودية في فبراير 2014 لإصدار قانون يجرم سفر مواطنيها للقتال في سوريا في محاولة منها للتبرؤ من تجنيد الجهاديين في سوريا، بعد انتشار تقارير تحمل المخابرات السعودية مسئولية تشجيع المقاتلين المتشددين لمواجهة النفوذ الإيراني في سوريا[16]. هذا التطور في السياسة السعودية تمثل بالأساس بنقل إدارة الملف السوري من رئيس المخابرات المقال بندر بن سلطان إلى وزير الداخلية محمد بن نايف الذي سبق

وخاض معركة ناجحة ضد القاعدة بالمملكة وهو ما يعكس حرص السعودية على تصويب سياستها السابقة. منذ مطلع 2014 هدأ التنافس السعودي–القطري–التركي، ربما بفعل التحضير لتنحي أمير قطر لصالح ولي عهده الأمير تميم في صيف 2014 وانشغال إردوغان بمعاركه السياسية الداخلية على وقع الانتخابات. مما أفسح المجال للسعودية في قيادة تحالف التغيير لكن هذه المرة ضد كل من النظام السوري وداعش وبتنسيق أكبر مع الإدارة الأمريكية.

معارك خارج التحالفات: داعش والأكراد

على هامش المعركة الرئيسية بين الأسد وخصومه، كانت سوريا ساحة لمعارك أخرى خاضها أصحابها لإثبات وجودهم بالاستفادة من الفراغ الذي خلقه تراجع سلطة الأسد. المعركة الأولى خاضها الإسلاميون المتشددون وفق فكر القاعدة، حيث تقاطروا إلى سوريا كساحة جديدة للقتال بدلا من أفغانستان والعراق. الهدف الظاهر كان قتال الطاغية الذي ينتهك الحرمات ولكن من وراء ذلك حمل المتشددون أجندة أخرى هي إقامة خلافة إسلامية وتنفيذ الفهم المتشدد للشريعة. نشأت جبهة النصرة في مطلع 2013 وخاضت معارك هامة بالتعاون مع الكتائب الإسلامية الأخرى ضد معاقل الأسد. لكن الفارق الأساسي بين النصرة والكتائب الإسلامية هو غلبة المكون الأجنبي على الأولى وغلبة المكون السوري على الثانية. فضلا عن أن الكتائب الإسلامية كانت تعتبر نفسها وسيلة للإطاحة بالأسد دون أن تفرض رؤية معينة على مرحلة ما بعد الأسد، بينما كان للنصرة رؤية واضحة لإقامة خلافة على أرض سوريا. تعاون الكتائب الإسلامية عسكريا مع جبهة النصرة كان طلبا للخبرة العسكرية والسلاح الذي يتوفر بسهولة للنصرة، ولكن هذا التعاون كان محل خلاف بين الكتائب الإسلامية من جانب وبين الجيش الحر والأكراد من جانب آخر. ورغم ذلك فإن هذا التحالف العسكري لم يهتز إلا في مايو 2014 عندما أعلنت الكتائب الإسلامية ميثاق الشرف الثوري الذي يعطي الأولوية للسوريين في تقرير مصير بلدهم ويعتبر عودة للمبادئ الثورية في مقابل الفكرة الإسلامية التي طغت على مسار العمل المسلح منذ مطلع 2013[17]. ولكن هذا التوجه لم يتم تأكيده لاحقا، مع تصاعد العمليات المشتركة بين جبهة النصرة وبين الكتائب الإسلامية التي انصهرت فيما بينها تحت مسمى جديد وهو الجبهة الشامية في ديسمبر 2014 [18].

حتى ربيع 2013 كانت النصرة ظهير لتنظيم الدولة الإسلامية بالعراق، لكن إعلان أبو بكر البغدادي عن تبعية النصرة له تحت مسمى جديد هو الدولة الإسلامية بالعراق والشام –داعش– كان مناسبة لاندلاع الصراع بين الطرفين. إذ رفضت النصرة هذه التبعية وتمسكت باستقلالها في الإطار السوري وموالاة تنظيم القاعدة العالمي بقيادة الظواهري. وهو ما فتح المجال لتنفيذ داعش لعمليات انتقامية بحق عناصر جبهة النصرة والجيش الحر والكتائب الإسلامية على حد سواء، بينما ندر استهدافها لعناصر نظام الأسد. وفي مقابل القصف الجوي اليومي على معاقل المعارضة المسلحة في الشمال السوري، لم يكن الأسد يستهدف المساحات الشاسعة التي سيطرت عليها داعش في شرق سوريا إلا في صيف 2014 عندما توسعت داعش ولاقت اهتماما إعلاميا كبيرا. وهو ما أثار تساؤلات عديدة حول طبيعة التفاهم الضمني بين داعش والأسد والذي بموجبه سمح الأسد

بتمدد داعش كي يستفيد من ذلك لاحقا عبر تأكيد روايته حول الإرهابيين المسلحين وتأكيد شرعيته الدولية كقائد يكافح الإرهاب[19].

وفيما حافظت الكتائب الإسلامية على علاقات جيدة مع الأهالي في مناطق سيطرتها ونسقت مع المجالس المدنية للإدارة المحلية، كانت داعش تحارب هذه المجالس وتسعى لإخضاعها وصنع هياكل بديلة بالقوة. غضب الأهالي على داعش جاء بالأساس بسبب فرض الفهم المتشدد للشريعة على مناطق سيطرتها وعدائها المستمر للمجالس المحلية التي تحاول أن توفر خدمات للأهالي المحاصرين وهو ما أدى إلى تصاعد حراك شعبي مواز ضد داعش خاصة في الرقة منذ ربيع 2013. فحال تحرير الرقة بالكامل من جانب الكتائب الإسلامية وجبهة النصرة في مارس 2013، تفرغت الكتائب الإسلامية لاستكمال تحرير أطراف الرقة، فيما تفرغت النصرة لمباشرة الحكم حيث جعلت مقرها بمبنى المحافظة. وعندما أُعلنت داعش في أبريل 2013 سارعت النصرة بالرقة بالانضمام اليها، وفرضت الضرائب على المتاجر والنقاب على النساء وفصلت الذكور عن الإناث في المعاهد التعليمية. لكن الأهم أنها نفذت حملات اعتقال وتعذيب واغتيال بحق النشطاء المدنيين في المدينة حتى أفرغتها من الزخم الثوري المدني[20]. وبالتزامن مع انشغال الكتائب الإسلامية في قتال جيوب قوات الأسد كانت داعش تمهد لحكمها بمناطق تمتد من شرق سوريا إلى داخل العمق العراقي مستفيدة من سيطرتها على أراضٍ شاسعة تستثمر مواردها وتقيم عليها معسكرات تدريب للجهاديين الجدد الملتحقين بها. وفي خريف 2013 كانت داعش قد وطدت سلطتها في الرقة وعقدت تحالف مع القوى القبلية المحلية التي كانت توالي نظام الأسد سابقا وقد أثمر هذا التحالف استقرار الأمر لداعش في الرقة وبعض دير الزور والأجزاء الشرقية من حلب وحمص. فولاء هذه العشائر لداعش ليس عقائديا بل مصلحيا بحتا رغبة في التمكين وخوفا من عواقب مواجهتها. فهذه العشائر تتحالف دوما مع الأقوي حيث كانت فيما سبق الحليف المحلي للنظام وتولت قمع التظاهرات نيابة عنه

في [21]2011، لكن اليوم داعش هي الأقوى ولذا بدا هذا التحالف الجديد منطقيا. ولكن يُستثنى من ذلك عشيرة الشعيطات التي يبلغ تعدادها حوالي 150 ألفا يتركزون بالأساس بدير الزور، حيث دخلت في صراع مفتوح مع داعش بسبب التنازع على إيرادات نحو 21 من آبار النفط والغاز التي خسرتها لصالح داعش[22]. وهنا عمدت داعش إلى التنكيل بأبناء الشعيطات حيث أعدمت نحو 950 منهم خلال أشهر قليلة من سيطرتها على المنطقة بعد صدور فتوى من شرعيي داعش بقتل كل ذكر من الشعيطات يزيد عمره عن 14 سنة[23].

هذا الصراع الفرعي الذي قادته داعش شهد تحولا هاما عندما قررت الكتائب الإسلامية والجيش الحر في مطلع 2014 شن هجمات ضد داعش لطردها من حمص وحلب وإدلب وريف دمشق، إذ مهدت لهذه المعارك بعقد تحالفات مع القوى المحلية التي سأمت من تجاوزات داعش في مناطقها مما أدى إلى تراجع داعش إلى العمق العراقي[24]. لكن الانتصار الذي حققته داعش بالعراق على حساب جيش حكومة المالكي عاد ومكنها من ترتيب أوراقها وشن هجوم مضاد إلى داخل سوريا استعادت به الأرض التي فقدتها من قبل. ثم أدى إعلان الخلافة الإسلامية في صيف 2014 الى انضواء عدد مهم من مقاتلي جبهة النصرة ضمن صفوف داعش، كما انشقت عدة ألوية متشددة عن الكتائب الإسلامية والتحقت بداعش أيضا. الصعود الكبير لداعش في العراق وسوريا في نفس الوقت وتحركها السريع ضمن مساحات شاسعة وتزايد مواردها المالية سواء من جباية الضرائب أو السيطرة على بعض البنوك العراقية والآبار النفطية، جعل منها خطرا محققا يستدعي اصطفافا إقليميا ودوليا لمواجهته. ورغم توافر الإرادة الدولية لمواجهة داعش، كان لا بد من توفير الأدوات العملية على الأرض لدحرها. وهنا برزت أهمية الأكراد في كل من سوريا والعراق كقوة عسكرية منظمة لوقف الزحف الداعشي.

منذ اليوم الأول للثورة انقسم الأكراد السوريون فريقين، فريق يرى في الثورة ترجمة لمطالبهم بالحرية وفريق آخر يرى أن الثورة خارج أجندتهم القومية ومن ثم لابد من عقد تسوية منفصلة مع النظام تضمن حقوقهم المنفردة. على هذا الأساس التحق الفريق الأول بركب المعارضة السورية وكوّن المجلس الوطني الكردي الذي انضم للمجلس الوطني ثم الائتلاف السوري. ورغم هذا فإن تحالف المجلس الوطني السوري مع الكتلة الرئيسية للمعارضة لم يكن سلسا نظرا لهيمنة الأتراك على خيارات المجلس الوطني ومن بعده الائتلاف مما همش الحضور الكردي بالمعارضة السورية. أما الفريق الثاني فهو برلمان غرب كردستان المكوّن في معظمه من حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو أصلا مقرب من حزب العمال الكردستاني في تركيا الذي قد وجد ملاذا آمنا لدى النظام السوري حيث استخدمه هذا الأخير ضد تركيا عندما استعرت الخصومة بين البلدين خلال التسعينيات. ولذا اختار الاتحاد الديمقراطي أن يعقد تفاهما ضمنيا مع نظام الأسد يتولى بموجبه إدارة المناطق الكردية بالحسكة مقابل بعض التعاون الأمني كقمع التظاهرات المناوئة للنظام واعتقال وتسليم نشطاء الثورة. وفي الواقع، فقد اعتبر هذا الخيار مكسبا جوهريا للأكراد حيث انحسر نفوذ النظام من مناطقهم وحل محله مسلحي وحدات حماية الشعب. مما مكنهم في نوفمبر 2013 من إعلان اعتزامهم تشكيل إدارة مدنية تتولى الحكم في مناطقهم لحين إجراء انتخابات تفرز حكومة لإقليم غرب كردستان[25]. وهو ما رفضه المجلس الوطني الكردي معتبرا أن حل القضية الكردية يجب أن يكون ضمن ترتيبات المعارضة السورية ككل وليس بإعلان إدارة منفردة من جانب واحد. غير أن التنافس السياسي الكردي–الكردي ليس له أدنى انعكاس على الأرض، إذ يسيطر حزب الاتحاد الوطني عسكريا على مناطق الأكراد في سوريا دون منافسة تذكر. باستثناء بعض المعارك مع مجموعات معارضة مسلحة تحظى على الأرجح بدعم تركي لإفساد استقلال الأكراد في سوريا.

ولكن الصعود الأخير لداعش من شرق حلب إلى الموصل جدد أهمية الكيان العسكري الكردي سواء البشمرجة في العراق أو قوات حماية

الشعب في سوريا، وخلط أوراق التحالفات الكردية، إذ كان يُعول عليهم كقوة عسكرية يمكنها أن توقف الزحف الداعشي إذا ما تلقت الدعم اللازم. وهنا نجد أن التحالف الدولي الذي كان متشككا في مصير الدعم العسكري الذي يمكن أن يقدمه للمعارضة السورية، لم يجد غضاضة في تقديمه لمسلحي الأكراد من أجل المساهمة في دحر قوات داعش على مشارف كوباني/عين العرب. حيث حظيت قوات حماية الشعب الكردية بحوالي 28 شحنة من المساعدات العسكرية التي أُلقيت جوا لدعم جهودها في معارك كوباني[26]. وهنا يمكن التساؤل عن مصير تحالف مسلحي الأكراد وحزب الاتحاد الديمقراطي مع النظام السوري الذي مكنهم من المضي في ممارسة الإدارة الذاتية في مناطقهم مقابل وقف تمدد الثورة بها. وهل سيؤدي التعاون بين مسلحي الأكراد والغرب خاصة الأمريكيين إلى تغيير موقف مسلحي حماية الشعب من التحالف مع الأسد إلى التحاف مع خصومه؟ إذ سُجلت مشاركة كتيبة من الجيش الحر –ألوية فجر الحرية– جنبا إلى جنب مع وحدات حماية الشعب في صد الهجوم على كوباني[27]، في مقابل نفي وحدات الحماية تلقيها أي دعم عسكري من النظام السوري كما ادعى أحد وزراء حكومة الأسد في بداية المعارك[28]. ثم تكللت هذه المؤشرات باشتباك بين وحدات حماية الشعب وقوات النظام في بعض مناطق مدينة الحسكة للمرة الأولى منذ بداية الثورة. الأمر الذي قد يشي بأن تحولا ما على وشك أن يحدث في تموضع مسلحي الأكراد إزاء الثورة السورية، مما قد يؤدي إلى تغيير ميزان القوى بشكل ملحوظ لغير صالح النظام. بينما يدفع البعض بأن هذه المؤشرات ليست كافية للجزم بتحول تحالف مسلحي الأكراد، وأن هذا الاشتباك ليس إلا مناورة من النظام نفسه لتقديم حلفائه –مسلحي الأكراد– باعتبارهم من المعارضة عشية المشاركة في مؤتمر المعارضة بموسكو[29].

ولذا تبقى الأسئلة مطروحة بانتظار المزيد من المؤشرات العملية لتأكيدها أو لدحضها: فهل سيقبل الاتحاد الديمقراطي الكردي التحالف العسكري الوثيق مع قوى دولية وإقليمية تعمل على إسقاط نظام الأسد لوقف تقدم داعش؟ أم سيخشى على مكتسباته التي أثمرها تحالفه مع النظام السوري فيخسر دوره كوكيل محلي عن القوى الدولية في الحرب على إرهاب في سوريا؟ وكيف ستكون العلاقة بين مسلحي الأكراد ونواة الجيش السوري ذي المرجعية المعتدلة التي تعمل الولايات المتحدة على تدريبه وإعداده خلال السنوات القادمة بالتنسيق مع السعوديين والأتراك؟ وكيف سيتعامل الأكراد مع مسلحين سوريين متحالفين مع الأتراك وإن كان هذا التحالف تحت مظلة أمريكية؟.

الهوامش:

[1] بسام برابندي، ترجمة ماندي فهمي، "قواعد لعبة الأسد السياسية: رؤية من الداخل"، موقع مصر العربية، 5 أغسطس 2014، http://is.gd/OFTxY8

[2] Will Fulton, Joseph Holliday, & Sam Wyer, "Iranian Strategy in Syria", Institute for the Study of War & AEI's critical threats project, May 2013, pp. 8-11

[3] Nabih Bulos, "Commander's death in Syria points to Iranian role in civil war", Los Angeles Times, 1-6-2014 http://www.latimes.com/world/middleeast/la-fg-syria-iran-commander-20140601-story.html

[4] Joseph Holliday, "The Assad Regime from counterinsurgency to civil war", Institute for the study of war, March 2013, pp. 12-15, www.understandingwar.org

[5] "لواء أبو الفضل العباس.. عنوان طائفي في المأساة السورية"، الجزيرة. نت، 19 نوفمبر 2013، http://is.gd/VZSq3v
[6] "مقتل كبار القادة الأمنيين في سوريا في تفجير انتحاري"، بي بي سي العربية، 18 يوليو 2012، http://is.gd/kgnWqA
[7] تقرير إخباري لقناة العربية، 1 يناير 2013، http://is.gd/5tDKIS
[8] "الجبهة الشامية تأسر عنصرين من قوات الأسد بالبريج"، موقع وكالة الشهبا برس، 7 يناير 2015، http://is.gd/65Qn6u
[9] "حزب الله يعترف لأول مرة بالقتال ضد الثوار في سوريا"، العربية. نت، 29 مايو 2013، http://is.gd/OKmuhA
[10] Linda Lavender, " Blowback: The unintended Consequences of Hezbollah's Role in Syria", the Civil Military Fusion Center CFC- Comprehensive information on Complex Crises, September 2013, pp. 2-5
[11] "قوات حزب الله تهلك بعيدا عن الأنظار"، ميدل أيست أونلاين، 30 مايو 2014، http://is.gd/Y0NmIe
[12] "الملك عبد الله في خطاب تاريخي: مستقبل سوريا بين خيارين إما الحكمة أو الفوضى"، موقع العربية. نت، 8 أغسطس 2011، http://is.gd/HeYD6L
[13] Bassma Kodmani & Felix Legrand, "Empowering the Democratic Resistance in Syria", ARI, September 2013
[14] رابحة سيف علام، "المسلحون في سوريا: من قتال الأسد إلى القتال البيني"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 23 يوليو 2014، http://is.gd/h43PUV
[15] "الجبهة الإسلامية: اندماج تجريبي لأكبر الفصائل العسكرية في سوريا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 26 نوفمبر 2013، http://is.gd/e95YGe
[16] محمد بلوط، "السعودية وقطر تستبدلان خطة بندر السورية"، السفير، 25 أبريل 2014، http://is.gd/eZ235O
[17] عبد الله سليمان علي، "فصائل توقع ميثاق الشرف الثوري وبروز الخلافات بين النصرة والإسلامية"، السفير، 19 مايو 2014، http://is.gd/nEbgqM
[18] "الجبهة الإسلامية: اندماج تجريبي لأكبر الفصائل العسكرية في سوريا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 26 نوفمبر 2013، http://is.gd/e95YGe
[19] فيليكس لغراند، "استراتيجية داعش الاستعمارية في سوريا"، مبادرة الإصلاح العربي، يوليو 2014، ص 4-7
[20] "How did Raqqa fall to the Islamic State of Iraq and Syria", in Syria Untold, 8-1-2014, http://is.gd/XppuUY
[21] فيليكس لغراند، "استراتيجية داعش الاستعمارية في سوريا"، مرجع سابق، ص 4-7
[22] زياد غصن، "داعش والشعيطات: صراع على النفط والحياة"، الأخبار اللبنانية، 3 سبتمبر 2014، http://is.gd/dBtEmy
[23] الشرق الأوسط، 15 أغسطس 2014، http://is.gd/hL5DL8
[24] فيليكس لغراند، "استراتيجية داعش الاستعمارية في سوريا"، مرجع سابق، ص 3-4
[25] "أكراد سوريا يشكلون إدارة انتقالية"، الجزيرة نت، 13 نوفمبر 2013، http://is.gd/LdlFUX
[26] "الولايات المتحدة تعلن استعدادها لتكرار تسليح كوباني"، موقع وكالة نبض الشمال، 23 أكتوبر 2014، http://is.gd/ydoWUG
[27] "الجيش الحر يدحر مقاتلي داعش من شرق كوباني"، سكاي نيوز العربية، 19 أكتوبر 2014، http://is.gd/BRLJkY
[28] "YPG تنفي تلقي الدعم من النظام السوري"، موقع وكالة نبض الشمال، 23 أكتوبر 2014، http://is.gd/VRgRvy
[29] "قوات الأسد تنقلب على حلفائها بالحسكة، الجزيرة.نت، 19 يناير 2015، http://is.gd/x7PUkG

المرأة والمواطنة: قراءة في رأس المال الديني

د. سامح فوزي

مدير مركز دراسات التنمية – مكتبة الإسكندرية

يناير 2015

1. القضية

المرأة، واقعيا ورمزيا، في قلب الصراع السياسي في المجتمعات التي تتنازعها خطابات دينية، وشبه دينية من ناحية وخطابات معلمنة، وشبه معلمنة من ناحية أخرى على نحو يجعلها دائما في منطقة الصيد Catching Area، وهي ملعب الصراع على السلطة بين أطراف عديدة، يجري فيه توظيف فئات اجتماعية أو دينية أو مهنية.

تعامل الإسلام السياسي، على مدار عقود، مع قضايا المرأة في صراعه مع الحكم بشكل ذرائعي مباشر، استدعى خلاله معارك الهوية الثقافية (الحجاب نموذجا)، الجسد والعفة وليس الدور الاجتماعي، الفن والثقافة، وشكل مساحة من الضغط على الحكم دفعته لانتهاج مواقف محافظة أو خجولة تجاه قضايا المرأة[1]. وعندما أصبح الإسلام السياسي طرفا رئيسا في المنظومة السياسية عقب ثورة 25 يناير 2011، استخدم المرأة رقما في معادلة تجميل الصورة، ومغازلة الغرب الذي أراد التزاما شكليا من الإسلاميين مقابل دعمه له، وشكل الحضور الرمزي للمرأة أحد العوامل المهمة في استيفاء الشكل. حدث هذا في الوقت الذي تبنت فيه قوى سلفية مواقف مناهضة لحضور المرأة، ولجأت قوى إسلامية في مقدمتها الإخوان المسلمين للحديث عن "حقوق الأسرة" بدلا من "حقوق المرأة"، وربط المواطنة بالدين، واعتبار المرأة أما وأختا وزوجة، أكثر من كونها مواطنة[2]. وشنت الشعبوية الإسلامية هجوما حادا على بعض المكتسبات القانونية التي حدثت في العقد الأخير من نظام مبارك مثل قانون الخلع، وتعديلات قانون الطفل، وقانون الرؤية، الخ باعتبارها جزءا من نظام ينبغي التخلص من تركته. أما القوى شبه المعلمنة –ليبرالية ويسارية– فهي أقل حضورا على المستوى الشعبي، لكنها الأعلى صوتا في الإعلام، فاتجهت إلى الدفاع عن حقوق المرأة بوصفها أحد الأسلحة الرئيسة في المواجهة مع التيار الإسلامي، لكنها لم تفعل الكثير لتفعيل حضور المرأة سياسيا واجتماعيا على الصعيد العملي، وتمثل انتخابات عام 2011م نموذجا على ذلك.

السؤال المطروح: مع مرور أربعة سنوات على ثورة 25 يناير 2011، وما شهده المجتمع من حراك سياسي، هل تَشكل رأس مال ديني يدعم حقوق وحريات المرأة– أو مواطنة المرأة، أم لا يزال رأس المال الديني السائد "خشنا" و"ذكوريا" "مراوغا" في تناول مواطنة المرأة، يتحايل على الحراك السياسي والاجتماعي شكلا، لغة، بلا مضمون، أو فعالية مستدامة؟

2. المواطنة ورأس المال الديني

يُقصد بالمواطنة Citizenship ما يتمتع به المواطنون من حقوق وواجبات نتاج حركتهم المستمرة والديناميكية، والتراكمية علي أرض الواقع[3].

المواطنة –مفهوما وممارسة– تعبير عن "المدينة المستقلة" و"الدولة القومية"، التي نشأت في ظل مجتمع سعى إلى تحقيق المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو النوع أو المعتقد الديني[4]. بقول آخر، المواطنة تجسيد لما نسميه "الحياة المدنية" بمعنى أن يصير الأفراد شركاء الجسد السياسي المختلفون، سياسيا وثقافيا واجتماعيا، متساوون في الحقوق والواجبات.

في المواطنة تمرد على العلاقات التي تجعل من الانسان أسيرا لارتباط أضيق، وأقل من سقف الهوية الوطنية الجامعة، وهو ما يُطلق عليه في علم الاجتماع الروابط التقليدية Primordial Ties التي ينتمي إليها الفرد على نحو غير اختياري – في الأغلب الأعم– يعيش في كنفها، ويتعلم خطابا يجعل التقاءه بالمتماثلين (المتشابهين في العرق، المعتقد، الثقافة، الانتماء الجهوي، الخ) هو أساس الهوية، دون أن تكون أمامه مساحة اختيارية عابرة Bridging لعلاقات بين مختلفين حول مصلحة مشتركة.

رأس المال الديني Religious Capital هو المؤسسات والخطابات والرموز الدينية في مجتمع، ويشكل مجالا لاستعارة المفاهيم ما بين العلوم: الاقتصاد يتبنى مفهوم "رأس المال"، والاجتماع يشمل مفهوم "الدين"، وما بين المفهومين ينشأ تزاوج يجعل من تجليات الدين موضوعا للدراسة الاجتماعية، ومساحة يمكن قياس التقدم والتراجع فيها. وكما أن الاستثمار في رأس المال "المادي" أو "النقدي" يجلب عائدا، فإن الاستثمار في "رأس المال الديني" يجلب عائدا، ولكن غايات الاستثمار تحدد العائد. هنا من المتوقع أن نتوصل إلى نتيجتين أساسيتين:

أولا: رأس مال ديني تقليدي يصب في مصلحة "الجماعة الدينية" بمعناه الواسع، ويقدم الخطابات، والممارسات المؤسسية التي تدعم الثقافة المحافظة السائدة.

ثانيا: رأس مال ديني تحديثي يصب في مصلحة "المواطنة" بمعناها الواسع، قانونيا وسياسيا واجتماعيا، ويقدم الخطابات، والهياكل المؤسسية، والرمزية الدينية التي تؤدي في النهاية إلى تغيير ثقافي.

الفارق بين المسارين ليس "حديا"، لكنه يشكل مساحة معتبرة من المراوغة التي تتلبس فيها المنتجات الدينية أردية مختلفة، تبدو حداثية حينا، وتقليدية أحيانا، تتلون في اللغة دون المضمون، وتمتص الصدمات بخطابات التسكين، ولكن ما تلبث أن تعود إلى مربعها التقليدي. وفي قضية المرأة، دورها وحقوقها، تتسع مساحة الرمادية والمراوغة.

3. رأس المال الديني تجاه المرأة

رأس المال الديني، كما سبق القول، يشمل عدة مكونات: خطابات، مؤسسات، أدوار، ورموز.

(3-1) الخطابات الدينية، لم تطرأ عليها تحولات كبرى في تناولها لمواطنة المرأة بعد ثورة 25 يناير 2011، وظلت أسيرة المساحات التقليدية التي تقف حيالها. خطابات سكونية، لا تبرح مكانها، ترى في المرأة موضوعا للرعاية والإحسان والبر، وخطابات إنسانية، تذكر المرأة بفضل الأديان عليها في اخراجها من الاحتقار والعبودية إلى الكرامة والمساواة، وخطابات أخرى خجولة مراوغة تتحدث عن حقوق المرأة –إجمالا بما لا يثير خلافات– لكنها تمتنع عن الخوض في تفاصيل القضايا التي تنضح تفرقة ضد المرأة، وتحتاج إلى اشتباك جدي معها، أو تعتبر القصور ناجما عن الثقافة العامة التي انتجت فهما دينيا خاطئا[5]، ودعوة إلى العودة إلى المنابع الأولى للدين، وهي مغامرة محفوفة بالمخاطر في ضوء الصراع على امتلاك الماضي أو إلقاء القضية في متاحة الصراع بين المحافظة والحداثة ثقافيا[6].

وإذا كانت الخطابات الإسلامية تمتلك مساحات التقدم والانحسار في تناول قضايا المرأة، فإن الخطابات المسيحية تعيش في مخاوف الصراع التقليدي بين الإسلام السياسي، ومن خلفه الشعبوية والمحافظة، والاتجاهات شبه المعلمنة سوء في أروقة الدولة، أو القوى السياسية، أو الطبقات الاجتماعية، لا تريد أن تقدم خطابات أكثر تقدمية مما هو سائد بالمجتمع، تلتزم بالمحافظة ليس فقط تماشيا مع خطابات إسلامية تحمل ذات السمات، ولكن حفاظا على هويتها في مواجهة جرعات تحررية مكثفة تتدفق عليها من المسيحية الغربية، وهي حالة سماها البعض "اللاهوت الدفاعي"[7].

(3-2) تنوع التمثيل في تشكيل المؤسسات يحافظ على قدرتها على فهم أفضل للبيئة المحيطة، وتنفيذ الأدوار المنوطة بها. يُطلق على ذلك Bureaucratic

Representation أي التمثيل البيروقراطي، وتُعد البيروقراطية الدينية في مصر من أعظم وأعرق البيروقراطيات في العالم، لا تقل أهمية عن البيروقراطية المدنية والأمنية من حيث قدرتها على تحقيق الضبط الاجتماعي، وتماسك المجتمع.

المؤسسات الدينية لا تزال "ذكورية"، أي يتولى الرجال مسئولية إدارتها وسط حضور رمزي للمرأة سواء في الخبرة الإسلامية في بعض كليات جامعة الأزهر، وفي الخبرة المسيحية في بعض اللجان على مستوى الكنيسة، أو في مجالس إدارة الكنائس. تغييب الحضور النوعي للمرأة في بنية مؤسسات دينية يتخذ أحيانا من الجوانب العقيدية تبرير له، في حين أن المطالبة بحضور المرأة ليست في الجوانب العقدية أو أداء الشعائر، ولكن بالمعنى التعليمي، والثقافي، والاجتماعي.

(3-3) الممارسات الشعبوية، ويُقصد بها السلوك الذي يتخذ الدين عنوانا له حيال المرأة، ما بين خطابات سلفية تتنافس مع خطابات رسمية، وانماط ذهنية خاطئة بناء على تأويلات دينية، تشكل في ذاتها معوقات للمرأة ذاتها، وخطابات وتفاعلات نسوية/جندرية لا تصل لقطاعات عريضة من النساء أسرى الشعبوية الدينية، واللاتي ينظرن إلى هذه الخطابات والممارسات- بما تنطوي عليه من لغة، بوصفها اغتربا وعداء للواقع الذي يعيشونه.

4. التوصيات

مواطنة المرأة ليست قضية واحدة في ذاتها Single Issue حتى نضع لها هندسة قانونية وثقافية واجتماعية لحلها، لكنها قضية -بدلالاتها السوسيولوجية والسياسية والثقافية- تقع في قلب قضايا أخرى منها: الحداثة والتحول الاجتماعي Social Transformation، المشاركة السياسية Political Participation والعدالة الثقافية Cultural Justice، التنمية والديمقراطية Development and Democracy، وبالتالي فإن تمتع المرأة بحقوق المواطنة كاملة يرتهن، جزئيا، بالتقدم في هذه القضايا جميعا، ولكن العمل على بناء الدولة الديمقراطية التنموية الحديثة، التي تحقق تقدما على هذا المسار، ينبغي أن يرافقه رأس مال ديني داعم لحقوق المواطنة للمرأة من ناحية، ولا يعط حصانة دينية لخطابات المحافظة، والتقليدية، والتراجع الاجتماعي.

(4-1) توصيات لصانع القرار

1. دمج مؤسسات التعليم الديني في المسار العام للتعليم، سواء الجامعي أو ما قبل الجامعي، وعدم دراسة الدين بمعزل عن العلوم الاجتماعية، ضمانا في أن يكون خريج المؤسسة التعليمية الدينية ملما بالقضايا العامة، اجتماعيا وثقافيا، بحيث يكون في مخيلته الثقافة الدينية جزءا من الثقافة العامة للمجتمع، وليست نسقا مغايرا منفصلا، كما أنها ترتبط بالأهداف الكلية العامة في تحقيق الديمقراطية والتنمية والتقدم. ويكفل إدماج التعليم الديني في المسار العام للتعليم حضورا نوعيا للمرأة، دارسة وباحثة واستاذة جامعية، مما يخلق مساحة مهمة للمرأة في مجال التعليم الديني، متلقية ومتفاعلة ومنتجة له.
2. تعديل التشريعات بما يضمن تعزيز حقوق المواطنة للمرأة المصرية، وإزالة كافة أوجه التمييز حيالها. وتحقق جدية صانع القرار في خلق بيئة تشريعية مواتية لتعزيز حقوق وحريات المرأة هدفين: الأول إزالة العوائق القانونية التي تنال من مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، وتعوق مشاركة المرأة سياسيا واجتماعيا، وتحد من تمتعها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثاني التصدي المباشر لما نطلق عليه الشعبوية الدينية تجاه المرأة، والتي تمتعت لفترة طويلة بتدليل وتجاهل مؤسسات الدولة باعتبار أنها لا تشكل تهديدا للأمن السياسي من ناحية، فضلا عن أنها تسبح في الفضاء الاجتماعي الذي انسحبت منه الدولة بالفعل من ناحية ثانية.
3. تعزيز حضور المرأة في المؤسسات العامة، خاصة المنتخبة على المستويين القومي والمحلي، ودعم الاتجاهات المستنيرة في الفكر الديني، تشجيع البعثات العلمية

للخارج، مساندة التفكير النقدي في مجالات الثقافة والإعلام، التأكيد على مساهمة المرأة في التنمية، ودعم المجال العام Public Sphere، ورفض دعاوى إغلاقه أو فرض القيود عليه باعتبار أنه يشكل فضاء للنشاط المدني المتنوع دينيا ونوعيا وثقافيا، بما يصب في نظرة أفضل تجاه قضايا المرأة، أو على الأقل أن تكون هذه القضايا حاضرة ضمن الجدل العام في المجتمع.

(4-2) توصيات للمؤسسات الدينية

1. تدعيم حضور المرأة في بنية المؤسسة الدينية، وقصر "الحصرية الذكورية" في هذه المؤسسات على القضايا المتصلة بالعقيدة، والشعائر، دون تمديد هذه النظرة الأحادية إلى المجالات التعليمية، والثقافية، والأنشطة الاجتماعية، والوظائف المدنية، وخلافه، مما يعطي انطباعا من أن الدين يتلازم مع الذكورية، وهي مسألة ترتبط بالثقافة أكثر من الدين ذاته، ويشير التفكير الديني الرحب إلى أن مساحة تواجد المرأة أرحب بكثير من الحيز الضيق الذي يقتضي استبعادها. يتطلب ذلك إعلانا صريحا من جانب الهيئات الدينية، وخطوات عملية جادة، ولا يكون مجرد خطابات عامة لا تجد سبيلا للتطبيق.
2. تطوير التعليم الديني، وتنقيته من أية آراء تحط من شأن المرأة أو تنال من مواطنتها الكاملة في المجتمع. بينما أن الهدف الأبعد الذي نتطلع إليه هو دمج التعليم الديني في مسار التعليم العام، فإلى أن يتحقق ذلك ينبغي تطوير التعليم الديني عن طريق تضمين الآراء النهضوية، التي تدفع في اتجاه التقدم، وحذف الرؤى الضيقة والمتعصبة والتمييزية التي ترتبط بممارسات أو مفاهيم غير متفق عليها، وضمان تدريس الدين في سياق العلوم الاجتماعية، وإدخال مفاهيم حقوق الإنسان، المواطنة، التنوع، قبول الاختلاف، المساواة، العدالة في النسيج البرامج الدراسية، حتى نؤسس لاتجاه في الفكر الديني لا يجده متمايزا أو منفصلا أو مناقضا عن الثقافة العامة للمجتمع، ويزول تدريجيا الاستقطاب بين ما هو ديني وما هو ثقافي، الذي يصب في النهاية في مصلحة أصحاب الرؤى الضيقة، والمتعصبة. ويأتي في هذا السياق تقوية مشاركة الطلاب في الأنشطة العامة، وتعزيز الحريات الأكاديمية، مما يكون له الأثر في التخلص من القيود المفروضة على الاجتهاد.
3. انفتاح المؤسسات الدينية على مؤسسات المجتمع، سواء من خلال شراكات أو مبادرات مدنية بما يسمح بأن تكون هذه المؤسسات في الحياة العامة اليومية، وليست صاحبة نسق خاص أو خطاب مغاير. ومن خلال التفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني، سواء كانت جمعيات أهلية أو أندية أو روابط، يتحقق الحوار النقدي، والاشتباك مع القضايا الاجتماعية والثقافية التي يؤدي في نهاية المطاف إلى تطوير الخطابات الدينية، والتصدي للأفكار الشعبوية، والتخلص من المخاوف المبالغ بها، والتي ترتبط أحيانا بأساطير وخيالات وخرافات، تجاه مشاركة المرأة، وقدرتها على الإدارة واتخاذ القرار، وعدم اختزالها في الجوانب الأنثوية على نحو يختلط فيه الشعبوي بالديني.
4. تأكيد الخطابات الدينية، خاصة الخطب المنبرية، على حقوق وحريات المرأة ليس فقط بالاكتفاء بترديد مفاهيم التراحم بين الرجال والنساء، أو الحديث قشريا عن المساواة دون الولوج إلى عمق القضايا التي تسبب التمييز ضد المرأة، مثل قضايا المواريث وعمل المرأة وتوليها الوظائف العامة. هناك حاجة إلى خطابات مباشرة غير مواربة، لا تشعر المجتمع بأن ثمة نضالا موازيا منفصلا للمرأة، بل يكون الخطاب العام هو المساواة في المجتمع.

5. نشر الاسهامات "الجندرية" في الفكر الديني. يقتضي ذلك إماطة اللثام عن اسهامات المرأة، ورؤيتها، اشتباكها مع القضايا الدينية، والتخلص من عقدة "الذكورية" الكثيفة في الفضاء الديني. هنا ينبغي الانتباه إلى قضية أساسية أنه في الوقت الذي مضت فيه العديد من الدول الغربية – ذات التراث العلماني– على طريق نقد الفكر الديني من منطلقات جندرية، فإن ذلك ليس ملائما للحالة المصرية، ومناهضا لخبرة التراث في المنطقة بأسرها، كل ما نصبو إليه هو أن تكون مساهمة المرأة في الفكر الديني حاضرة بما يحمل الأذهان إلى الاعتقاد أن إثراء انتاج الفكر الديني يكون بتنوع منتجيه، فكريا ونوعيا.

(3-4) توصيات للمنظمات المدنية، القوى النسائية

1. تدعيم مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني: النقابات، الأحزاب، الجمعيات، الأندية، الروابط المهنية، كل ذلك يخلق مجالا عاما متنوعا تصير المرأة فيه حاضرة بقوة سواء في الاسهامات العامة، أو في إثارة ونقاش قضايا المساواة والحريات بالنسبة للمرأة، مما يؤدي إلى ممارسة ضغطا –غير مرئي أحيانا ويحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا– على رأس المال الديني للتوائم معه، سواء بالحد من الأفكار السلبية، أو نشر الأفكار النهضوية.
2. الابتعاد عن ترويج خطابات ذات طبيعة عدائية تجاه رأس المال الديني، لأن ذلك يفسر في المخيلة الشعبية، أحيانا بشكل عفوي وأحيانا أخرى بشكل مقصود على أنه انتقاد للدين ذاته. الخطابات الجندرية أو النسوية التصادمية تزيد من تقوقع أصحابها من ناحية، وتعطي فرصة للمتطرفين للإجهاز على الخطابات التي تطالب بحقوق المرأة من ناحية أخرى.
3. تشجيع الاجتهادات الدينية التي تصب في تعزيز تمتع المرأة بحقوق المواطنة سواء بتنظيم فعاليات لها أو بنشرها على نطاق واسع، لأن ذلك يشكل وسيلة مهمة لتعريف المجتمع بها من ناحية، ويحول دون تغيير أصحابها لوجهة نظرهم لاحقا من ناحية أخرى خاصة إذا تعرضوا لضغوط من أسفل– من جانب الشعبوية أو التطرف الديني أو أصحاب الرؤى المحافظة.

الهوامش:

[1] Saud Joseph, Gender and Citizenship in Middle Eastern States, Middle East Report, January–March 1996, p.8.

[2] لمزيد من التفاصيل راجع:
Bryan, S. Turner, Religion and Modern Society, Citizenship, Secularization and the State, Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

[3] سامح فوزي، المواطنة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.

[4] Bryan S, Tuner (ed.), Citizenship and Social Theory, London: SAGE Publications, 1993, p. 15.

[5] د. زينب رضوان، المرأة ومبدأ المساواة بين التشريع والتطبيق، القاهرة: المجلس القومي لحقوق الإنسان، 2009، ص 50-52.

[6] Saneya Saleh, Women in Islam, Their Role in Religious and Traditional Culture, International Journal of Sociology and Family, Vol.2, No.2, September 1972, p.2000.

[7] د. فيفيان فؤاد، الجندر في المسيحية، قراءة في خطاب الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المعاصر، ورقة غير منشورة قدمت إلى الدورة الإقليمية التعليمية لدراسات النوع الاجتماعي، مؤسسة المرأة والذاكرة، يوليو 2011.

عرض كتاب: إعادة إنتاج الديمقراطية

They cannot represent us: Reinventing Democracy from Greece to Occupy

By Marina Sitrin ،Dario Azzellini

Foreword by David Harvey

شيماء الشرقاوي

مساعد باحث بمنتدى البدائل العربي للدراسات

يتحدث الكتاب في البدء عن أن ما يشهده العالم مؤخرا من انتفاضات في دول مختلفة عبارة عن حالة عالمية من التعبير عن الرفض، وبالتالي فهي حالة لخلق مجالات أوسع من الحرية والاستقلال. هذه الاحتجاجات التي تحدث حول العالم ظهرت في سياق كان يرى فيه وسائل الإعلام وبعض الأكاديميين أن الشعوب لا تهتم بالسياسة بل هي ضد السياسة. ترتبط هذه الحالة من العداء للسياسة أو اللامبالاة السياسية بشكل كبير بالأيديولوجية الليبرالية الجديدة أو (Neo-Liberalism) وترتبط أيضا بشكل الديمقراطية التمثيلية الحالية. أثبت الحراك على المستوى الشعبي خطأ هذه الفرضية وأن الشعوب ليست معادية للسياسة بل هي ضد السياسة بشكلها الحالي الممثل في الديمقراطية التمثيلية. شهد العالم العديد من الأحداث التاريخية التي أحدثت تغييرات هائلة مثل الثورات في منتصف القرن التاسع عشر ونضال الطبقة العاملة في وقت مبكر من القرن العشرين، والتحولات السياسية والثقافية الهائلة المناهضة للاستعمار في ستينيات هذا القرن. وهناك اعتقاد بأن العالم على وشك أن يدخل حقبة تاريخية هامة أخرى، وهذا في سياق الاحتجاجات والرفض العالمي المتزايد للديمقراطية التمثيلية، فتجمعت الجماهير التي لم تكن منظمة في السابق، وذلك باستخدام أشكال الديمقراطية المباشرة للبدء في إعادة ابتكار طرق للتجمع فمثلا عن طريق وسائل الاتصال الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي أصبح من الممكن التواصل بطرق مختلفة لم تكن متاحة في السابق. يجدر القول إن جوهر الحراك الحالي ليس ثورة شبكات التواصل الاجتماعي كما يرى البعض، بل جوهر هذا الحراك هو إنشاء علاقات اجتماعية جديدة وخلق مساحات عامة مختلفة.

يرى البعض أن ظهور هذه الحركات الجديدة يُعد قطيعة مع الماضي والوسائل القديمة للتنظيم والعلاقات الاجتماعية ولكن هذه القطيعة من شأنها أن تخلق وسائل جديدة للتنظيم والاجتماع وتحولات في علاقات القوة داخل الحركات نفسها والمجتمع بأكمله وخاصة في علاقتهم بالمؤسسات. تتميز هذه الحركات أيضا بأنها لم تتكون من لاعبين سياسة تقليدين كالأحزاب والاتحادات العمالية. خلقت هذه الحركات والمجموعات أشكال جديدة لفض النزاعات وهذه الأشكال الحديثة من العلاقات تعبر بشكل ما عن الديمقراطية المباشرة حتى وان اختلفت بين كل حركة فهي بشكل أكبر تشكل ظاهرة عالمية جديدة. تطرح هذه الحركات تساؤلات عدة حول ماهية الديمقراطية وحول الفصل بين المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

نجد أن معظم الحركات التي يناقشها الكتاب ظهرت في سياق إقليمي مختلف، ولكن نجد أن بينهم العديد من الصفات المشتركة. في العديد من الحالات يكون احتلال المساحات العامة ردا على خصخصة هذه المساحات لمن يمتلكون رأس المال وعلى أن المدن للجماهير وليست لرجال الأعمال. يقوم هذا الكتاب على توصيف للحركات التي تعمل منذ 2011، وتوضيح الكيفية التي رفضوا بها وقاموا من خلالها بطرح تساؤلات حول مفهوم الديمقراطية.

في الفصل الأول: يتم وضع الخطوط العريضة لبعض المفاهيم الرئيسية التي يقوم عليها تنظيم كثير من الحركات مثل القطيعة مع الماضي، والعلاقات الأفقية، والديمقراطية. ثم محاولة قراءة أعمق لهذه المفاهيم، وكيف تم ربطها بواقع الحركات على مدى العقدين الماضيين في أمريكا اللاتينية. أما الفصل الثاني فهو مكرس لمفهوم الديمقراطية، فيهتم بعرض مفهوم الديمقراطية التمثيلية والليبرالية في ظل الرأسمالية. ثم يوضح بعض التجارب المعاصرة والتاريخية من أشكال الديمقراطية المباشرة والتشاركية. أما الفصول من الثالث للخامس فتقوم باستكشاف الحركات في اليونان، حركة الخامس عشر من مايو في إسبانيا، وحركة "احتلوا وول ستريت" في الولايات المتحدة. وأخيرا، يتم في الفصلين السادس والسابع ربط خبرات وتجارب الحركات في الأرجنتين وفنزويلا بمفهوم الديمقراطية.

الفصل الأول: Grounding the new globally:

يتعرض هذا الفصل لعدد من المفاهيم المرتبطة بأساليب الحركات العالمية الجديدة مثل القطيعة مع الماضي(rupture)، القوة الجماهيرية، الانتشار الأفقي (Horizontalism)، والإدارة الذاتية، ونصرة القضايا (Protagonism).

القطيعة مع الماضي (Rupture): يتعامل المفهوم مع الفكرة التي تستند عليها الحركات الجديدة من حيث القطيعة مع كل الوسائل والأساليب التي اتبعتها الحركات سابقا في التنظيم أو علاقات القوة أو حتى في رؤية الأشياء. تكون أحيانا الدوافع خارجية مثل حدوث زلزال أو تعرض الدولة للانهيار الاقتصادي فتتجمع الناس لمساعدة بعضهم البعض خاصة مع انهيار مؤسسات الدولة الرسمية، فيكتشف الناس أنهم بحاجة لأفكار وبدائل جديدة لمواجهة تحدياتهم. فمثلا معظم التحركات حول العالم في عامي 2011 و2012 اتبعت تقريبا نفس أسلوب احتلال المساحات العامة، وقام عدد من المشاركون في هذه التحركات بوصف هذه الأفعال باعتبارها قطيعة مع الأساليب القديمة في الاحتجاجات.

في اليونان على سبيل المثال، أجبرت الأزمة معظم الناس على طرق جديدة للتفكير في الاستهلاك. عني ذلك للكثير أنهم سيكونوا أقل استهلاكا، ولكن بالنسبة للآخرين فقد أدى ذلك إلى وسائل مبتكرة لتبادل المنتجات التي يحتاجونها من أجل البقاء، وآخرون بدأوا في التفكير بعمق أكثر حول ما يتم استهلاكه وإنتاجه وكيف. فحاول الناس بناء شبكات من صغار المنتجين تقوم بإرسال منتجاتها إلى أولئك الذين يريدونها. فنرى أنه هناك تغيير عام مقارنة مع ما كان الوضع عليه قبل الآن، فهو الآن يحدث في إطار مختلف مع وجود معنى مختلف. كان من قبل يعد تقليدا لصغار المنتجين، ولكن الآن هو يعبر عن حالة سياسية واعية. وإذا ما أصبح أكثر انتشارا، فإنه يمكنه أن يسحب البساط من تحت الشركات الكبرى.

في إسبانيا يرتبط الحديث عن القطيعة مع الماضي بما حدث من احتلال للميادين، وخاصة في بويرتا ديل سول وبلازا دي كاتالونيا، وكيف أن هذا أثار مخيلة السكان حول أشكال أخرى من التنظيم.

وفي الأرجنتين، فإن أحد الأمور التي تحدث في هذه اللحظات من القطيعة مع الماضي هو أن أشكال السلطة المؤسسية، لأسباب مختلفة، لا تصبح في المقدمة. تتواصل الحركات مع بعضها البعض لفترة دون تدخل فوري من الدولة، أو غيرها من أشكال الهيمنة أو السلطة الهرمية. ففي هذه اللحظات تواجه الحركات والمجتمعات الحرة تحديات هائلة، حيث أن أحد أدوار الدولة المتأصلة هو عدم قدرتها للسماح للناس بالتنظيم خارجها تماما كما أنه لا يمكن للشركات أن تسمح للناس بتشغيل اقتصاديات موازية، وبالنسبة للأحزاب السياسية، اليسار أو اليمين فمع مرور الوقت يتم تجاوزها عندما يتكون للناس تنظيم مستقل. تحاول الدولة والمؤسسات جاهدة لتدمير هذه الحركات إما عن طريق القمع المباشر، الاستقطاب، أو مزيج من الاثنين ولا تزال المؤسسات تحاول هذا في الأرجنتين ولكن لحسن الحظ، هناك مقاومة متزايدة له ومواصلة للنهج البديلة للانتشار.

الانتشار الأفقي (Horizontalism): هذا المفهوم من شأنه أن يوضح الأسس التي بنيت عليها العلاقات الاجتماعية في

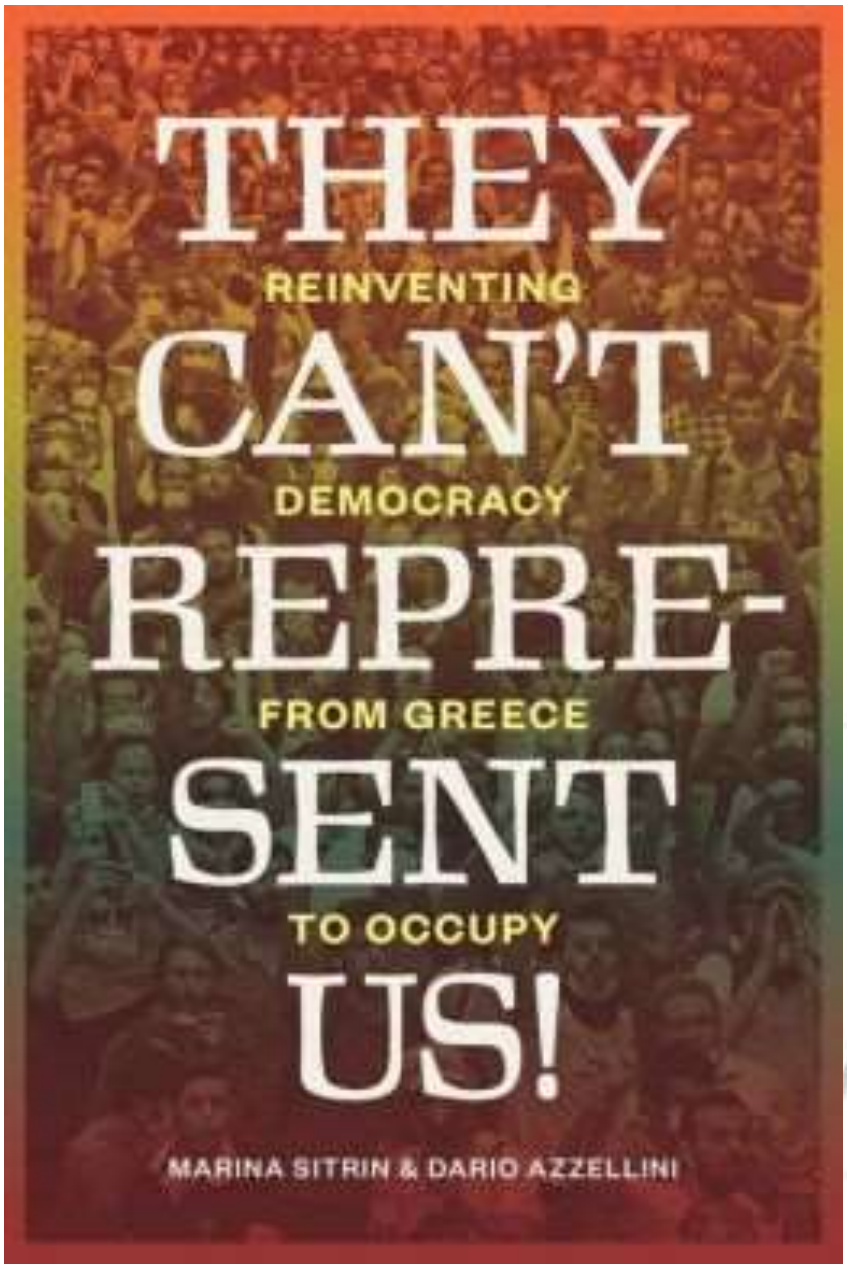

الحركات العالمية الجديدة. وهو يعني بشكل أساسي سياسة مؤسسة على الثقة وقطيعة مع منطق التمثيل ووسائل التنظيم الرأسية والتي تعتمد على وجود هياكل وهيراركية محددة. وهذا لا يعني عدم وجود هياكل للحركات بل تظهر هذه الهياكل في الحوكمة المستقلة والتجمعات الجماهيرية ولكن تنشأ الهياكل بصورة غير نمطية بلا تمثيل أو هيراركية للحركة. وتتميز الهياكل الجديدة التي تنشأ ليس فقط برفضها للهيراركية ولكن رفضها للأحزاب السياسية وطريقة عملها.

ففي اليونان، ولتطبيق مبدأ الانتشار الأفقي والديمقراطية المباشرة على جميع مجالات الحياة، أحد أهم المساحات لتطبيقه هي الاستهلاك. فالآن يتم تنظيم السوق بطريقة هرمية، لذلك تتحدد العلاقات بنفس الشكل كمستهلكين ومنتجين. ولكن أرادت الحركات الترويج لنوع مختلف من الاستهلاك. فعملوا على خلق شبكة اتصال مع الناس الذين ينتجون المواد الغذائية وجميع الأنواع المختلفة من المنتجات، وخلق علاقة مباشرة معهم ومعرفة ما هي أنواع الأشياء التي ينتجونها، وكيف يتم إنتاجها، وأن يكون لديهم أكبر قدر ممكن من السيطرة على ما يتم استهلاكه. بهذه الطريقة يساعد أيضا على خلق تعاونيات إنتاجية جديدة وذلك للمساعدة في تلبية الاحتياجات. وهناك أيضا شبكات المقايضة. يجب على المستهلك أن يدرك أنه هو أيضا منتج، ويجب أن يعطي شيئا في المقابل. فشبكة المقايضة، فضلا عن تلبية احتياجات الناس الحقيقية، فهي تهدف إلى جعل الاقتصاد شيئا إنسانيا مرة أخرى.

القوة الجماهيرية: يعرف الكتاب هذا المفهوم بأنه قدرة المهمشين ومن يمارس عليهم القمع على التجمع والتنسيق لهياكل تقوم بإدارة حياتهم اليومية بالتوازي مع مؤسسات الدولة، وعلى عكس الحركات التقليدية فهذه المجموعات لا تهدف الوصول للسلطة ولكن تهدف لبناء مجتمع جديد.

الجمعيات (Assemblies): يلجأ المشاركون في الحراك الاجتماعي لتكوين الجمعيات على أسس مشتركة ومن أهمها الاتفاق حول وسائل الديمقراطية المباشرة وأن الجميع يجب أن يتكلم ويُسمع.

على سبيل المثال في اليونان، في حين أن الجمعيات الجماعية واحتلال ميدان سينتاجما ثلاثة أشهر هي نقطة تحول في المخيلة الجماعية للمجتمع اليوناني، إلا أنه ينظر إليه بنفس الدرجة من

الأهمية مثل ما حدث في حديقة Zuccotti في نيويورك أو ساحة ديل سول في مدريد. شارك مئات الآلاف في مختلف الجمعيات ومجموعات العمل خلال فترة الاحتلال، وحضر وشارك عدة آلاف في كل الجمعيات. يتحدث الناس بأن هذه التجربة قد غيرت منهم. كان هناك تقليد سياسي معين من التنظيم الذاتي في اليونان غالبيته من جانب الفوضويين. ولكن في حشد سينتاجما رأى كثير من الناس أن التنظيم بهذه الطريقة مكنهم على الأقل من بلورة آرائهم الخاصة والتعبير عن أنفسهم بشكل أكثر صراحة للآخرين. وبسبب التاريخ القوي لمجالس الأحياء واستخدام الديمقراطية المباشرة تحول هذا الحراك من الساحة المركزية في مدينة أثينا إلى أحياء مختلفة بشكل طبيعي وسريع. ففي كثير من الحالات تطورت المجالس المحلية في نفس وقت احتلال ميدان سينتاجما وفي حالات أخرى كان هناك بالفعل جمعيات محلية قائمة.

وفي إسبانيا، في جميع أنحاء العالم، حيث يتم تشكيل الجمعيات وتتم تجربة الديمقراطية المباشرة، قام المشاركون باختراع طرق لضم المزيد من الناس في المشاركة، والتواصل، وخلق أشكال أعمق من الديمقراطية. وتعتبر الجمعيات العمومية كأماكن للقاء والنقاش والمعلومات، والتفكير، واتخاذ القرارات، اعتمادا على ما يجري مناقشته، يتم تعريف آليات الانتشار الأفقي، حيث الجميع لديه نفس الحق في الكلام، ويتم الترويج للاحترام والتسامح. من البداية، بدأت تظهر الموافقة بالإجماع بشكل عفوي وطبيعي، وعندها لا يمكنك أن تحيد عن الإجماع لأنه الجمعيات كانت تعمل بهذه الطريقة، ولا يمكن أن تجد وسيلة أو عملية لكسر الموافقة بالإجماع، أحد الأمثلة التي تدل على التحديات التي واجهت تقنية الموافقة بالإجماع كان الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة العمل والتعليم. فقد اقترحوا الاتفاق على أن التعليم يجب أن يكون عاما وحرا وذا نوعية جيدة، وعلمانيا. وأبدى الجميع الموافقة باستخدام إشارات اليد باستثناء شخص واحد فقط الذي اعترض على الاقتراح بأن التعليم يجب أن يكون علماني لذلك تم رفض هذا الاقتراح. فالإجماع فكرة جيدة، ولكن أحيانا يصل إلى الحد الذي يجعله لا يمكن أن يستمر بما يسمح للديمقراطية بأن تكون عملية مرنة وديناميكية وليست عملية بيروقراطية بلا هدف أو نهاية ولا تتحرك إلى الأمام ولا تتخذ قرارات. كان هناك الكثير من مجموعات العمل التي اقترحت آليات أخرى. فمثلا فكرة تجميع كل الآراء المعارضة وإضافتها إلى الفعل الحركي، والنص على أن الإجماع كان بنسبة 80 % و20% الأخرى لا زالت تفكر في قراراها. ولكن ذلك كان من المستحيل تمريره، لأنه في نهاية المطاف، كان الاقتراح لكسر الموافقة بالإجماع وبما أننا كنا نعمل به، كان هناك دائما الأشخاص الذين يختلفون.

في الولايات المتحدة، لا تعتبر أشكال الديمقراطية المباشرة واستخدام الموافقة بالإجماع جديدة على الولايات المتحدة، في واقع الأمر انتشرت هذه الآليات على نطاق واسع داخل حركة العدالة العالمية في وقت مبكر من الألفية الثالثة. ولكن ما يعتبر جديد نسبيا وخاصة من حيث انتشاره هو أنهم شرعوا في استخدام الجمعيات بدلا من الاجتماعات، والمناقشات وجها لوجه واشتراك جميع الناس بدلا من التمثيل، فقد انخرط في الحراك مئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء الولايات المتحدة، ومعظمهم لا يمتلك خبرة سياسية سابقة. في نواح كثيرة، كان استخدام الجمعيات والديمقراطية المباشرة يعتبر رد فعل، وليس قرارا سياسيا.

احتلال الفضاءات العامة: تعرف الحركات العالمية الجديدة بإتباعها وسيلة احتلال الفضاءات العامة ليس فقط بهدف الاحتجاج والسيطرة ولكن بهدف جعلها ذات فائدة. على سبيل المثال، حركات استعادة أماكن العمل في أمريكا اللاتينية (البرازيل، أورجواي، وفنزويلا) وظهرت هذه الحركات بسبب الأوضاع الاقتصادية وعدم تحمل أصحاب العمل لأي مسئولية تجاه العمال. ويأخذ استعادة الفضاء العام صورة أوسع من احتلال أماكن العمل، ففي المكسيك وفنزويلا كان الحديث عن استعادة التراث والتاريخ والمعرفة. ولكن بدلا من أن يكون الحنين إلى ماض مثالي، فاستعادة الذاكرة والتاريخ هي عملية جماعية تهدف إلى إثراء الحاضر وبناء مستقبل مشترك. في كثير من الدول في أمريكا اللاتينية، وخاصة المناطق الحضرية الفقيرة، كان الهدف من

استعادة تاريخ الحي نفسه في كثير من الأحيان هو نقطة الانطلاق في بناء المجتمع والوعي الجماعي.

في إسبانيا، أصبحت خيام الاعتصام في بويرتا ديل سول وبرشلونة بلازا دي كاتالونيا، الأكثر شهرة في جميع أنحاء العالم، ولكن لا يمكن أن يتم قصر الحركة على رموزها الأكثر شهرة. فاحتل الناس الساحات في المدن الكبيرة والصغيرة على حد سواء. حتى في البلدات الصغيرة جدا استولى الناس على الساحات وعقدت المجالس العادية. تفضل حركة الخامس عشر من مايو الممارسات التي تتألف أساسا من الاعتصام في الأماكن العامة والخاصة، بما في ذلك العمل المباشر في البنوك والمظاهرات والتجمعات العامة، والإجراءات المباشرة غير العنيفة. ويلقى باللوم على الحركة لعدم اتخاذها موقفا لصالح أي حزب يساري، وعدم انخراطها في السياسة الانتخابية بل رفضها تماما، وهذا الاتهام غير صحيح ومضلل. فالحركة لم تدعو لمقاطعة الانتخابات أو المشاركة بها، بل كانت غير مبالية بشكل عام. وأبعد من ذلك، فواحدة من الخصائص الرئيسية للحركة هو رفضها لمنطق التمثيل باعتباره غير ديمقراطي. لا يعتقد المشاركون أو على الأقل يشكون بقوة في الادعاء الذي يقول بأن التغيير يمكن أن يتحقق من خلال المشاركة في الحياة السياسية المؤسسية. فهم لا يثقوا بالسياسيين والأحزاب السياسية، ويروا أن الفساد في السياسة ينمو وهذا الرأي يتشارك به أكثر من ثلثي السكان الإسبان، حيث أن 95% قالوا أن الأحزاب السياسية تحمي الأشخاص المتورطين في الفساد.

كما كانت الحال في اليونان، فأي حركة من أجل التغيير لا يمكن أن تقتصر على الساحات المركزية. بعد بضعة أسابيع في الساحات العامة، بدأ المشاركون في حركة 15 مايو في المدن الكبرى لتنظيم الحراك في الأحياء. تم إنهاء اعتصام بويرتا ديل سول يوم 12 يونيه من قبل الجمعية العامة. واعتبر القرار أنه من المرجح أن ينتج نتائج ملموسة، بما أن الحركة لن يتم ربطها بميدان معين بل سيعاد توزيعها في الأحياء وغيرها من المواقع، وستصبح أكثر ديمقراطية، بمعنى أن المزيد من الناس سيتمكنون من المشاركة، وفي برشلونة وعدد قليل من المدن الصغيرة الأخرى تم استمرار الاعتصامات في الميادين لفترة أطول قليلا.

انتقلت حركة "احتلوا" بعيدا عن الساحات العامة، وغالبا ما يرجع ذلك إلى الإخلاء. ولكن استمرت الجمعيات جنبا إلى جنب مع العمل المباشر في كثير من الأحيان في مجالس الأحياء وأماكن العمل. ركزت مجالس الأحياء على مكافحة الاعتقال وتنظيم وسائل الإخلاء، كما هو الحال في إسبانيا، في حين تميل أماكن العمل نحو إجراءات دعم الحملات الجارية، وذلك باستخدام تقنيات العمل المباشر لدعم جهود التنظيم. وقدا انتشرت هذه الأنماط كما عكس احتلال " مزارع بركلي". كانت البداية في نيويورك، حيث كانت مكافحة الديون حافزا لتنظيم حركة "احتلوا"، فضلا عن أعمال الإغاثة من الإعصار وأعمال المساعدة المتبادلة. وقد انتشر التنظيم لمكافحة الديون الآن في العديد من المدن، وانتشر نموذج المساعدات المتبادلة مع أعمال الإغاثة أيضا في المدن التي ضربتها الكوارث الطبيعية.

نصرة القضايا (Protagonism): استخدمت من قبل الحركات على مدى العقدين الماضيين، وترتبط بقوة الوكالة الاجتماعية، وبالتالي إلى الديمقراطية والمشاركة المباشرة. في فنزويلا، أصبحت protagonism أكثر وضوحا على مدار عقد التسعينيات، عندما توقفت الحركات عن طلب من الأحزاب والمؤسسات السياسية على حل المشاكل التي تواجههم، وبدأت تكافح من أجل المشاركة المباشرة ورفض أنماط المشاركة السياسية التقليدية.

أسس الثقة والمسئولية المتبادلة: لا تحاول الحركات العالمية الجديدة فقط خلق مساحات أفقية وتعتمد أكثر على الديمقراطية المباشرة، ولكن أيضا على خلق ذوات جديدة. وجزء من تأسيس هذه العلاقات المتغيرة هو قاعدة من الثقة وشعور متزايد من الرعاية والمسؤولية المتبادلة، بهدف بناء حركة مجتمع قائم على علاقة من الثقة المتبادلة والحرص على الآخر واحترام الجماعية.

الإدارة الذاتية Autogestión: تعني حرفيا "الإدارة الذاتية"، ولكن على نطاق أوسع لتشير للإدارة الذاتية الجماعية الديمقراطية،

أسوأ 10 دول تراجعت في «مؤشر الديمقراطية»		
الدولة	نقاط التقدم	التقدم في الترتيب العالمي
المجر	2.5-	5
البحرين	2.5-	6
هندوراس	2.3-	6
لاتفيا	2.2-	4
أوكرانيا	1.7-	8
سيريلانكا	1.7-	6
إيطاليا	1.7-	6
اليونان	1.7-	2
المكسيك	1.3-	4
غينيا بيساو	1.2-	3

وخاصة داخل المجتمعات المحلية، وأماكن العمل، والمشروعات الثقافية، والعديد من الكيانات الأخرى. وعادة ما يتم ذكر Autogestión في سياق عندما يقوم العمال بإدارة أماكن العمل الخاصة بهم على سبيل المثال، حركة استعادة التعاونيات وأماكن العمل في الأرجنتين والمنطقة المحيطة بها من أمريكا الجنوبية. بعض هذه أماكن العمل يتم إدارتها ذاتيا ببساطة، يتم تنظيمها بأي صورة طالما تؤدي وظيفتها ودون أي مقاومة منظمة ضد السوق الرأسمالي، بينما يسعى الآخرون لتعزيز الانتشار الأفقي وتقويض حدود قيمة التبادل الرأسمالية، من أجل خلق أماكن عمل أقل اغترابا، والمقايضة والتبادل مع أماكن العمل الأخرى الأكثر اعتمادا على الاحتياجات بدلا من املاءات السوق.

الحكم الذاتي: تستخدم لغة الحكم الذاتي في حركات "احتلوا"، فضلا عن العديد من الحركات في أمريكا اللاتينية، فمثلا حركات استعادة أماكن العمل وحركات العاطلين عن العمل في الأرجنتين إلى تجمعات الزاباتيستا في المكسيك، والعديد من المنظمات الشعبية في فنزويلا. فإنه يشير إلى القدرة على اتخاذ قرارات بشأن حياة الفرد الخاصة دون الحاجة إلى إخضاع هذه القرارات لقوى خارجية، والحد الحقيقي الوحيد هو الاعتراف بالحكم الذاتي للآخرين. وبهذه الطريقة، فإنه يعكس سياسات التنظيم الذاتي، الإدارة الذاتية، والمشاركة وبالتالي، تستخدم هذه الحركات مصطلح "الحكم الذاتي" لتمييز أنفسهم عن الحركات الأخرى والجماعات أو المنظمات التابعة لمصالح خارجية، بما في ذلك الدولة والأحزاب السياسية والمؤسسات الأخرى. لكن الحكم الذاتي لا يعني الانغلاق والاستقلال التام عن كل شيء. بدلا من ذلك، يعني ببساطة أن اتخاذ القرارات لا يخضع لقوى أخرى. وهذا ينطوي على علاقة معقدة بالدولة. تكمن المشكلة في أن الدولة الرأسمالية تقوم على الهيمنة الإقليمية والتجانس. وبالرغم من أنها تسمح في بعض الأحيان بنشأة الهياكل المتوازية، ولكن فقط إذا كانت لا تتحدى سلطتها المطلقة. بمجرد ما يهدد التنظيم الذاتي المستقل سلطة الدولة (ضمنا أو علنا)، يصبح عرضة للقمع والعنف والدمار.

في اليونان، امتد الحديث عن التنظيم الذاتي وهذه الأشياء لسنوات عديدة، ولكن كان مقتصرا على الحركات. تم وضعه موضع التنفيذ في المجموعات، ولكن لم يتم اعتماده أبدا من قبل مجموعات أكبر من الناس. مع تمرد ديسمبر بدأ الكثير من الناس في كثير من الأماكن الاجتماعية وأماكن العمل والجامعات وغيرها باعتماد التنظيم الأفقي. بدأ التنظيم الذاتي ليصبح نوعا من غريزة في الناس، فيبدأ صراعا وإما أن يعتمدوا على التنظيم الذاتي أو لا شيء. بالنسبة للكثير من الحركات فأنه توقف عن كونه مرجعية أيديولوجية أو مشروع سياسي، وأصبح من تجربة الحياة اليومية في النضال اليومي.

في فنزويلا، تم بناء المجالس والكوميونات كبنية غير تمثيلية للمشاركة المباشرة تتواجد بالتوازي مع الهيئات التمثيلية المنتخبة من السلطة. تشكلت المجالس الجماعية عام 2005 كمبادرة من أسفل. في أجزاء مختلفة من فنزويلا، روجت هذه التنظيمات بشكل مستقل أشكال الإدارة الذاتية المحلية التي تدعى "الحكومات المحلية" أو "الحكومات المجتمعية".

تميل المجالس الجماعية والكوميونات إلى تجاوز الانقسام بين السياسي والاجتماعي (المجتمع المدني)، بين الذين يحكمون والمحكومين. وبالتالي، فإن المحللين الليبراليين الذين يؤيدون هذا

التقسيم يروا المجالس بصورة سلبية، بحجة أنهم ليسوا منظمات مجتمع مدني مستقلة، وإنما ترتبط بالدولة. في الواقع، ومع ذلك، فإنها تشكل بنية موازية يتم من خلالها استخلاص السلطة والسيطرة تدريجيا بعيدا عن الدولة، من أجل أن يحكموا بنفسهم.

كلما زاد عدد المبادرات المنظمة ذاتيا وزادت المشاركة وتطوير الحراك، ظهر المزيد من الصراعات مع السلطة بشكل خاص في الأمور التي تتعلق بالإنتاج والحكم الذاتي وسيطرة الدولة. يعمق التحول الاجتماعي من المواجهات بين السلطة "من أعلى" والمبادرات "من أسفل". يؤدي تعزيز وتوسيع نطاق المؤسسات ووجود الدولة في وقت واحد إلى تزايد البيروقراطية التي تعمل ضد الانفتاح والتحول وتميل نحو الإدارة المؤسسية للعمليات الاجتماعية.

شعار "كلنا..." "To-dos Somas":

وهو المقصود للتعبير عن التضامن بين النضالات والحركات في مختلف المواقف. يعني السعي نحو التنظيم حول قيم القبول والاعتراف، العمل على الترابط بين الصراعات والنضالات بدلا من الترتيب الهيراركي لهم. "نحن ندرك بعضنا البعض وندرك التنوعات لدينا، لكننا نرى أنفسنا أيضا في الآخر، والآخر في أنفسنا". هذا لا يعني أنه لا توجد فروق في السلطات، أو أن كل الناس تخوض نفس التجارب في الحياة (على سبيل المثال، التعرض للقمع أو عدم الحصول على الموارد)، ولكن تعني الاعتراف بكل هذه التنوعات والفوارق، وعدم إعطاء السلطة الأولوية المستندة إلى واحد على آخر، والتساؤل حول ما إذا كان الناس قادرون على خلق قاعدة يمكن من خلالها التنظيم.

الفضاءات العامة Spaces:

في سياق الحركات العالمية الجديدة، الفضاءات تعني بناء منطقة الحكم الذاتي. و"المجتمع" ليس "مكان محدد"، ولكن هو مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي يجب أن تكون مبنية بنشاط. وتتأسس هذه المجموعة من العلاقات الاجتماعية على الثقة والتأثير، والرعاية، والمسؤولية عن الآخر، ويقوم المجتمع أيضا بتقوية هذه القيم. ومهما كان هناك خلافات حول التفاهمات المختلفة "للفضاءات"، فكل منهم يُعد رد فعل ضد التسليع المتزايد للمساحات والعلاقات الاجتماعية في ظل الرأسمالية. يتطلع المشاركون في كل من هذه الحالات لاستعادة الفضاءات والمساحات العامة بطريقة تجعل العلاقات الاجتماعية لا تخضع للتسليع.

التساؤل Questioning:

يعني استمرار حالة التساؤل مع مرور الوقت على وجود الحركات، وحاجتنا لبعضنا البعض، وأنه فقط من خلال المناقشة والحوار المستمر يمكن تحديد معنى التحرر. تتميز الحركات العالمية الجديدة وخاصة منذ 2011 باهتمامها بفكرة التساؤلات أثناء تنفيذها لأجنداتها والسعي لتحقيق مطالبها فهي تبتعد عن عنصر الإجبار لأن الهدف الأساسي هو تحقيق المطالب وجعلها واقعية وليس فقط استمرار احتلال المساحات العامة. فالهدف من التساؤل المستمر هو فتح المساحات الديمقراطية لتلاقي الأفكار والممارسات. وهذا لا يعني أنه لا توجد رؤى مختلفة وأفكار متضاربة فيما ينبغي القيام به، أو أنه ليس هناك من لديهم المزيد من القوة لفرض أنفسهم على أفعال الآخرين. ولكن الفكرة هي أن يكون هناك عملية مفتوحة من خلق الأفكار، وفهم أن التغيرات الهيكلية العميقة مثل الثورات ليست أفعال وإنما عمليات.

الفصل الثاني: عن الديمقراطية:

التطور التاريخي لمفهوم الديمقراطية:

على الرغم من أن أفكار الديمقراطية الراديكالية، الديمقراطية التشاركية، والديمقراطية المباشرة (أو أيا ما يطلق على هذه الأشكال من الديمقراطية غير التمثيلية) هي أقدم بكثير من العديد من المفاهيم النظرية الأخرى المنتشرة على نطاق واسع، لا يتم ربطها بالمنظرين البارزين، على الأقل ليست مثل الديمقراطية الليبرالية.

يمكن رؤية أفكار تؤيد الديمقراطية الكاملة عند جان جاك روسو، توماس جيفرسون، توم باين، كارل ماركس، وروزا لوكسمبورج. ولكن موضوع الديمقراطية غير المحدودة قد جرى عموما تفاديه من

قبل المنظرين. يعد هذا بالتأكيد أحد الأسباب التي تجعلنا لا نجد نماذج واسعة من المناقشات الأكاديمية حول أشكال أخرى من الديمقراطية غير الديمقراطية الليبرالية.

بما أن مصطلح ومفهوم "الديمقراطية" يأتي من أثينا القديمة، وحيث أن الديمقراطيات الليبرالية، لا سيما في أوروبا، تصر على تقديم نفسها ضمن التقليد الفلسفي الديمقراطي الذي يعود إلى اليونان القديمة، فإن الأمر يستحق أن نلقي نظرة فاحصة على الديمقراطية الأثينية.

يظهر تاريخ اليونان القديمة وتاريخ الديمقراطية بوضوح مدى عبثية فكرة جلب الديمقراطية من قبل الحكومات أو الدول. ففي أثينا، كانت "الديمقراطية" تفرض من قبل الجماهير بمقاومة عنيفة من العائلات النبيلة والغنية. وعلاوة على ذلك، أنه حتى إذا كانت الديمقراطية الأثينية هي أفضل تجربة موثقة بين الديمقراطيات اليونانية القديمة، تظل الحقيقة غير الملائمة أن معظم ما نعرفه عن الديمقراطية الأثينية استنادا لإسهامات أرسطو وأفلاطون، الذين رفضوا الديمقراطية لصالح إيديولوجية نخبوية (حكم الفلاسفة عند أفلاطون على سبيل المثال).

رفضت الديمقراطية القديمة صراحة مبدأ التمثيل. فهي كفلت لكافة المواطنين حق حضور اجتماع أعلى هيئة سياسية، الجمعية The assembly، والتي كانت تعقد مرة واحدة في الشهر (كان العام وقتذاك عشرة أشهر). يعتبر مبدأ التمثيل وفكرة أن الممثلين المنتخبين يمكنهم اتخاذ القرارات (وهذه المفاهيم هي لُب الديمقراطية الليبرالية) غير متوافقة مع فكرة الديمقراطية، لأنها سوف تفصل الساسة تماما عن المواطنين العاديين، مغذية شبكات الفساد والمحسوبية. فالديمقراطية في اليونان القديمة تعني الديمقراطية المباشرة ولا شيء غير ذلك. يجتمع المواطنين في الجمعية لاتخاذ قرارات بشأن القوانين، والموظفين في المؤسسات، والقادة العسكريين، والحرب والسلام، والمسائل الدينية، وكل شيء آخر أنهم اختاروا أن يكون في حدود سلطتهم.

نجد أن أوجه التشابه بين كثير من مبادئ الديمقراطية الأثينية القديمة والممارسات الديمقراطية للحركات العالمية الجديدة واضحة. فيمكننا أن نجد ممارسات ومبادئ الديمقراطية المباشرة والمساواة على مر التاريخ في مختلف البيئات الجغرافية والثقافية، وأنها لا تعتمد على أي معرفة سابقة بالممارسات الديمقراطية أو المجالس. هذه الممارسات والمبادئ هي تعبير عن بحث الأفراد عن مجتمع ديمقراطي قائم على المساواة.

أهم إشكاليات الديمقراطية التمثيلية:

في الديمقراطية الليبرالية أو التمثيلية، لا يمتثل النواب لما وعدوا أو وعد حزبهم أثناء الانتخابات، أو لما يقوله برنامج حزبهم. فبمجرد انتخابهم، يفعلون ما يريدون (أو ما تريده النخب الاقتصادية)، ولا يقوموا بتبرير أنفسهم للناس الذين صوتوا لهم. ليس هناك مساءلة عن القرارات، حتى إذا قاموا بعكس ما وعدوا به أثناء الحملة. وفي محاولة لإخفاء هذه الظروف، يقوم أنصار الديمقراطية الليبرالية بقول أن الممثلين المنتخبين يجب أن يتصرفوا "وفقا لما يمليه عليهم ضميرهم" بغض النظر عن الموقف من ناخبيهم أو حزبهم. وهذا لا يحول فقط "التمثيل المحتمل" إلى مزحة، ولكن من الواضح أيضا أنه يحول الحملات الانتخابية لمسابقة في القصص الخيالية. والأسوأ من ذلك كله، أنه حتى الآونة الأخيرة مع ظهور الحركات الجديدة، كان معظم الناس في المجتمع يقروا هذا الواقع ولكن يتغاضوا عنه ولذا فإنه لا يزال مستمرا.

كان منطق التمثيل دائما في أساس الديمقراطية الحديثة، ولكن ليس في الديمقراطية الكلاسيكية. ففي الديمقراطية الليبرالية "هناك فصل بين الثلاثة مجالات الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي. يتم استبعاد المجالات الاقتصادية والاجتماعية من الديمقراطية. يرى ستانلي مور أن هذا "عندما يأخذ الاستغلال شكل التبادل والديكتاتورية تميل إلى اتخاذ شكل من أشكال الديمقراطية." ويصبح اليوم هذا الفصل بين المجالين أمرا مفروغا منه في الخطاب العام. ولكن إذا كنا لا نقبل فكرة استقلالية الاقتصاد، والفارق بين أولئك الذين يحكمون وأولئك الذين يحكمونهم، استقلالية المجال السياسي، وهلم جرا، ينهار الصرح كله ببساطة مثل بيت من ورق.

يكمن الأساس المنطقي لفكرة السلطة على الآخرين واتخاذ قرارات ضد إرادة ومصالح الغالبية منهم من دون استشارة في فكرة بناء مجال سياسي منفصل له منطقه الخاص. ويرتكز الفصل بين المجالات على فكرة التمثيل. بينما يعتبر التجريد في كثير من الأحيان أهم من حيث بناء القرارات الجماعية، ويعد التمثيل غير ممكن حيث أنه مبني على التجانس وإنكار التنوع. لذلك فأزمة التمثيل هي أزمة الديمقراطية الليبرالية.

في الواقع، بإلقاء نظرة على "الآباء المؤسسين" للديمقراطية الليبرالية الحديثة يتبين أن القيم الديمقراطية الأساسية، مثل المشاركة وسيادة الشعب، لم تكن أبدا على الأجندة الرسمية لها. فقد كانت كلا من الليبرالية والديمقراطية أعداء شرسين لمئات السنين. وكان استبعاد المسألة الاجتماعية من عملية صنع القرار الديمقراطية هو الذي جعل الليبراليين يقبلوا الديمقراطية وقاموا بخلق الديمقراطية الليبرالية باعتبارها شكلا جديدا من الحكم لنموذج الإنتاج الناشئ.

ومع ذلك، فإن فكرة الديمقراطية، كما يناقش ماركس، تشكل تهديدا مستمرا لسيادة البرجوازية، حيث أنه يمكنها أن تستخدم من قبل منتقدي النظام القائم ضد مصالح الحاكم. وهذا هو السبب في أن البرجوازية، وخاصة في أوقات الأزمات مثل التي نشهدها الآن في اليونان وتركيا والولايات المتحدة وأماكن أخرى تميل نحو الحكم الاستبدادي وتعطيل القواعد المدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبالتالي فإنه من المهم أن نلقي نظرة فاحصة على أصول نقد الديمقراطية الليبرالية أو البرلمانية وعلى أهداف هذا النقد المحتملة. فمثلا خلال السنوات القليلة الماضية، أصبحت أزمة الديمقراطية الليبرالية جلية حتى أن هناك بعض المثقفين البرجوازيين لم يمكنهم إنكارها أو تجاهلها بعد الآن. ولكن يبقى هدفهم في انتقاد الديمقراطية الليبرالية هو تمهيد الطريق لأشكال الديمقراطية الاستبدادية في صنع القرار.

فمن المعروف أنه هناك بعض الافتراضات العامة والحقوق المشتركة التي تُعد جزءا أساسيا في الليبرالية الديمقراطية مثل القيود المفروضة على قدرة الحكومة لتقييد حركات وأفكار المواطنين، قدرة الحكومة على ممارسة السلطة التعسفية، إجراء انتخابات حرة ونزيهة، واحترام الحريات المدنية مثل حرية التعبير والفكر والدين والتجمع، وما إلى ذلك. هذه الأمور متأصلة في طبيعة الديمقراطية. ولكن من المهم أن نوضح أن تلك الحريات والحقوق المدنية ليست على الإطلاق جزءا من الديمقراطية الليبرالية. في الواقع، تم الفوز بهذه الحقوق في الماضي، عبر نضالات طويلة وجادة تعود إلى القرن التاسع عشر وما قبله، ولم تدخل حيز التنفيذ إلا بعد تنفيذ نموذج جديد من الإنتاج. وبالنظر بتمعن، يمكن للمرء أن يرى ذلك، بمجرد الفوز تقريبا بكل هذه "الحقوق" أو "الحريات"، عمدت الحكومات إلى محاولة لتفكيكها، من الحق في يوم العمل من ثماني ساعات إلى الحق في عدم التفتيش والضبط غير القانوني. وقد كتب كثيرا عن التعدي على الحقوق في الديمقراطيات الحديثة، وعلى الرغم من أن العديد يشعرون بالغضب، تظل الحقيقة أن هذه الحقوق لم تكن جزءا أساسيا من مفهوم الديمقراطية الليبرالية.

يتوافق شكل التنظيم السياسي مع شكل التنظيم الاقتصادي، كما كتب كارل ماركس في المجلد الثالث من رأس المال. فتعتبر الجمهورية الديمقراطية البرجوازية هي النموذج المثالي للدولة الرأسمالية والاقتصاديات التي تعتمد في المقام الأول على التجارة في الأسواق الحرة. تعتبر الديمقراطية الليبرالية الحديثة كمساحة

للغزو وبسط الحقوق والمحددة بمدى توافقها مع رأس المال، ويمكن اعتبارها أيضا الشكل السياسي لدولة الرفاهة الكينزية الوطنية.

فقد قوضت العولمة ظروف دولة الرفاهة الوطنية من أجل الديمقراطية الليبرالية. وقوضت النيوليبرالية تلك الظروف إلى أبعد من ذلك، حيث أن التمويل والمؤسسات فوق الوطنية تهدد جوهر كل من الدولة القومية والديمقراطية الليبرالية.

تتدهور ظروف العمل بشكل متزايد تحت النيوليبرالية التي أيضا تعمل على تقويض الديمقراطية. وتعني precarization تعميم انعدام الأمن والخوف، والخوف ليس أساسا جيدا للديمقراطية. حيث أنه يقلل من إمكانيات الأفراد في الحديث، الشكوى، التنظيم، والتعبير عن التضامن. أولئك الذين يخضعون لعلاقات العمل الهشة غالبا ما يفتقروا أيضا الطاقة للمشاركة الديمقراطية. قد عمق أيضا نقل اتخاذ القرارات للمؤسسات فوق الوطنية والدولية من "أزمة التمثيل". ويرجع هذا من ناحية إلى الطبيعة غير الديمقراطية لهذه الجهات (لم يتم انتخاب أي منها، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي، صندوق النقد الدولي، الدول الثمانية العظمى، وما إلى ذلك)، ومن ناحية أخرى هناك حقيقة أن القدرة على التمثيل تتناقص مع المسافة. لذا لم يكن من قبيل المصادفة أن الحركات المبشرة للحركات الحالية من أجل الديمقراطية، والعدالة العالمية الحقيقية أو الحركات المناهضة للعولمة قد جاءت في منتصف التسعينيات، وتحديدا ضد الطبيعة غير الديمقراطية لهذه المؤسسات.

أدى تطبيق معظم أنحاء العالم للنيوليبرالية منذ الثمانينيات والاحتفاظ بعملية "الكفاءة" في صميم الفكر الليبرالي الجديد إلى أن شهدت الديمقراطية ردة إلى الشكل الذي كانت عليه مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الأساسية للديمقراطية الليبرالية. حيث وضع المنظرون الرئيسيون لذلك النموذج أمثال جوزيف شومبيتر (الرأسمالية، الاشتراكية، والديمقراطية، 1942) وكارل مانهايم (الحرية، والسلطة، والتخطيط الديمقراطية، 1951) تركيزهم على النتائج وعلى إنشاء هيئات فعالة للقيادة تكتسب شرعيتها من خلال الانتخابات. يرى شومبيتر أن "الديمقراطية هي وسيلة سياسية، نوع معين من الترتيبات المؤسسية للتوصل إلى القرارات الإدارية والسياسية والتشريعية، وبالتالي فهي غير قادرة على أن تكون غاية في حد ذاتها". من أجل تحقيق ذلك، تتركز الديمقراطية الليبرالية الحديثة على القضاء على أي عنصر من عناصر الديمقراطية المباشرة أو التشاركية من الديمقراطية "التمثيلية".

من حيث التعريفات النظرية، والأصول المؤسسية، والممارسات، لا تمتلك الديمقراطية الليبرالية أي علاقة بما يتم اعتبارها أنها

الديمقراطية. يمكن للمرء أن يفاجأ كيف يتم تبسيط العديد من التعريفات الأكاديمية للديمقراطية الليبرالية. وقد ألغت العلوم السياسية السائدة وحدة الركائز الرئيسية للفكرة الأصلية للديمقراطية: وهي سيادة الشعب. "السيادة الشعبية، أو فكرة أن الحكومة يجب أن تفعل ما يريد معظم المواطنين أن تفعله، هو التعريف الأقدم والأكثر دقة لغويا للديمقراطية، وإن لم يكن بالضرورة أفضل واحد. يعتبر المنظرين المعاصرين السيادة الشعبية بأنها غير كافية وغير ضرورية للديمقراطية.

في معظم الديمقراطيات الليبرالية عادة ما تتناوب الأحزاب الرئيسية السلطة أو القوة المشتركة على مدى نصف قرن أو أكثر وبهذا تقدم نوع من "الاستقرار السياسي"، ولو على حساب المضمون الديمقراطي. في معظم الدول، هناك فروق قليلة أو معدومة بين المواقف والممارسات السياسية للأحزاب الرئيسية. حيث أن جميع الحكومات تستجيب على نحو متزايد لإملاءات الجهات الفاعلة الاقتصادية، وتتفق معظم الأحزاب في معظم الدول على جميع الأساسيات.

في الواقع فإن ميل الديمقراطية التمثيلية الليبرالية تجاه الأوليجاركية يعتبر فكرة أساسية، وليس مجرد نتيجة لعدم كفاية التنظيم. فالديمقراطية الحديثة التي تأسست على الفصل بين المجالات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، فيتم استبعاد الاقتصاد والمجتمع من الحوكمة الديمقراطية. يرتبط هذا الفصل بين المجالات ارتباطا وثيقا بفكرة التمثيل: فتقتصر صلاحيات الحكومة على المجال السياسي وتركز في المقام الأول على ضمان الحقوق الفردية والحريات المدنية (بما فيها الحق في الملكية الخاصة)، ويتم الاحتفاظ بالمشاركة السياسية على مبعدة من الحياة الاقتصادية والمدنية، وتعد المشاركة السياسية غير مباشرة.

مظاهر أزمة الديمقراطية التمثيلية:

تسببت الأزمات المتعددة التي بدأت في عام 2008 بين قطاعات واسعة من سكان العالم، وعززت شعورهم بأنهم ليس لديهم تأثير على القرارات التي تُتخذ بشأن حياتهم، وأنهم لم يسمعوا أو يؤخذوا في الاعتبار بأي طريقة من قبل أولئك متخذي القرار، وأن هؤلاء "النواب أو الممثلين" لا يعملوا في مصلحة الشعب.

ففي اليونان، عندما تم اقتراح تدابير التقشف الأولى، حشد الناس في جميع أنحاء البلاد بالملايين. وتجاهلت الحكومة ذلك وفرضت الإجراءات التقشفية. عندما اقترحت الجولة الثانية من التقشف، خرج الملايين إلى الشوارع مرة أخرى، ومرة أخرى تم تجاهل الشعب وفرضت إجراءات التقشف، وهو نمط يتكرر من أبريل 2010 إلى يناير 2011. وقعت خمسة إضرابات عامة في هذه الفترة، فضلا عن الصراعات الكبرى في أماكن العمل. ومع ذلك، فإن الحكومة تجاهلت تماما إرادة الشعب، ما عدا بالطبع قمع الشرطة. في مايو 2011، حدث شيء مختلف، بدأ الناس بإحداث قطيعة مع الأشكال التقليدية للاحتجاج، بما في ذلك تقديم مطالبهم للبرلمان، وبدلا من ذلك بدأوا في تجمع مفتوح ومستمر أمام مبنى البرلمان في ساحة سينتاجما. "فقدت الديمقراطية معناها الأصلي"، تقول فاني من اليونان "يُقال أن لدينا الآن ديمقراطية في اليونان. وهذه ليست ديمقراطية. ليس لدينا أي سلطة حقيقية. نحن لا نتخذ القرارات". ويتساءل المشاركون في الحركات المستقلة في اليونان حول مسألة الديمقراطية، بينما يرفضها العديد في الطرف الآخر حيث أنه من الواضح لهم أنه ليس هناك ديمقراطية حقيقية في اليونان. يقول البعض أن الديمقراطية التمثيلية تتوقف عند بوابة المصنع، فداخل المصنع يجب أن تفعل ما يخبرك به رئيسك ويتم تنظيم العمل بالطريقة التي تفرضها الرأسمالية. في أماكن العمل والأحياء، عندما يكون هناك مشكلة محددة هنالك دائما هدف رأس المال وهناك أهداف الأفراد التي لا تتغير، لأنهم الآن يعتمدون بدرجة أقل على الديمقراطية التمثيلية. تدفع أزمة الديمقراطية التمثيلية الناس للبحث عن شيء آخر، ولكن لا يربطوا أزمة الديمقراطية التمثيلية بما فيه الكفاية بأزمة الرأسمالية.

وفي إسبانيا، بدأت الأزمة في عام 2008. حدثت التسريحات الجماعية للعمال نتيجة لانهيار القطاع العقاري، والتي تسببت في

الانهيار اللاحق للممتلكات والقطاعات المتعلقة بالبناء. وكما أصبح الناس أكثر فقرا، انخفض الطلب على السلع والخدمات بشكل كبير، وتعززت الآثار السلبية للأزمة بالفعل. فأدى الانهيار السريع الممكن للاقتصاد الثالث عشر على مستوى العالم إلى إخافة السياسيين وفاعلي السياسة المالية العالمية. وفرضت تدابير التقشف القاسية من قبل الاتحاد الأوروبي، وكذلك من قبل الحكومة الديمقراطية الاجتماعية التي شكلها الحزب الاشتراكي الإسباني، وصولا إلى نهاية عام 2011، عندما قادت الحكومة اليمينية المنتخبة حديثا تداعيات الأزمة لأسوأ من ذلك. وبعد ثلاث سنوات من التقشف، بدت الاحتجاجات الوطنية، التي بدأت في 15 مايو 2011 (M-15) أنها تظهر من العدم. قبل أسبوع من إجراء الانتخابات المحلية في إسبانيا، تظاهر أكثر من 100 ألف شخص في ثمان وخمسين مدينة مختلفة تحت راية مكافحة التقشف و"ديمقراطية حقيقية الآن!" أعلنت الحركة أن الهدف الأساسي لحراكهم هو الديمقراطية الحقيقية والاندماج، وضد التمثيل الزائف لمصالح الشعب.

وفي الولايات المتحدة، بالنسبة للكثيرين في حركة "احتلوا"، فقد كان رفض الديمقراطية التمثيلية، على غرار استخدام الديمقراطية المباشرة حيث أنه جاء كنوع من رد الفعل. غالبا ما يرى الناس أن "النظام" هو المشكلة، ويربطون ذلك بالديمقراطية التمثيلية. فقد عبر الناس مرارا عن أنهم يريدون أن يتحدثوا عن أنفسهم، وأنه لا يوجد أي سياسي من الممكن أن يمثلهم.

وفي فنزويلا، منذ بداية الثمانينات، واجهت أزمة اقتصادية واجتماعية وأصبحت أزمة سياسية منهجية بعد ذلك. كان على وجه التحديد فشل النموذج الليبرالي الديمقراطي لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، أو لضمان المشاركة السياسية، هو الذي أدى بالشعب في فنزويلا لرفضهم بشدة منطق الديمقراطية التمثيلية والمطالبة بالديمقراطية المباشرة وهذه الرغبة ظهرت في الدستور الجديد عام 1999 الذي نص على الديمقراطية التشاركية.

وعلى هذا فمفهوم الديمقراطية تم تدميره إلى درجة أنه إذا كنا على وشك استخدامه مرة أخرى، فيجب علينا إعادة إنتاجه. وعلى هذا ليس من قبيل المصادفة أن شعار "إنهم لا يمثلوننا" برز بوصفه شعارا قويا للحشد في جميع أنحاء العالم، على سبيل المثال الولايات المتحدة وايطاليا وإسبانيا واليونان والبرازيل وتركيا وسلوفينيا، وحتى روسيا، حيث لا يعني فقط "أنتم لا تمثلوننا" ولكن أيضا "لا يمكنكم حتى تخيلنا". لم يتم صياغة هذه الشعارات للتعبير عن رفض عدد محدد من الممثلين السياسيين، ولكن بوصفها تعبيرا عن الرفض العام لمنطق التمثيل. فهم يروا أن "تمثيل المصالح" لا يجدي. عادة ما ينظر إليه باعتباره غير ديمقراطي؛ فالحشود التي خرجت لا تشعر بأنها ممثلة وأنهم لم يعودوا مؤمنين بأن "تمثيل" من هم في السلطة ممكنا.

أفكار لتجاوز الأزمة، وأشكال جديدة من الديمقراطية:

تواصل الحركات العالمية الجديدة تجربة الديمقراطية المباشرة مع مجموعة واسعة من الآليات، في محاولة لبناء العملية الديمقراطية التي يمكن للجميع من خلالها المشاركة في عملية صنع القرار. فقد شاهدنا التجمعات الجماهيرية الديمقراطية الناشئة في جميع أنحاء العالم، من الولايات المتحدة إلى إسبانيا، وكان آخرها في تركيا والبرازيل.

تعد السمة المشتركة الأكثر وضوحا لمختلف الانتفاضات الشعبية في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة طابع المساواة والديمقراطية. ولكنها لا تتبنى تقديم نموذج وحيد لديمقراطية الشعب التي يمكن تطبيقها دون تمييز في سياقات مختلفة من التعبئة باعتباره يتعارض مع الديمقراطية الليبرالية. ولم يكن لدى هذه الحركات أيضا اقتراحا مفصلا لإضفاء الطابع المؤسسي ولا يوجد إجماع بينهم على شكل الديمقراطية الحقيقية حيث أن كل فرد له رؤيته للديمقراطية ولكن يوجد إجماع بينهم على أن النظم الأن ليست ديمقراطية بأي شكل من الأشكال. فالفكرة أنه في جميع أنحاء العالم يجتمع الناس وينخرطوا في خلق عملية ديمقراطية تحت مسميات عديدة ومختلفة.

في الميادين، اعتمدت الحركات الجديدة العديد من الآليات والممارسات لضمان مشاركة واسعة وديمقراطية، فالأمثلة التي واجهناها تشمل إشارات اليد الشهيرة على سبيل المثال، التي انتشرت في مختلف الحركات في العالم وتساعد بشكل كبير لالتقاط اتجاهات الرأي خلال المناقشات التي تنطوي على أعداد هائلة من الناس. استحدثت المجالس أيضا آليات مختلفة لضمان أن المناقشات لا يسيطر عليها أفراد بعينهم، وتشجيع أفضل للمساواة بين الجنس والعرق أو على أساس أي هويات آخرى للمشاركة، مثل تناوب المتكلمين على أساس تعريفهم الذاتي.

هناك سمة واحدة تربط جميع التجارب التاريخية والمعاصرة وهي أنها تشترك في أن نقطة الانطلاق للمشاركة والديمقراطية التشاركية متجذرة في المحلية. تعتمد الديمقراطية عموما على المحلية: فالمناطق المحلية هي التي يعيش فيها الناس والديمقراطية تعني عدم وضع السلطة في أي مكان آخر غير الذي يتواجد فيه الشعب، وهذا ما يمكن ملاحظته في الحركات من حيث أنها قامت بالترابط داخليا، مع التركيز على العلاقات الأفقية، وكذلك في التحول في التنظيم من المركزية الكبيرة في الساحات والميادين إلى الانتقال إلى الأحياء السكنية.

وتواجه هذه الحركات مواقف حرجة في كل وقت، وذلك هو التحدي الحقيقي لاستخدام الديمقراطية المباشرة في ظل ظروف حيث عليك الاستجابة بسرعة. يمكن لعدم وجود الوقت الكافي لاتخاذ قرارات أن يزيد من تعقيد العملية الديمقراطية. يبدو الأمر كما لو أن العدو قادرا على فرض أجندته والتي لا تسمح لك بالحد الأدنى لتنفيذ أهدافك وأعمالك. يمكن أن تتشابه الديمقراطية المباشرة بهذه الطريقة مع التوتر الذي ينشأ نتيجة للديمقراطية التمثيلية. فمن الصعب حقا الحفاظ على كل هذا في الممارسة العملية، إذا كان الانتشار الأفقي أو الديمقراطية المباشرة أو الاستقلال الذاتي، فهذه كلها أفكار وطرق لإعادة تنظيم المجتمع وكثيرا ما تكون ضد المنطق المتجذر في المجتمع فنحن لا نعيش في مجتمع أفقي

what these projects represents of future debt on public budgets of states, and what it shall include corruption of contracts in developing countries experiencing high rates of corruption. Finally, the European Commission began working with financial institutions to promote integration between development aid and private investment mechanisms, and this is because of the lack of available funding for development projects. Yet, results on the development level may be extremely negative, with shrinking of public ownership of the development process, and development options become at the disposal of the investment and the private sector, the sectors that is not concerned with developmental objectives, and will not put it on its list of priorities.

1. We call on the European Union to respect the role of the state in its development, and that by continuing to support efforts of the Arab countries to fight poverty, illiteracy and establish service projects, without requiring privatization of efforts or integration of the private sector in all the effort taken by the European Union

2. We call on the EU to focus its role as a partner for Arab governments, and by helping governments to promote transparency, and participatory decision-making, and creating necessary channels to detect and fight corruption. Perhaps these same efforts are needed by the Arab states and European investors at the same time to create bridges of trust and cooperation.

3. Finally, we call on the EU to enhance channels of civil society participation in decision-making mechanisms, not only at the national level, but on the EU level as a whole. In spite of numerous mechanisms created by the European Union through the Neighborhood Policy, for example, to incorporate voices of civil society in the Arab world, but these efforts are still confined to a limited number of actors who are capable of reaching the commission, and it is still limited to meetings and mechanisms that do not allow the civil society and its experts the access to political decision-makers, and on top of them, for instance, those in charge of the trade file in the European Union.

---

[1]ECESR. Memo on the Coal to Gas Switch in Egypt and EBRD Involvement. Egyptian Center for Economic and Social Rights. 9 May 2014,http://is.gd/n7AfQW
[2] CEE Bankwatch. Guest Post: EBRD Justification for Supporting Coal in Egypt's Cement Industry is Negligent. 15 May 2014. http://is.gd/fqVU5M
[3]Aid Transparency index. European bank for Reconstruction and Development. Publish What You Fund.http://is.gd/4TCw4A
[4]Glopolis. European Investment Bank: Investment in Development? 14 July 2011. http://is.gd/AbwXSg
[5]EEAS. Egypt Country Strategy Paper: 2007-2013. 4 January 2007. Pp. 9-10http://is.gd/4AcuTU,

particular, as well as liberalization of government purchases. Liberalization of public purchase is considered as a competition for the national production in a vital sector in the Arab countries. Protection of foreign investors in accordance with the customary conditions, would undermine the political space available to governments to direct investments to serve the interests of the national productive sectors, therefore, negotiations deal with areas in the organization of the economic system and directing economic policies, which in this form directly affect the state's ability to choose its policies, even threats flexibility of decision-makers in Arab countries to change their economic policies as a response to the people's demands.

First, we call on the EU to suspend negotiations on the profound and comprehensive free trade agreements, and so end the study of the impact of previous agreements that they entered bilaterally with Arab countries on development and evaluation of its role, positively and negatively, on the national economies.

Second, we call on the EU to delete articles related to investor protection, especially those that lead resolution of disputes to international arbitration, in response to the initiative of several countries, which began to get rid of this system, which is unjust for states in general, including the European countries and developing countries in particular.

Finally, we hope the EU respects transitional periods experienced by Arab countries, and in which we hope that transitional governments give up the legacy of corruption and impoverishment, and adopt different policies that respect rights of citizens, enhance the local economy, and fighting poverty, marginalization, unemployment and poor distribution of wealth. Hence, we demand that the EU postpone negotiations on profound and comprehensive free trade agreements, so that policies and options at the local level can be crystallized first, so as not to handcuff Arab governments with the same failed policies that caused the outbreak of revolutions.

Civil society and private sector partnership:

European banks projects focus their investments on partnership between the public and private sectors with

European Union and their economic objectives and biases in solutions. Therefore, it is not surprising that the focus of the European Union recommendations is relying on foreign loans and loans by international financial institutions, in order to deal with economic problems, which are concentrated – from the point of view of the European Union- in dealing with the budget deficit, and ensure high growth rates.[5] Thus, the European Union's recommendations to Arab countries were on signing International Monetary Fund loans and accepting its conditions, stressing that conditional policies of the International Monetary Fund are in its entirety the policies that need to be taken by Arab countries to stimulate their economies.

2. We call on the EU to stop endorsing specific economic policies, as it reduces the chances of Arab governments and Arab communities to look for alternative economic instead of the failed models that the Arab people protested against in the streets, rejecting poverty, hunger and policies of austerity, the same policies advocated by the European Unionز

3. We call on the European Union to replace the economic recommendations with rights-based recommendations, which enhance respect for rights of children, women and people with disabilities, and focus on the fight against poverty, hunger, and illiteracy, thus supporting the United Nations policies, especially their rights-based mechanisms, rather than supporting international financial institutions.

4. In the same context, we call on the European Union to strengthen cooperation between Arab and European people, hence, for example, to facilitate movement of citizens, especially from the south of the Mediterranean to the north, giving priority to these goals that develop cooperation between the people of the two regions.

Profound and comprehensive free trade agreements:

Despite these cautions, the EU assesses the impact of sustainability in a rapid manner, using quantitative and fragmented standards for measuring and evaluating the impact without extensive consultation with stakeholders. In order to speed up implementation of the European business agenda, the European Union uses financial institutions and aids to put pressure on governments to agree on the offered package of aid and trade agreements, undermining their ability to negotiate and maintain national economic priorities. The danger of current negotiations on profound and comprehensive free trade that they go beyond reducing tariffs, which are included in previous agreements, to the direction to include in the terms of the agreement rules on liberalization of trade in services, over-protection of investment and the European investor in Arab countries in

banks', where is the European Bank for Reconstruction and Development is characterized with lack of transparency compared to banks and other international institutions that have a similar role.[3]

2. Due to the developmental role that the European Union attaches to European banks, led by the European Bank for Reconstruction and Development and the European Investment Bank, the European Union should rearrange responsibilities of European banks from the following aspects:

- First, type of funded projects: It is expected that development projects funded by the European banks to be based on employment (for the elimination of unemployment), and encouraging manufacturing and service sectors. Banks should also set rules to ensure respect for human rights by those in charge of the funded projects, especially rights of workers involved in the project.

- Secondly, in terms of partners in the project: It is expected from development banks to take care of local partners, particularly manufacturers, small and medium-sized producers, not the wealthiest businessmen, that businessmen are able to finance their projects from private banks, and they do not need development banks, ,which must have a clear role socially. We shall notice as well the unwillingness of European banks to finance government projects, despite the fact that Arab governments, in particular, still have the largest service and developmental role in the Arab countries. Hence, European banks require privatization of any sector before working on its development, so as not to violate their rules to work only with private sectors which does not serve the developmental goals, but also result in the imposition of privatization policies on many sectors in which the State is in charge of in order to maintain the availability of low prices such as water and drainage and underground subway.

- Finally, the EU should check the clarity of vision and mission of these banks. While the European bank for Reconstruction and development confirms its developmental role, the European Investment Bank continues to oscillating between the developmental role and the investment role, which makes the bank, loses its legitimacy, on the developmental level[4].

Economic recommendations:

1. The most important economic recommendations submitted by the European Union to Arab countries is done through the Neighborhood Policy, where the European Union apply economic analysis for each of the Arab countries, also based on this analysis they come up with economic recommendations. The problem about these analysis and recommendations is that they are based on the point of view of the

in supporting development of the region, without deviation or political interventions and involving conditionality in economic relations. Finally, we hope that European interventions shall be characterized by honesty and clarity: if they are for the sake of Arab states, thus policies should be as well in their favor. And if the European Union's interventions are driven by economic interests of European countries, they should not claim they are interfering for the Arab sake.

Therefore, the most important thing to pay attention to is the lack of consistency of the European interventions, where there is a clash of European policies and targets. The most important conflict witnessed in European policies, is actually the inconsistency between the EU targets in enforcement of human rights, and between the EU's goal in spreading respect for the right-wing-market policies. It is possible that this inconsistency stems from an important conflict between interests of European Union countries, and interests of southern Mediterranean countries, i.e. countries in the Arab world. Thus, the first and most importantly recommendation is that the European Union shall re-examine their policies, taking into consideration clarity of objectives, and consistency.

Below are the most important European policies and the most important recommendations that the European Union shall be taken into account, in order to play a positive role in achieving social justice in the southern Mediterranean countries, or at the very least, do not be one of the perpetrators of spreading social injustice.

European Neighborhood Policy

European banks:

1. The EU should compel European banks to apply the same laws and regulations adopted by them in European countries, in southern Mediterranean countries. Hence, the EU must review the European bank for reconstruction and development interventions in the countries of Eastern Europe, and the Arab States since 2011, particularly with respect to the Bank's policies to stimulate privatization of the service sectors, especially the most important sectors for the citizen such as transportation and public services. The EU should as well review the Bank's interventions particularly with regard to loans provided to the private investment banks, and private companies for minerals and natural resources. The most important policies that the EU should take a firm position on is to compel the bank to respect the environment, particularly by not financing projects of pollutant coal as an energy source, a threat that Egypt is currently facing[1], while the Bank rejected any criticism of its willingness to finance such projects.[2]

The EU should ensure a minimum level of transparency in those

Policy recommendations to the European Union: Towards a positive role to achieve social justice in the Arab world

Heba Khalil

Vice Director of the Egyptian Center for Economic and Social Rights

Arab revolutions have shown in the past years that the followed economic models that was backed by the European Union has failed to achieve the promised development goals, and resulted in a clear reduction in citizens' access to economic and social rights. In spite of the endorsement of the European Union on that, it still adopts policies in the course of the Deauville partnership, which goes in line with international financial institutions, which are still promoting more liberalization of trade and finance, privatization and attracting foreign direct investment, as well as austerity in spending to meet the State budget deficit.

The EU interventions in the Arab region are among the most important external influences on public policy in the Arab world, especially on policies affecting social justice, such as economic policies of agriculture, commerce, industry and employment policies. European relations is remaining in the Arab region, whether direct, bilateral relations between European countries and Arab countries, or the neighborly relationship between the European Union as a whole and an Arab country, or European investments and relationships in politics and business, the European Union remains the most important partner for Arab States. Hence, the European Union handles several responsibilities. First their economic and trade policies and relations with the Arab world should not cause destruction of local industries as well as failing the hope of Arab peoples in industrialization and growth of their economies that are remaining fragile. The hopes of the Arab peoples also can be seen that the European Union shall play a role

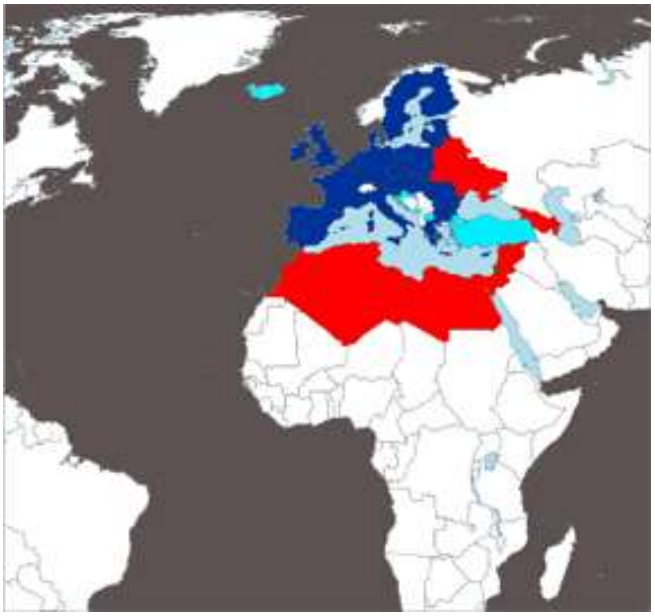

Alternatives' Papers

This Issue:

Follow–ups

- French from Arabic origins: crisis of integration.

A Follow –up paper 1

- Future of Egyptian-Saudi relations in the light of regional and international changes.

A Follow –up paper 7

Issues

- Al-Azhar and Democratic transformation in Egypt

Dr. Georges Sarwat Fahmi 12

- Syria: Military interactions momentum on a moving map

Rabha Seif Allam 18

- Women and Citizenship: Reading the religious capital

Dr. Sameh Fawzy 29

Book of the issue

- Book Review: Reinventing Democracy (From Greece to Occupy)

Shimaa Elsharkawy 34

Article

- Policy recommendation for the European Union towards a positive role to achieve social justice in the Arab world

Heba Khalil 47

Arab Forum For alternatives think tank seeks to perpetuate the values of scientific thinking in Arab societies, and is working to address issues of political, social and economic development in the framework of the traditions and rules of scientific, away from the language of incitement and propaganda, in the framework of respect for political contexts and social systems, as well as universal human values. It is working to provide space for the interaction of experts, activists and researchers interested in issues of reform in the Arab region, governed by scientific principles and respect for diversity, is also keen Forum to offer policy alternatives and the potential social, not just hoped for the decision maker and the elites of different political and civil society organizations, in the framework of respect for the values of justice and democracy . AFA is a limited liability company registered since 2008-CR.30743

This Periodical is a compilation of some of the published studies of the Arab Forum for Alternatives during the previous three months; It is the product of internal Seminars and only reflects opinions of their writers and do not necessarily reflect those of the Forum or any other partner institution.

Alternatives' Papers

Firs Issue (April 2015)

The Arab Forum for Alternatives (AFA)

Address: 5, Al-Mesaha St., Fourth Floor, App. 4, Dokki, Giza, Egypt
Telefax: +202-37629937
Mail: info@afaegypt.org
Website: www.afaegypt.org
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives
http://www.facebook.com/groups/113792226817/
Skype: arab.forum.for.alternatives
Youtube: https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q